الرّصيد الوطني للأطروحات
يحظر النسخ و التوزيع

الجمـ ـهورية الجزائـرية الديمـقراطية الشـعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامـ ـعة الجـ ـزائر
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية
- دراسة قياسية لحالة بنك البركة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
فرع الاقتصاد الكمي

من إعداد الطالب :
- عبد العزيز ميلودي

تحت إشراف الدكتور:
- محمد فرحي

أعضـ ـاء اللجـنة :
- الدكتور تومـي صـ ـالح : رئيسا
- الدكتور فـرحي محـ ـمد : مقررا
- الدكتور زكـان أحمـ ـد : عضوا
- الدكتور مصـار منصـف : عضوا

السـ ـنة الجامعية: 2006 / 2007

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خطة البحث :

محددات تمويل الاستثمار لدى البنوك الإسلامية
بنك البركة الجزائري

خطة البحث .....
قائمة الأشكال والجداول .....
المقدمة .....

الباب الأول 01
مقدمة 02
الفصل الاول : الاستثمار و اشكالية التمويل 03
مقدمة 04
المبحث الأول : الاستثمار 04
المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و أنواعه 04
1-1 التعريف 04
1-2 أهداف 05
1-3 أنواع الاستثمار 08
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الاستثمار 11
1-2 القرار الاستثماري 11
2-2 المحددات 11
3-2 المخاطر 17
المبحث الثاني : إشكالية التمويل 28
المطلب الأول : مفهوم التمويل و أهميته 22
1-1 مفهوم التمويل 22
1-2 أهمية التمويل 23
المطلب الثاني : مصادر التمويل 25
الخلاصة 29
الفصل الثاني : البنوك و تحديات التمويل الاستثماري في الاقتصاد الإسلامي 30
مقدمة 31
المبحث الأول : البنوك الاسلامية 32
المطلب الأول: مفهوم البنوك الاسلامية 32
1-1 التعريف البنوك الاسلامية والنشأة 32
1-2 هيكل البنوك الاسلامية و خصائصها 34

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني : أهداف البنوك الإسلامية و أنواعها..... 40
2-1 أهداف البنوك الإسلامية 40
2-2 أنواع البنوك الإسلامية 42
المبحث الثاني : محددات الميل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي..... 53
المطلب الأول: مفهوم الميل الاستثمار و محدداته في الاقتصاد الإسلامي..... 45
1-1 الاستثمار و التمويل في الاقتصاد الإسلامي 45
1-2 دوافع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي 50
1-3 محددات الميل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي 52
المطلب الثاني: دور الميل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي 57
2-1 المشاركة 57
2-2 المضاربة 59
2-3 المرابحة 62
2-4 السلم 63
2-5 بيع الاجل 64
2-6 الاجارة 64
الخاتمة..... 66
الباب الثاني 67
مقدمة..... 68
الفصل الاول: عرض عام للبنوك..... 69
مقدمة..... 70
المبحث الاول: ماهية البنوك ومراحل نشاة قراره 70
المطلب الاول:ماهيتها 70
1-1 النشاة..... 70
1-2 الهيكل التنظيمي 71
1-3 نشاطات و اهداف البنوك..... 75
المطلب الثاني : دور العمليات التمويلية 75
2-1 اعداد الملف 75
2-2دراسة الملف 77
2-3 اتخاذ القرار..... 79
المبحث الثاني: دور الميل البنوك للمشاريع..... 82
المطلب الاول: دور التمويل النقدي..... 82
1-1 هيئة التمويل بالمرابحة 82

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1-2 صيغة التمويل بالسلم 84
1-3 صيغة التمويل بالاعتماد الايجاري 85
1-4 صيغة التمويل بالاستصناع 86
1-5 صيغة التمويل بالمشاركة 88
1-6 صيغة التمويل بالمضاربة 90
المطلب الثاني: التمويل بالامضاء 91
2-1 الضمان البنكي 91
2-2 الالتزامات المتعلقة بالتجارة الخارجية 92
خلاصة 94
الفصل الثاني الدراسة القياسية وبناء النموذج 95
مقدمة 96
المبحث الاول: غير الدراسة القياسية 96
المطلب الاول : الانحدار البسيط و المتعدد 96
1-1 الانحدار البسيط 97
1-2 الانحدار المتعدد 106
المطلب الثاني : مشاكل الدراسة القياسية 110
2-1 مشكلة الارتباط الذاتي 110
2-2 مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (التعداد الخطي) 112
2-3 مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء 113
المبحث الثاني : بناء النموذج 116
المطلب الاول : تقدير و تقدير النموذج 116
1-1 تقدير النموذج 116
1-2 تقدير النموذج 143
المطلب الثاني : تقييم النموذج 145
1-2 اختبار النموذج 145
2-2 التفسير الاقتصادي 157
خلاصة الفصل الثاني 158

الخاتمة 159

الملاحق 162

المراجع 168

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أصنا8 الÁاÀر	20
02	الÁاÀر الÒليÏ ş الÁاÀر الجزئيÏ	21
03	مراحÒ أÈلمÏ النÏاÏ Ž Žصرş ŠاكستاÏ	34
04	الÀرà Ïk التمويÒ الÏاş dzباş Ðlş القر ô الرÏوي	49
05	فرÏ ţş ÕÏ الÏكÏ الجزائري	74
06	البياÏ ğ اإستعملÏ Ž الدراÈÏ	142
07	ÏتائÞ الاختبار جراÈر Ïk اإستÞèÌ ş الÁسرÀş ğIK8Ïş	144
08	ÏتائÞ الاختبارğ	145
09	ÏتائÞ الاختبار ğ èتودKÏ	146
10	ملÒÅ لنتائÞ الادار اإستÞèÌ عاÞ ٭اتلف الÁسرÀş ğIK8Ïş	149

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الأشكـال :

الـرقـم	عنـوان الـشكل	الـصفـحة
01	زسايا تقسيط الاستثمار	07
02	العوامل الرئيسية المؤثرة على قرار الاستثمار	08
03	محددات الاستثمار	12
04	مخطط الاستثمار المحلي	14
05	مخطط الاستثمار الأجنبي المباشر	15
06	أصناف الأراضي	18
07	أشواط التموين	24
08	أشواط مصادر التموين	25
09	مخطط التنظيم البنائي لمدينة الأغواط	36
10	أعداد البنوك	40
11	أشواط البنوك	42
12	تيارات التموين	49
13	التنظيم البنائي لمدينة الجزائر	72
14	الزيادة المتراكمة لدرجات الحرارة	79
99	تغيرات مستوى النقاط	99
16	توزيع المعاينات حسب البنائين	103
17	التنبؤات	105
18	دارة البسيطة	113
19	عدد تباين دارة البسيطة	113
	اختبار السببية لمراحل الاستثمار	
	مقارنة السلسلة الأصلية والمقدرة	
	منابع القبو والرواسب	
	دالة الارتباط الذاتي للبواقي	

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ M	
26	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ RE	150
27	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ CT	151
28	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ CIF	151
29	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ CIF$ DEM	152
30	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ CIF$ DEM$ DIF	152
31	الادار اÈتثمار عل؟ DCL$ CIF$ DEM$ INF	153
32	تقدير النموǯ اإزمÕ	153
33	مقارÙ Ķ السلسلت اإزصليÙ ç اإقدرÙ لÈتثمار للنموǯ اÈديد	155
34	دالÙ اÈرتباÎ اÍÕلÁ للبواÈي للنموǯ اÈديد	156

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة عامة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ما ع ¢رلÒ¶ ¤Ò¢ ¤ أن ¤ـ ¢رلÒ¶ ¤Ò¢ ديد ¤ÝÈqل ÛÕكاÇ ÕملÌ ¤ صالح Ç زمان Ç مكـان Ç مسـاير ÝـJÇ ÛÖلـ¦ÃÀا Ç Öلعلماء ا¦ÃDZ ÒÝن ¤ ÍØÈ Ç Û¢حياتÇ ÆÉلوDZ ÇµP Ž يعرفÉل ¢ور ÛÒ¦ ÒÒل Ç تصرفاتنا Ç ÈÈأ اوعÌ...فو ÖقتصاديÇ ا Öقافي Û Öسيا: حياتنا ÆÉلوDZ ÇµP Ǩمسك ÙÀلوÇ Ç Ùعوامل Ç ÖقتصاديÇ ا ÖلتعاÕ Ñ Öلتي ÖعريÈ Ç ÇKÇ ÖlK8¦ Ǩعرف Ýا ÆÉلوا ÇÈأ Ǩ¤ Ñ Ç Öلتنمية Ǩ Ž ÇµP مÒ ر Æعلتي Ýا Ç ÖلتÇ ÖÝامÇ Öصلن Ç ÛÖلدÇ أي Öسيÿ Ç أي الفرد ÒÀا لÕ ÿقول Ýا Öقتصادي Ç Ûفاوض Ç Ûلتفا Öك Ñوا Ûغيا ÆعصÒ Ò¦ Ǩمازل Ç Ǩكا النقود Ç أي Òلتفا Ûتمد Ç للمÖقتصادي Ç ا ÎÎ¶ Ò Ñ Ç Ñ¤ ÒÒ¦ ÒÒ¦ ÒÒ¦

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- لعل أهم ما دفعنا لاختيار هذا الموضوع بالدراسة هو محاولة تسليط الضوء على البنوك الإسلامية باعتبارها أحد أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي، وكذا محاولة التعرف على أهم الأساليب التمويلية.

- الرغبة في تناول موضوع يدخل ضمن تخصصنا.

- التوصل إلى حلول يمكن تعميمها على البنوك الإسلامية الأخرى.

- حداثة الموضوع على الساحة الاقتصادية.

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في كون البنوك الإسلامية تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تعتمد في معاملاتها على " الاقتصاد القائم على البنوك الربوية".

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف القارئ بالبنوك الإسلامية وتوضيح أهم الأساليب التمويلية التي تستعملها في مختلف معاملاتها، وكذا محاولة تحديد مراحل عملية القرار الاستثماري لدى البنوك الإسلامية للعملاء الذين يقومون بالاستثمار لديها.

المنهج المستخدم:

اعتمادنا على المنهج الوصفي من خلال الجانب النظري الذي يحوي مختلف الدراسات المتعلقة بالموضوع، وكذا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي الذي يحوي دراسة حالة البنك الإسلامي الجزائري، وذلك من خلال القوائم المالية المتاحة.

الصعوبات :

- لعل أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه هي قلة المراجع المتخصصة في البنوك الإسلامية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة، وكذا عدم توفر مصدر للمعلومات.

- عدم تعاون بعض الجهات المسؤولة في البنك الإسلامي الجزائري بالسماح لنا بالاطلاع على بعض الوثائق الخاصة بالبنك.

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا على كل من خلال صلتها بموضوع بحثنا على مراجع أجنبية وعربية تتمثل في الكتب والمجلات العلمية، وكذا الرسائل الجامعية المتخصصة، وكذا الملتقيات الوطنية والدولية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

حدود الدراسة:

تم اختيار موضوع دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1992 إلى 2005.

مناهج البحث:

لقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار والتنمية الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج القياسي من خلال دراسة قياسية لأثر الاستثمار على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1992 إلى 2005.

هيكل البحث:

لقد قسمنا دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول :

أما الفصل الأول فقسمناه إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تعرضنا فيه إلى : تقديم الإطار النظري للاستثمار من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة به، وكذا مختلف النظريات المفسرة له .

- المبحث الثاني : تعرضنا فيه إلى دراسة مختلف أشكال الاستثمار والعوامل المؤثرة فيه وأهم النظريات المفسرة له .

- المبحث الثالث: تعرضنا فيه إلى دراسة الاستثمار وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، حيث تطرقنا إلى مختلف النظريات المفسرة لهذه العلاقة، وكذا مختلف المحددات الاقتصادية والغير اقتصادية للاستثمار في الجزائر، وكذا واقع الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2005.

أما الفصل الثاني فقسمناه إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أحالنا إلى الدراسات السابقة : تقديم مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار والنمو الاقتصادي .

- المبحث الثاني : تعرضنا فيه إلى الدراسات القياسية لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2005.

وقد تضمن المبحث الثالث مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تفعيل دور الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الباب الأول

الفصل الأول : الاستثمار و إشكالية تمويله

الفصل الثاني : البنوك و محددات تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

لدراسة محددات القرار الاستثماري لدى البنوك التجارية في البلدان النامية بصفة عامة و البلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة أهمية بالغة، و هذا راجع إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المحددات في تنشيط عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و بالتالي فإن معرفة هذه المحددات و تحديد درجة تأثيرها على القرار الاستثماري للبنوك التجارية يعتبر من الأمور الضرورية لأي سياسة تنموية تهدف إلى تحقيق أهداف معينة، أما الفصل الأول فسنتعرض فيه إلى الاستثمار و التمويل المصرفي بصفة عامة، و سنتطرق في المبحث الثاني إلى محددات القرار الاستثماري للبنوك التجارية و إشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بصفة عامة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الأول

الاستثمار و إشكالية تمويله

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

لقد أصبح الاستثمار في وقتنا الحاضر من أهم مقومات التنمية الاقتصادية، فهو يعتبر المحرك الأساسي لها، ولهذا السبب فإن الدول تتنافس فيما بينها من أجل جلب الاستثمارات، وتعمل على تهيئة المناخ الملائم لها، وذلك اعتمادا على مجموعة من القواعد التي تضمن لها تحقيق أهدافها المسطرة، وبما أن الاستثمار يعتبر من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، فقد تناولوه من عدة جوانب، ومن بين هذه الجوانب نجد تقسيمه إلى عدة أنواع، وذلك حسب المعيار المعتمد في التقسيم، كما نجد أن هناك من يعرفه على أنه عملية توظيف الأموال في مشروع ما، بغرض تحقيق عوائد مستقبلية، تعوض المستثمر عن الجهد المبذول، والوقت الذي استغرقه المشروع، وعن المخاطر التي تعرض لها المستثمر أثناء قيامه بعملية الاستثمار .

المبحث الأول : الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يوفره من مناصب شغل، وما يحققه من زيادة في الدخل الوطني، وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم الاستثمار فيما يخص النقاط التالية.

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار و أنواعه

1-1 لغة

يعتبر الاستثمار من المواضيع التي حظيت باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا فقد تعددت التعاريف التي تناولته، وسنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى بعض هذه التعاريف... فما هو المقصود عموما بالاستثمار؟ وما هي الخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار الاقتصادي؟ وقبل تعريف مصطلح الاستثمار الاقتصادي، نجد هنا معرفة المعنى اللغوي .

- الاستثمار لغة : "ثمر" الشجر حمل الثمر : يعني الولد والمال، ويقال : ما له ثمر ولا ثمير أي مال كثير [1]

- الاستثمار الاقتصادي : تعاريف عدة ومتنوعة :

1. « توظيف الأموال في مشروع ما، بغرض تحقيق عوائد مستقبلية، تعوض المستثمر عن الجهد المبذول، والوقت الذي استغرقه المشروع، وعن المخاطر التي تعرض لها المستثمر أثناء قيامه بعملية الاستثمار »[2]
2. « التضحية بمبلغ مالي مؤكد مقابل الحصول على مبلغ محتمل أكبر منه مستقبلا »[3]
3. « الاكتتاب في الأسهم الجديدة لشركة ما، بهدف زيادة رأس المال، وذلك من أجل الحصول على عوائد مستقبلية »[4]
4. « العملية التي تتم عن طريق صدور أحد الأفراد يستخدم مدخراته في مشروع ما، بهدف الحصول على عوائد مستقبلية »[5]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، المجلد 1، دار صادر، بيروت، 1998، ص 245 .

[2] عادل محمد رزق، البنوك وعمليات الاستثمار، الجزء الأول، مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية، 2004، ص 3.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[4] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004، ص 3.

[5] محمد مطر، إدارة وتحليل الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 20 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

5. « تنازل عن حقوق الملكية أو الانتفاع أو الإيجار أو أي حق آخر يتعلق بالأموال المنقولة أو العقارية المادية أو المعنوية التي تكتسي طابعا اقتصاديا »[1]

6. « كل زيادة في رأس المال تتم عن طريق إدماج الاحتياطات أو العلاوات أو النتائج المرتبطة بعناصر الأصول الثابتة للمؤسسة التي سبق أن ظهرت في حسابات سابقة للمؤسسة المعنية والتي لم تكن موضوع توزيع أو تخصيص لها »[2].

7. « ارتباط مدة قرض متوسط أو طويل الأجل بمدة حياة الأصول التي يمولها القرض المذكور أعلاه، باستثناء قروض الاستغلال التي تمنح لمدة سنة واحدة على الأكثر، وكذا القروض التي تمنح لمدة تساوي على الأقل نصف مدة حياة الأصول التي يمولها القرض المذكور أعلاه (نصف الأجل المتوسط) على الأقل » [3].

8. « تعتبر عمليات الاستثمار المؤهلة للاستفادة من الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في هذا القانون العضوي، العمليات المتعلقة باقتناء الأصول المنقولة المكونة لاستثمار جديد، والتي تدخل مباشرة في إنشاء أو توسيع أو إعادة تأهيل أو عصرنة المؤسسة، كما تعتبر كذلك، الأصول المنقولة التي تدخل مباشرة في استثمار جديد والتي تمنح في إطار امتياز الإيجار التمويلي، وكذا الأصول المنقولة المكتسبة عن طريق الشراء من طرف المستفيد من الإيجار التمويلي، عندما يكون هذا الأخير قد أبرم عقد الإيجار التمويلي قبل تاريخ الشراء المذكور »[4]

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن أن نستخلص عديد الخصائص المشتركة للاستثمار منها :

- الاكتتاب.
- الحاجة إلى مدة زمنية مستقبلية متوسطة أو طويلة .
- الحاجة إلى أموال أكبر .
- التضحية بقيمة مالية في التنازل عن الأصول لقيمة مالية أكبر في الأصول المقتناة.
- إبرام عقد يتضمن تعهد المستثمر بتقديم أموال في الأصول على أن يتم استرجاعها كان يأمل الحصول عليه.

ومن هذا التعريف نستنتج أن الاستثمار هو عملية يتم بموجبها تضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على عوائد مستقبلية معينة، العوائد تتمثل في الأصول المقتناة أو المنشأة والتي تستعمل في العملية الإنتاجية بهدف تعويض الاندثار الذي يلحق رأس المال الثابت نتيجة استعماله في العملية الإنتاجية بالنسبة للمؤسسة، وكذا تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بالنسبة للدولة.

1-2 أنواع الاستثمار :

تتعدد وتتباين تقسيمات الاستثمار حسب الزاوية التي ينظر منها، ويمكن تلخيص أهم التقسيمات فيما يلي:

[1] عبد الرحمن بن عنتر، قانون الاستثمار في الجزائر – دراسة تقييمية لأهم مزايا الاستثمار، مذكرة ماجستير، فرع قانون الأعمال، جامعة منتوري – قسنطينة، 2001/2002، ص 09 .

[2] أحمد بوراس، « الوجيز في شرح قانون الاستثمار في الجزائر »، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1996، ص 43 .

[3] محمد كمال السيد ضناوي، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، (القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 1419-1999)، ص 103.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مقدمة في التحليل الاقتصادي للاستثمار والتمويل (الرياض، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 1420 هـ - 1999 م)، ص 98 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل رقم (01) : زوايا تقسيم الاستثمار

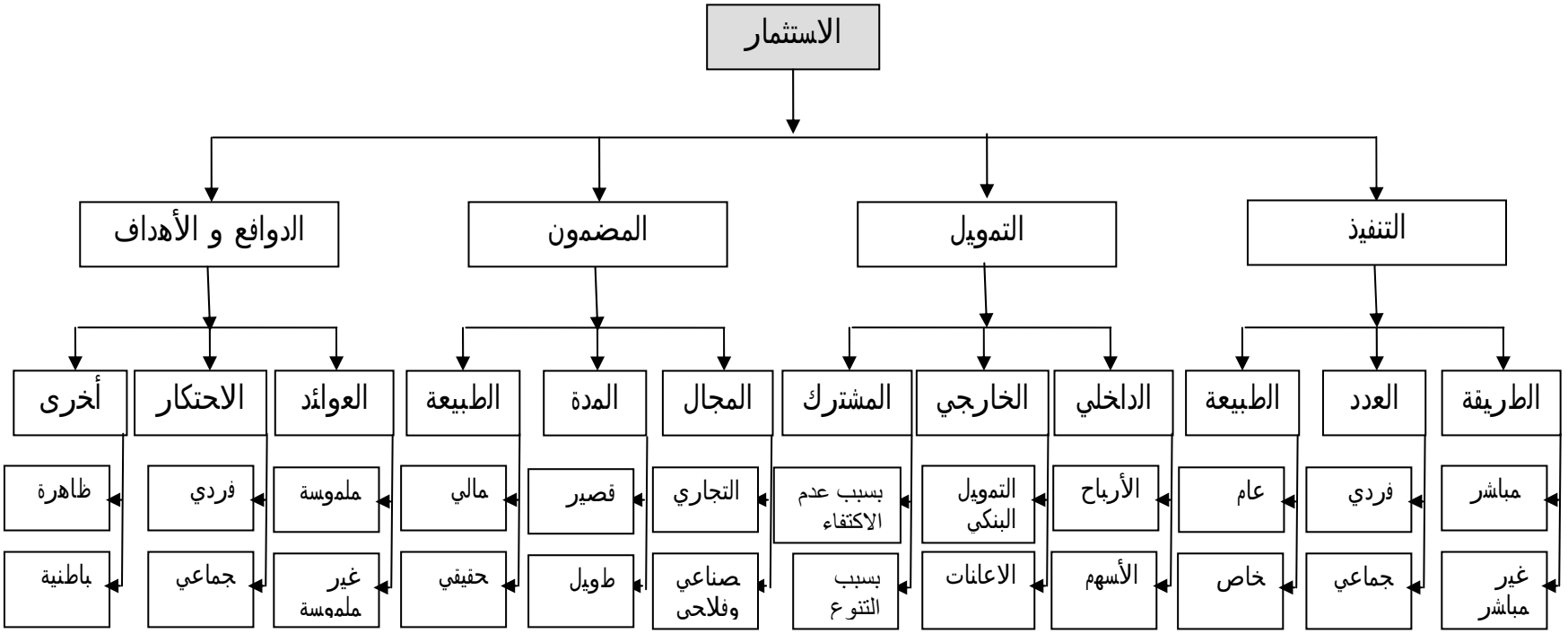

المصدر / من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة سابقا

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من حيث تصنيف الاستثمار : تختلف أنواع الاستثمار باختلاف زاوية التصنيف ومن بين هذه التصنيفات نجد :

1. من حيث التنافسية: أي كيفية توجه الاستثمار أو الوجهة التي يسلكها الاستثمار من حيث الدرجة التي يتمتع بها المشروع الاستثماري بالمقارنة مع المشروعات الأخرى المماثلة له في السوق وتنقسم إلى :

أ / الاستثمار التنافسي: يكون عندما يواجه المشروع الاستثماري منافسة حادة في العملية أما الاستثمار الاحتكاري فيكون المشروع الوحيد الذي يقدم سلعة معينة لا يوجد لها بديل قريب عنه .

ب / العدد : فقد يكون المشروع الاستثماري واحد أو مجموعة مشاريع كما قد يتركز أكثر من مشروع (عديد ...) .

ج / من حيث الهدف: ينقسم إلى: الاستثمار الإنتاجي: يقصد به الاستثمار في الصناعة والزراعة ما يعزز الدخل القومي.

2. من حيث التمويل[1]: ينقسم الاستثمار إلى أموال خاصة :

أ / مصادر التمويل الداخلية : هي تلك التي تأتي من داخل المشروع أي من الأرباح المحتجزة والاحتياطات المكونة من كل أو جزء من الأرباح.

ب / مصادر التمويل الخارجية : التمويل البنكي : هو عبارة عن قروض تحصل عليها المؤسسة من البنوك التجارية أما النوع الثاني فيتمثل في الاقتراض من السوق المالية عن طريق إصدار الأسهم والسندات ... إلخ

ج / مصادر التمويل المختلطة : هي تركيبة من المصدرين السابقين أي تمويل جزء من المشروع من الأموال الخاصة وجزء من الأموال المقترضة - التمويل بالأسهم الممتازة – مصادر التمويل الحكومية أما الأموال المختلطة فهي تلك التي يتم حينما يريد المستثمر تنويع مصادره .

3. من حيث التضامن: يقصد به التضامن أو محتوى العملية الاستثمارية تتعدد بتعدد أشكال حسب التالي :

أ / للمستثمر : للمستثمر عدة خيارات فله أن يتخذ أي شكل يزيد .

ب / فردي : فقد يكون المشروع ملكية فرد واحد (الشركة الفردية) أو يكون في شكل شركة تضامن أو توصية بسيطة .

ج / من حيث الهدف : فيكون المشروع استثماري عندما يقوم المستثمر بشراء السندات أو الأسهم بهدف تحقيق عوائد مالية عندما يقوم المستثمر بشراء أصول حقيقية بهدف تحقيق عوائد حقيقية .

4. من حيث الدافع : يتمثل في الدافع الاقتصادي والدافع الاجتماعي والدافع السياسي والدافع الاستراتيجي :

[1] تعريف التمويل في الفصل الثاني.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أ / العوائد : تكون مضمونة في حالة الاستثمار المالي (كسندات ...) فالعوائد معروفة مسبقا أما في حالة الاستثمار الحقيقي فتتمثل العوائد النقدية المتوقعة من المشروع (الأرباح ...) و هي غير مضمونة .

ب / احتمالية الربح: فقد يكون الاستثمار مضمونا إذا كان السوق تنافسي حيث يتميز بوجود عدد كبير من المستثمرين على حد سواء (احتمال فردي) و احتمال سوقي (احتمال عام).

ج / أجل الاستثمار : تختلف الفترة الزمنية من استثمار لآخر فقد تكون قصيرة الأجل (سنة) أو متوسطة الأجل (من سنة إلى خمس سنوات) أو طويلة الأجل (أكثر من خمس سنوات).

د التصنيف الذي يأخذ بعين الاعتبار الهدف من الاستثمار : تقسيم الاستثمار حسب العوائد إلى استثمار مولد للدخل و استثمار مولد للعمل و استثمار يقسم إلى استثمار تكميلي و استثمار تعويضي .

3-1 الاستثمار و التوازن

عندما تعرضنا إلى النظرية الكينزية في التوازن الدخل و التشغيل وجدنا أن الاستثمار يلعب دورا هاما في تحديد مستوى الدخل التوازني و مستوى التشغيل التوازني فما هي النظرية التي تفسر العلاقة بين الاستثمار و التوازن و كيف فسرها كينز ؟

1-3-1 النظرية الكينزية :

لقد اعتبر كينز الاستثمار المصدر الأساسي لتقلبات الدخل خلال الفترة الممتدة ما بين (1750 م – 1850 م) و هي الفترة التي شهدت الثورة الصناعية في انجلترا و أن الاستثمار مساو للادخار دائما و هو ما .

الشكل رقم (02) : العلاقة بين سعر الفائدة و الادخار و الاستثمار

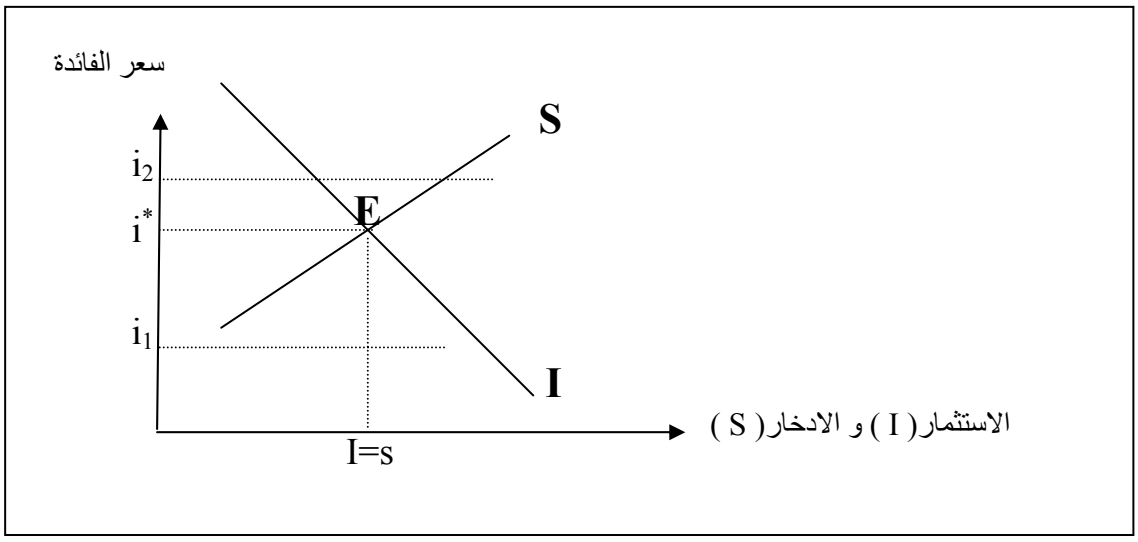

المصدر / أحمد شلبي مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي مرجع سابق ص 70 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يعرف الاستثمار على أنه التضحية بمنفعة حالية مؤكدة من أجل الحصول على منفعة مستقبلية غير مؤكدة، أي أن المستثمر يضحي بالاستهلاك الحالي من أجل الحصول على استهلاك مستقبلي أكبر.

1-3-2 النظرية الكينزية :

يقتصر مفهوم الاستثمار عند كينز (1883 _ 1946) على الاستثمار في السلع الرأسمالية، وهو يعتبر الاستثمار المحرك الأساسي للاقتصاد القومي في الأجل القصير، وهو يعتقد أن الاستثمار يتحدد بعاملين أساسيين هما الكفاية الحدية لرأس المال والسعر السائد في السوق للأموال [1].

يتميز كينز بالاستثمار المستقر الذي يتوقف على سعر الفائدة السائد في السوق المالية، فقد عرف كينز الكفاية الحدية للرأسمال بأنها: « سعر الخصم الذي لو طبق على العوائد السنوية المتوقعة لرأس المال خلال حياته المتبقية لجعل القيمة الحالية لهذه العوائد تساوي بالضبط عرض رأس المال » [2] وعليه فإن القيمة الحالية للعائد المتوقع لرأس المال المستثمر تساوي القيمة الحالية لتدفق الإيرادات المتوقعة مضافا إليها القيمة الحالية لقيمة الخردة المتوقعة في نهاية عمر المشروع، كما يلي : [3]

R_1 = العائد من الوحدة المعينة في السنة الأولى.

R_2 = العائد من الوحدة المعينة في السنة الثانية.

.

.

.

R_n = العائد من الوحدة المعينة في السنة n .

وتعرف الكفاية الحدية للرأسمال (e) بأنها معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لتدفق الإيرادات المتوقعة للعوائد مساوية لثمن العرض (P_K) ويكون لدينا :

ثمن العرض = القيمة الحالية للعوائد المتوقعة

$$P_K = \frac{R_1}{(1+e)} + \frac{R_2}{(1+e)_2} + \dots\dots + \frac{R_n}{(1+e)_n} \qquad \dots\dots\dots\dots(01)$$

ويعرف الاستثمار الحدي بأنه ذلك الاستثمار المرتبط بالكفاية الحدية للرأسمال ومعدل الفائدة عندما تكون ($r = e$) وعندما تكون ($e < r$) يتوقف الاستثمار.

---

[1] محمد دويدار، الاقتصاد النقدي (الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998) ، ص 273 .

[2] محمد قلفاط حسن، نظرية التوازن الكلي (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990) ، ص 142 .

[3] عمر صقر، التحليل الاقتصادي الكلي(ج3، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 2000) ، ص 174 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويلجأ المقترضون فإن سعر الفائدة يرتفع نتيجة لزيادة الطلب على النقود وبالتالي فإن التكلفة الحدية للاقتراض تتزايد بالنسبة للمقترض[1] كما أن سعر الفائدة يتحدد عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود .

ويرى كينز أن سعر الفائدة يتوقف على الطلب على الأرصدة النقدية* للمضاربة والتي تتأثر بالتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة فالنقود السائلة تؤدي عملية الاحتفاظ بها إلى تحقيق العائد .

3-3-1 نظرية المعجل :

تعتبر النظرية الكينزية أن الاستثمار يتحدد على أساس الطلب الفعال الذي يتكون من العرض الكلي والطلب الكلي ، تقول النظرية الكينزية[2] : " أن الاستثمار يعتمد على الطلب الفعال ويقاس الطلب الفعال بالدخل القومي ، أي أن الاستثمار يعتمد على الطلب الفعال الذي يتحدد على مستوى الدخل القومي " وتتمثل فرضيات النظرية الكينزية في :

- الميل الحدي للاستهلاك : ثابت كمية معينة توفر دخل إضافي .
- الاستثمار مستقل .

ويتحدد الدخل القومي زيادة أو نقصان بمقدار معين من الاستثمار الإضافي أي : (α) .

K_t : الاستثمار المطلوب ، Y : الدخل القومي .

$\hat{I} = \alpha \Delta Y$: ومنه $\hat{I} = \Delta K_t$: لدينا $\Delta K = K - K_{-1}$: يعبر عن التغير في الطلب الفعال

$\hat{I}$: الاستثمار المطلوب ، α : معامل الاستثمار .

ومن بين الانتقادات التي وجهت للنظرية الكينزية :

- أن النظرية الكينزية للدخل القومي تعتبر رأس المال المستعمل ثابت في حين أن رأس المال المستعمل يتغير بتغير الزيادة في الدخل .
- كما أن النظرية الكينزية تهمل الآثار التي تحدثها الزيادة في الاستثمار على الدخل مدة من الزمن .
- أن النظرية الكينزية تعتمد على الاستثمار التلقائي في تحديد الاستثمار التبعي الذي يترتب على الدخل القومي في الفترات المقبلة عدد محدد .

---

[1] صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، (د ط) ، دار النهضة العربية ، 1404 هـ - 1984 م ، ص 203.

[*] يعني أن الطلب على النقود للأغراض الاحتياطية والمضاربة .

[2] محمد عبد المنعم عفر ، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية (الربع ، مدخل التحليل الكلي) ، د ط ، 1420 هـ ، ص 107.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في الاستثمار

يقصد بالعوامل التي تؤثر على القرار الاستثماري تلك المتغيرات التي يأخذها المستثمر بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه .

إن القرار الاستثماري يتأثر بمجموعة من العوامل التي تختلف باختلاف نوع القرار المتخذ

2-1 القرار الاستثماري:

يعتبر القرار الذي يتخذه المستثمر بشأن عائد أكيد أو غير أكيد من أصعب القرارات التي تواجه المسير المالي، فما هي الموارد المتاحة التي يعتمد عليها القرار الاستثماري [1] الذي يتضمن :

- دراسة التقييم القاعدي لمعايير الاختيار .
- تقدير المعلومات المالية المستقبلية .
- تحديد الأهداف المراد تحقيقها من القرار.

إن اتخاذ قرار استثماري فان المستثمر يأخذ بعين الاعتبار العديد من المعايير المالية المستقبلية للمشروع .

يتميز القرار الاستثماري بعدة خصائص نذكر منها :

- أن القرار الاستثماري يتعلق بمبالغ كبيرة نسبيا .
- صعوبة الرجوع في القرار السليم الاستثمار بسبب العدول .
- متكرر.
- يتأثر بعدة عوامل تتأكد بمستقبل المشروع .
- متعلق دائما بقدر معين من المخاطرة .

2-2 المحددات:

إن محددات عديدة مراعاة حينما يتخذ المستثمر قراره الاستثماري تختلف باختلاف نوع المستثمر العمومي فتعود العوائد الصادرة عن العوامل المؤثرة على المستثمر إلى الخزينة العمومية أما عندما يتعلق الأمر بالمستثمر الخاص فتعود العوائد إلى المساهمين في المؤسسة .

إن محددات عديدة تؤثر في القرار الاستثماري نذكر منها :

[1] عبد المجيد قدي ، دراسات اقتصادية حالة القرارات الاستثمارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص 37 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل رقم (02) : محددات الاستثمار

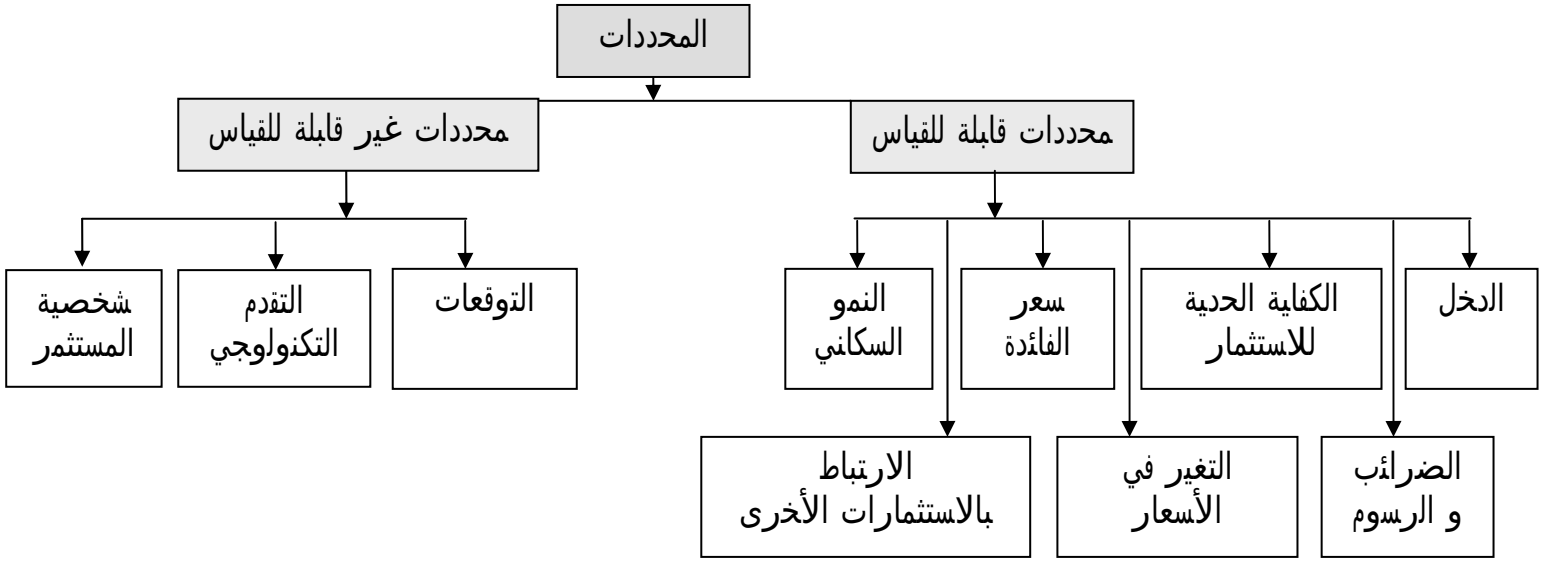

المصدر / من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة سابقا

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2-1-2- محددات الطلب على الاستثمار

أ - الدخل : (المردودية) : فالدخل يتحدد على أساس حجم عمالة التوظيف كان عائد الاستثمار مرتفع كان الربح مرتفع أي عائد الاستثمار > عائد الاقتراض فان المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي [1] .

فالمؤسسة تعتمد على الأموال الخاصة أي مستثمر فهو يستثمر إذا كان عائد الاستثمار > عائد الاقتراض: يكون القرار عدم الاستثمار في حالة العكس كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على قرار الاستثمار من بينها التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى ظهور سلع جديدة تحقق إشباع أكبر للمستهلك مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار أما إذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار.

ب- مستوى الدخل الوطني (الاستثمار المستحث) كلما ارتفع مستوى الدخل الوطني كلما زاد الطلب على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمار لإنتاج هذه السلع و العكس صحيح.

ج- الاستثمار التبعي : هو الاستثمار الذي يتم القيام به من أجل الحفاظ على المستوى الحالي للاستثمار و يسمى كذلك بالاستثمار الإحلالي [2] .

د- الاستثمار المستقل (INDUCED INVESTMENT) : هو الاستثمار الذي يتم القيام به من أجل تحقيق أهداف معينة كالاستثمار الموجه نحو البحث العلمي [3] و الاستثمار الموجه نحو البنية التحتية [4] .

ه- العلاقة بين الاستثمار و الدخل: تعبر عنها العلاقة التالية:

$$I = KL \quad \text{.....(02)}$$

حيث: I = الاستثمار K = المعامل الحدي لرأس المال L = الدخل

أما الاستثمار التلقائي (AUTONOMOUS INVESTMENT) : هو الذي يتحدد بعوامل أخرى .

و- العلاقة عند التوازن:

$$I = I' \quad \text{.....(03)}$$

من خلال الشكل (02) و (03) نستنتج أن الدخل الوطني عند التوازن يتحدد على النحو التالي [5] :

$$I = I' + KL \quad \text{.....(04)}$$

الشكل رقم (03) : حالة الاستثمار في الدخل

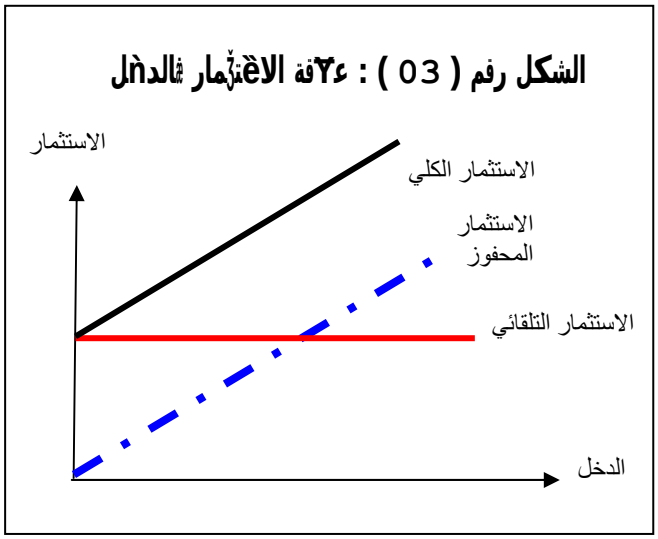

المصدر / عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 118.

[1] رفيق يوسف المصري ، أصول الاقتصاد الدولي (ط 3 ، دار المكتبي للطباعة و النشر ، سوريا ، 1420 - 1999) ، ص 215 .
[2] أسامة محمد الفولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .
[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، التجارة الدولية (الدار الجامعية للطباعة و النشر ، 1997) ، ص 118 .
4 محمد فرحي ، التحليل الاقتصادي الكلي (الجزائر ، دار الهدى ، 2005) ، ص 201 .
[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 119

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

لقد اعتبر الكينزيون بأن العوامل الأساسية المحددة للاستثمار هي سعر الفائدة و الكفاية الحدية فالرغبة في الاقتراض تتميز بمرونة كما أنها تتأثر بسعر الفائدة الذي يستثمر.

- الاستثمار حسب الكفاية الحدية[1]:

تعرف الكفاية الحدية للاستثمار بمعدل العائد الصافي المتوقع من وحدة إضافية من الاستثمار الرأسمالي في ظل الظروف الاقتصادية السائدة حسب كينز KEYNES أن المستثمر لا يستثمر إلا إذا كان معدل العائد المتوقع من أصل الاستثمار أعلى من سعر الفائدة[2].

كما أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية للاستثمار فكلما زاد سعر الفائدة فإن معدل العائد الصافي المتوقع من الوحدة الإضافية من الاستثمار يقل فإن ارتفاع معدل العائد الصافي المتوقع من الوحدة الإضافية من الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية للاستثمار و العكس صحيح أكثر تفصيل في الشكل التالي :

الشكل رقم (04) : كفاية الاستثمار بالكفاية الحدية

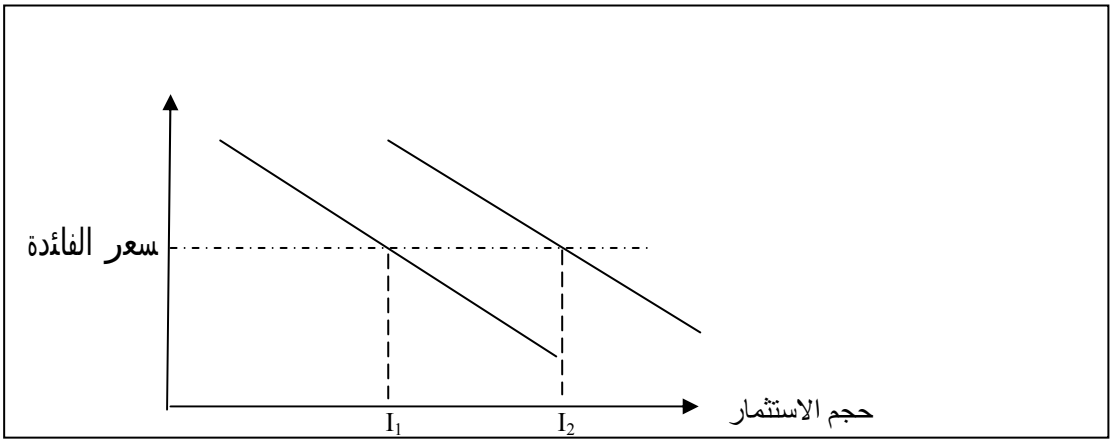

المصدر / عبد القادر محمد عبد القادر عطية المرجع السابق ص 114.

- سعر الفائدة : عندما يعتمد المستثمر على مصادر التمويل الداخلية فإن سعر الفائدة لا يعتبر عنصر هام في قراراته الاستثمارية أما إذا اعتمد على التمويل الخارجي فإن سعر الفائدة يعتبر عنصر هام في قراراته الاستثمارية أي أن المستثمر يقارن بين العوائد المتوقعة من الاستثمار و بين البنوك التي يتعامل معها فإذا كانت العوائد المتوقعة أكبر من سعر الفائدة " تتميز الاستثمارات بأنها استثمارات " [3] فإن المستثمر يقوم بالاستثمار و العكس صحيح و هكذا كلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفضت الاستثمارات و العكس صحيح.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية : مرجع سابق.
[2] محمد فرحي السقا مرجع سابق ص 194.
[3] بلعزوز بن علي : مرجع سابق ص 108

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفائدة هي التي تدفع المقترض للمقرض مقابل استخدام رأس المال خلال فترة معينة، أما الربح فهو الناتج عن استثمار رأس المال في المشروعات الإنتاجية أو التجارية أو الخدمية، ويتحقق الربح عندما تكون العوائد المتوقعة من الاستثمار أكبر من التكاليف الكلية للمشروع.

ويعد سعر الفائدة أحد أهم المتغيرات التي تؤثر على قرارات الاستثمار، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض، مما يقلل من ربحية المشروعات الاستثمارية ويحد من الطلب على الاستثمار، بينما انخفاض سعر الفائدة يشجع على الاقتراض والاستثمار. وتعتبر الفائدة أداة رئيسية تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على حجم الاستثمار والنشاط الاقتصادي بشكل عام.

د - النمو السكاني: يرى الاقتصاديون أن النمو السكاني يؤثر على الاستثمار من خلال تأثيره على حجم السوق، فزيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يدفع المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم لتلبية هذا الطلب المتزايد.

ـ التكنولوجيا: يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستثمار، حيث أن التكنولوجيا الحديثة تساهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية، مما يشجع المستثمرين على الاستثمار في المشروعات التي تستخدم هذه التكنولوجيا.

ـ الضرائب: تؤثر الضرائب على الاستثمار من خلال تأثيرها على الربحية المتوقعة للمشروعات، فارتفاع معدلات الضرائب يقلل من العوائد الصافية للمستثمرين، مما يؤثر سلبا على قراراتهم الاستثمارية.

ز - الاستقرار السياسي والاقتصادي: يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي من العوامل الهامة التي تؤثر على الاستثمار، حيث أن المستثمرين يفضلون الاستثمار في بيئة مستقرة سياسيا واقتصاديا، لأن عدم الاستقرار يزيد من المخاطر ويقلل من العوائد المتوقعة.

2-2-2- العوامل المؤثرة على الطلب على الاستثمار:

أ - التوقعات:

إن عامل التوقعات يتميز بأهمية كبيرة في اتخاذ القرار الصائب، حيث تنقسم التوقعات إلى نوعين: توقعات متفائلة وتوقعات متشائمة، فعندما يسود المستثمرين توقعات متفائلة حول الأرباح المستقبلية يزداد

مستوى المؤسسة الاقتصادية وكذا على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، أي أن الابتكار يمكن أن يكون مستقبلا أي كان نوعه سواء على مستوى المؤسسة أو

2-3 المخاطر : هي تعريف لنا كل يتميز بدرجة من عدم التأكد فالمستثمر يسعى دائما إلى تعظيم العوائد المتحصل عليها من جراء استثماراته أي يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن عند أقل درجة من المخاطرة فما هو مفهوم المخاطرة للمستثمر أن يقلل من درجة المخاطرة

المخاطرة : هي درجة التقلبات العائد المتوقع [1] تعريف احتمال : احتمال فمفهوم المخاطرة مرتبط بالاستثمار فهو يعبر عن درجة عدم التأكد من العائد المتوقع من الاستثمار.

تنقسم المخاطر إلى نوعين: المخاطر الداخلية و المخاطر الخارجية فالمخاطر الداخلية هي تلك التقلبات التي يكون مصدرها عوامل داخلية أما المخاطر الخارجية فتعود إلى عوامل خارجية عن المؤسسة التالي :

الشكل رقم (05) : أصناف المخاطر

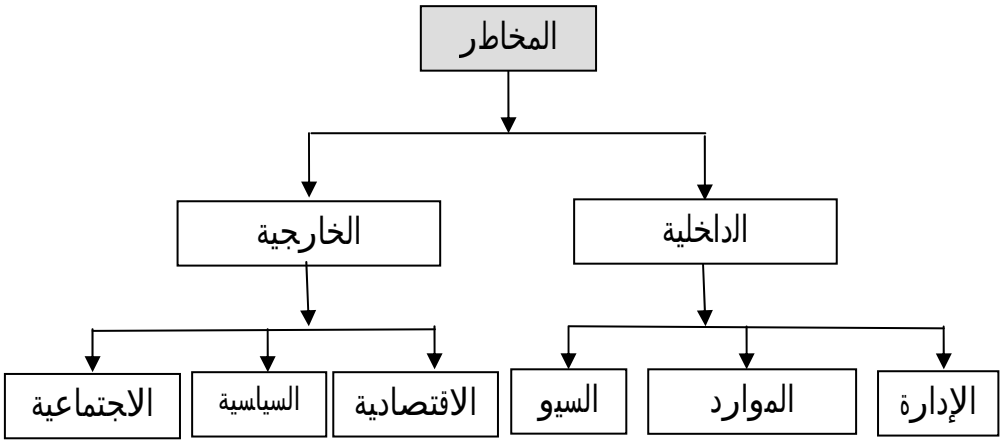

المصدر / من إعداد الطالب

2-3-1 المخاطر الداخلية:

هي تلك النتائج التي تنعكس على عوامل داخلية تتعلق بالعوامل المالية والاقتصادية أي السياسة المتبعة في المؤسسة فيما يتسبب في حدوث خسائر تتمثل في : الموارد البشرية المتوفرة في المؤسسة من حيث الكفاءة و الخبرة و التأهيل و السيولة .

أ/ المخاطر المالية :

هي تلك المخاطر التي تتعلق بالتصرف في الأموال كان يكون التصرف في الأموال بطريقة غير عقلانية أو عدم القدرة على تسديد الديون في الآجال المحددة أو عدم القدرة على تحصيل الأموال المستحقة

[1] عادل محمد رزق مرجع سابق ص 10 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ب/ سعر السوق للسند: يمثل سعر السوق للسند القيمة التي يباع بها السند في السوق المالية، وقد تختلف هذه القيمة عن القيمة الاسمية للسند، فقد يباع السند بعلاوة إصدار أو بخصم إصدار، وذلك حسب العوامل المؤثرة في السوق المالية.

ج/ سعر الاسترداد للسند: يمثل سعر الاسترداد للسند القيمة التي يسترد بها السند عند تاريخ الاستحقاق، وقد يسترد السند بعلاوة استرداد أو بخصم استرداد، وذلك حسب شروط الإصدار.

د/ سعر الفائدة للسند: يمثل سعر الفائدة للسند القيمة التي يدفعها المصدر للمكتتب في السند مقابل استخدامه لأمواله، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة الاسمية للسند.

ه/ سعر العائد على السند: يمثل سعر العائد على السند القيمة التي يحصل عليها المكتتب في السند مقابل استخدامه لأمواله، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

و/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ز/ سعر الائتمان: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ح/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ط/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ي/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ك/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ل/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

م/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ن/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

س/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ع/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ف/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ص/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ق/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ر/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ش/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ت/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ث/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

خ/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ذ/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ض/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ظ/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

غ/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ف/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ق/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ك/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ل/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

م/ سعر الاقتراض على السند: يمثل سعر الاقتراض على السند القيمة التي يمكن بها اقتراض السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

ن/ سعر السيولة للسند: يمثل سعر السيولة للسند القيمة التي يمكن بها تحويل السند إلى نقد، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

هـ/ سعر الائتمان للسند: يمثل سعر الائتمان للسند القيمة التي يمكن بها الحصول على السند، وتحسب هذه القيمة على أساس القيمة السوقية للسند.

و

أ-3/ معيار الفائدة : يعتبر من أكثر المعايير استخداما في تقييم المشاريع الاستثمارية، فمن خصائص معيار الفائدة أن يأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، فمن المعايير السابقة التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود نجد معيار فترة الاسترداد، كما أن معيار الفائدة يأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال كامل عمر المشروع.

أ-4/ معيار الصرف : يعتبر معيار الصرف من المعايير الحديثة نسبيا، فقد ظهر نتيجة لعمليات التحرير التي قامت بها الدول، ويعرف معيار الصرف على أنه معدل التحويل الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، ويستخدم معيار الصرف في حالة المشاريع التي تتعامل بعملات أجنبية.

أ-5/ حالة التضخم : يعتبر التضخم من العوامل المؤثرة على النقود حيث يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للنقود، أي على أساس أن التضخم المستمر يؤدي إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة[1]، أما في حالة انخفاض قيمة العملة في ظل التضخم فإن القوة الشرائية للمبالغ المستثمرة.

ب- المخاطر السياسية: تعتبر المخاطر السياسية من أهم المخاطر التي تواجه الاستثمار الأجنبي، حيث تتعرض الدول المستقبلة للاستثمار إلى عدم الاستقرار السياسي، وعدم الاستقرار في القوانين التي تحكم الاستثمار.

ج- المخاطر الاجتماعية : تتمثل المخاطر الاجتماعية في عدم تقبل المجتمع لوجود الشركات الأجنبية في بلده، وعدم تقبل المجتمع لأساليب الإنتاج الحديثة، وعدم تقبل المجتمع لأساليب التسويق الحديثة، وعدم تقبل المجتمع لأساليب الإدارة الحديثة.

كما تصنيف المخاطر حسب الاستثمار على أساس : طبيعة المخاطر، وأسباب المخاطر، وأثار المخاطر على الاستثمار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : أصناف المخاطر

المخاطر المستثمر	المخاطر المكتسبة للاستثمار	طبيعة المخاطر
المستثمر لا يستطيع أو لا يريد تنفيذ العقد (لأسباب تقنية أو مالية).	صاحب الاستثمار يكتفي أو يغير من جانب واحد (من طرف واحد) الطلبية (عقد الاستثمار).	خطر التقديم
المستثمر لا يستطيع أو لا يريد أن يرد (يرجع) التسبيقات (العربون) الذي استلمه من صاحب الاستثمار، وذلك في حالة التخلي أو إلغاء العقد.	صاحب الاستثمار لا يستطيع أو لا يريد لأن يدفع.	خطر عدم الدفع
الدفع تحت كفالة أو ضمان أو إرجاع (رد) التسبيقات .	الدفع لا يمكن تنفيذه بالعملة المتفق عليها لفقدانها أو لنقص العملة لدى أصحاب الاستثمار	خطر التحويل
إعادة تقدير في قيمة الدفع مقارنة بعملة المستثمرين	انخفاض في قيمة عملة (نقود) الدفع مقارنة بعملة أصحاب الاستثمار ، أي انخفاض قيمة العملة المستعملة في الدفع .	خطر الصرف
أحداث أو اجراءات سياسية و / أو اقتصادية تمنح المستثمري من تنفيذ العقد.	أحداث أو اجراءات سياسية و / أو اقتصادية تمنح أصحاب الاستثمارات من تنفيذ العقد.	المخاطر السياسية و الاقتصادية

المصدر / FAROUK BOUYACOUB ,L'ENTREPRISE ET LE FINANCEMENT BANCAIRE,CASBAH EDITION,ALGER,2000,P262.

1 الشاعر عبد الرحمان بن حمد موسى بن هاشل أطروحة على الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) (جزء1) عمان بن دار وائل للنشر في الأردن1999) بن ط 154.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويمكن تلخيص الأطر الكلية و الأطر الجزئية لتصنيف المخاطر السابقة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : الأطر الكلية و الأطر الجزئية

أطـــار الكليـــة		أطـــار الجزئيـــة	
المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة
الداخلية		الداخلية	
الثورة	التأميم / المصادرة	الارهاب الانتقائي	التاميم الانتقائي
الحروب الأهلية	صراع القيادة	الاضراب الانتقائي	الضغوط على الشركات
الصراعات العرقية	التضخم	المقاطعة القومية للمؤسسة (الوطنية)	الرقابة على الاسعار
الإرهاب	الصراعات البيروقراطية	-	-
الخارجية		الخارجية	
الإرهاب الدولي	الحروب النووية	المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات	الضغوط الديبلوماسية
الرأي العام العالمي	المقاطعة الدولية	الإرهاب الدولي الانتقالي	القيود على التجارة الدولية
الضغط على الاستثمار	أعباء خدمة الدين المرتفعة	المقاطعة الدولية للمؤسسة	التدخل الحكومي

المصدر / فدة عبد الله وفاء بعيط : أثار الائتمار و أهمية الصادرات – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد رقم 02 ، جوان 2002 ، ص 232 .

يمكن لنا أن التصنيف السابق عرضه من طرف البعض لا يخلو من النقائص ، و لعل أهم ما يؤخذ على التصنيف. معاملة الدول المتقدمة و النامية بالقياس على حد سواء ، فالدول النامية لا تزال في بداية الطريق و عليها أن تبدأ في تنمية البنوك و القطاع المالي ، و تنمية دائرة سوق رأس المال و دائرة المتعاملين ، و دائرة التشريعات و القوانين التي توفر المناخ الملائم للاستثمار ، و أن يتم ذلك في إطار زمني معقول ، و أن يأخذ بعين الاعتبار عدم التأكد.

2- أسباب عدم التأكد في الاستثمار :

لقد تبين لنا أن هناك عديد الأسباب التي تؤدي إلى حالة عدم التأكد و تتفاوت درجة التأكد من حالة إلى أخرى ، و يقصد بالمعلومات التي تتميز بالدقة و الوفرة و الحداثة و التوقيت المناسب لاتخاذ القرار تقييم الأداء المتوقع .

و لتقييم حالة عدم التأكد هناك أسباب عديدة نذكر منها :

1- التقدير الشخصي : يعتمد على القدرات الشخصية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- التعادل : يسمى المبلغ الذي يجب تحقيقه من التدفقات النقدية لمشروع الاستثمار حتى يتساوى مع التدفقات النقدية الخارجة .

3- أطوال الفترات : عند تقدير التدفقات النقدية الداخلة لمشروع الاستثمار "كارلو" Karlo أطوال الفترات التي يتم خلالها تحقيق التدفقات النقدية الداخلة لمشروع الاستثمار، فكلما كان هناك احتمال بوجود مخاطر كبيرة كلما قصرت أطوال الفترات التي يتم خلالها تحقيق التدفقات النقدية الداخلة لمشروع الاستثمار.

4- التكاليف الاستثمارية : يقصد بها التكاليف المتعلقة بالمشروع الاستثماري منذ بداية التفكير فيه إلى غاية الانتهاء من تشغيله، أي كل المصاريف التي تتحملها المؤسسة من أجل الحصول على العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية.

5- أطوال تعدية المصاريف : يقصد بها الفترة التي تستغرقها المصاريف المتعلقة بالمشروع الاستثماري من بداية الدراسة إلى غاية التشغيل الفعلي للمشروع الاستثماري، حيث يتم تعديل القيمة الحالية للمشروع الاستثماري عند حالة التأكد عكس المصاريف المعدلة عند حالة عدم التأكد من أجل الوصول إلى القيمة الحالية للمشروع الاستثماري بعد تعديل المصاريف العادي عند التأكد.

6- التوزيعات الاحتمالية : يعتمد على تقدير الاحتمالات المرتبطة بالتدفقات النقدية من أجل الوصول إلى القيمة المتوقعة للتدفق النقدي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني : إشكالية التمويل

بعدما تعرفنا على مختلف أشكال الاستثمار و أهم محدداته سوف نحاول في هذا المبحث أن نتعرف على مختلف جوانب التمويل و أشكاله و مصادره.

المطلب الأول: مفهوم التمويل و أشكاله

لقد أصبح الاستثمار في الوقت الحالي يتطلب مبالغ كبيرة لا يستطيع أي فرد أو حتى مجموعة من الأفراد توفيرها في زمن قصير، لذلك فإن عملية الاستثمار تتطلب مصادر تمويل مختلفة و متنوعة، و سنحاول في هذا المطلب التعرف على مختلف مصادر التمويل و أشكاله.

1- مفهوم التمويل:

يعرف التمويل على أنه: " مصدر موارد أموال يقوم بتوفيرها شخص طبيعي أو معنوي و التي تستخدم في تمويل مشروع ما أو نشاط ما، و يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة و متعددة و بأشكال متنوعة و متباينة ". [1]

أما التمويل الاقتصادي فيعرف على أنه: « فليأكل من يشاء ما شاء من الرزق و ليعش كما يحلو له و ليلبس ما يريد و ليسكن أينما يشاء و ليتزوج من يريد و ليعمل ما يريد و ليتملك ما يريد و ليستثمر ماله كيفما يريد و ليتصدق بما يريد و ليتبرع بما يريد و ليوصي بما يريد و ليترك ما يريد لورثته و ليوزع ما يريد على من يريد و ليهب ما يريد لمن يريد و ليقرض ما يريد و ليقترض ما يريد و ليبع ما يريد و ليشتري ما يريد و ليؤجر ما يريد و ليستأجر ما يريد و ليرهن ما يريد و ليرتهن ما يريد و ليفعل ما يريد و ليترك ما يريد و ليعمل ما يريد و ليتوقف عن العمل متى يريد و ليتقاعد متى يريد و ليتمتع بماله و بثروته و بأمواله و بأملاكه و بعقاراته و بأراضيه و بمزارعه و بمصانعه و بمتاجره و بمحلاته و بمخازنه و بمستودعاته و بمكاتبه و بمكاتبه و بمكاتبه

كما أن تحقيق التمويل يتطلب توافر مجموعة من المقومات الأساسية لعملية الاستثمار و كيفية إدارته و توجيه مراحله [2].

من التعاريف السابقة نستنتج مجموعة من العناصر الأساسية لعملية التمويل :

- أن التمويل يتضمن مبلغ معين .
- أن هناك مصادر للتمويل و معرفة تقييم هذه المصادر يساعد على تحديد أنسب مصدر (أو عدة مصادر) لتمويل المشروع.
- أن للتمويل تكلفة و مخاطرة يجب دراستها .
- أن الاستثمار يحقق عوائد خلال فترة زمنية طويلة نسبيا .
- أن التمويل من الناحية المالية :
  - الادخار : هو الفرق بين الدخل المتاح و الاستهلاك الجاري .
  - العمل : هو مجموعة المواصفات و المهارات التي يتطلبها العمل المستمر.
  - التوظيف : هو الفرق بين الادخار و الاستثمار .

و من الناحية الاقتصادية التمويل هو العملية التي يتم بواسطتها تحويل الادخار إلى استثمار حقيقي و فعلي و يتوقف حجم التمويل على حجم الاستثمار المطلوب و الذي يتوقف بدوره على حجم الادخار المتاح و الذي يتوقف على حجم الدخل القومي .

1-2 أهمية التمويل (الحاجة للتمويل) :

يعتبر التمويل من أهم المتطلبات للمستثمر عند تعريف الحاجة و أنواعها.

تعريف الحاجة:

تعريف مالكوت : « عبارة عن الرغبات الإنسانية التي يشعر بها الفرد و يسعى لإشباعها » [3] .

و تعتبر الحاجة للتمويل في المشروع زيادة الادخار عن الاستهلاك و توجيه هذه الزيادة إلى الاستثمار عن طريق الأسواق المالية .

عناصر الاقتصاد الوطني التي تحتاج للتمويل :

1. الفرد : أي الأشخاص الذين يحتاجون للتمويل اليومي .

---

[1] Ibiden .

[2] أحمد بوراس « دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر)» مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، 2004/2003 ، ص 129 .

[3] عبد الله عبد العزيز عائد ، دراسات في الاقتصاد الإسلامي (1) ، ط 1985م ، ص 19 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2. التسيير : من خلال الموارد المالية المتاحة . ـ
3. الدراسة : تتم من طرف المختصين في التسيير و الاستثمار و المحاسبة و المالية و القانون و الاقتصاد و التسويق و غيرها من التخصصات الأخرى التي لها علاقة بالاستثمار و التمويل .

أنواع الحاجة للتمويل :

يمكن تقسيم الحاجة للتمويل من عدة زوايا منها :

الشكل رقم (07): أنواع الحاجة للتمويل

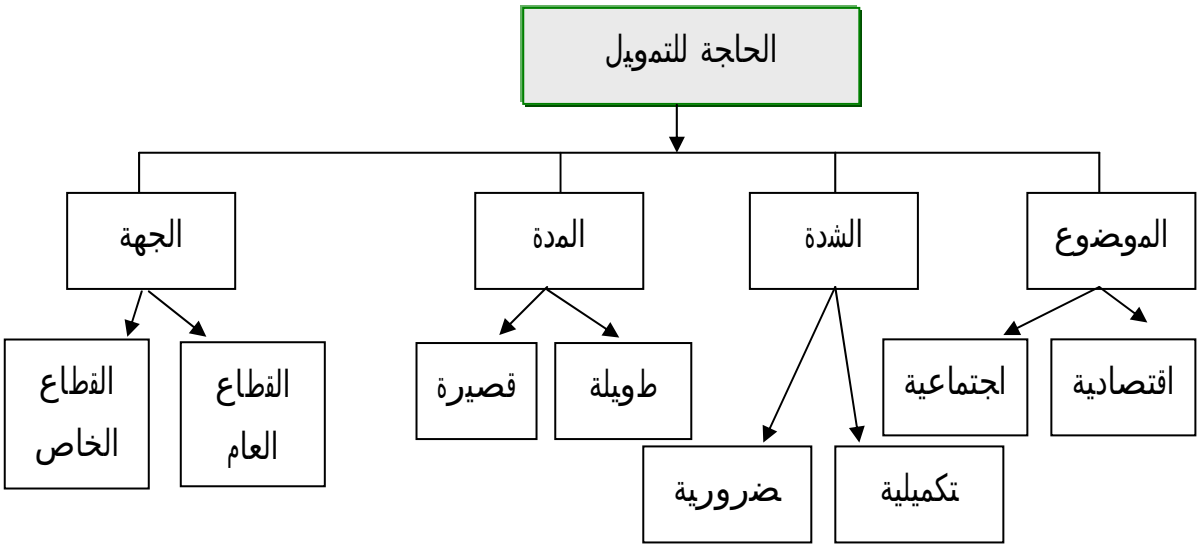

المصدر / من إعداد الطالب

من الأشكال السابقة يتضح لنا تقسيم الحاجة للتمويل :

1. تقسيم الحاجة للتمويل إلى اجتماعية و اقتصادية : أي تقسيم الحاجة حسب مضمون العملية في اقتصاد ما (كل العمليات الاقتصادية التي عملية التوزيع أو تداول ...) تتطلب توفر الموارد المالية المختلفة فبدون أي تقدم في القيام بأي عملية التضامن الاجتماعي من عملية التعاونية الدرجة الأولى اعتبارا أن العملية الاجتماعية للمال .
2. تقسيم الحاجة على حسب الأجل : فقد تكون ضرورية (يقع الفرد على هذا النوع ...) تستمر و هي تكميلية فالفرد تكون في حياته المالية بالنسبة للأشياء الضرورية .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

3. تقسيم الجزائر على حسب الأقاليم : فقد تختلف من دولة لأخرى تبعا لمساحتها الجغرافية أو تبعا لعدد سكانها أو تبعا لمستوى الدخل الوطني فيها .
4. تقسيم الجزائر على حسب الأقاليم الاقتصادية : تقسم الجزائر إلى أقاليم اقتصادية تبعا لمستوى التنمية الاقتصادية و التوزيع الجغرافي للمشاريع العمومية و الخاصة و ترتبط هذه الأقاليم بالتخطيط الجهوي و التنمية الجهوية ... الخ و هذا من أجل تحقيق التوازن الجهوي و العدالة في توزيع العوائد.

المطلب الثاني : مصادر التمويل

تختلف مصادر التمويل التي تحتاجها المؤسسة من أجل تنفيذ مشاريعها الاستثمارية و يمكن تقسيم مصادر التمويل الداخلي (الذاتي) إلى مصادر التمويل الخارجي و فيما يلي سنقصد بالتمويل الداخلي : التمويل الذاتي :

الشكل رقم (08): أنواع مصادر التمويل

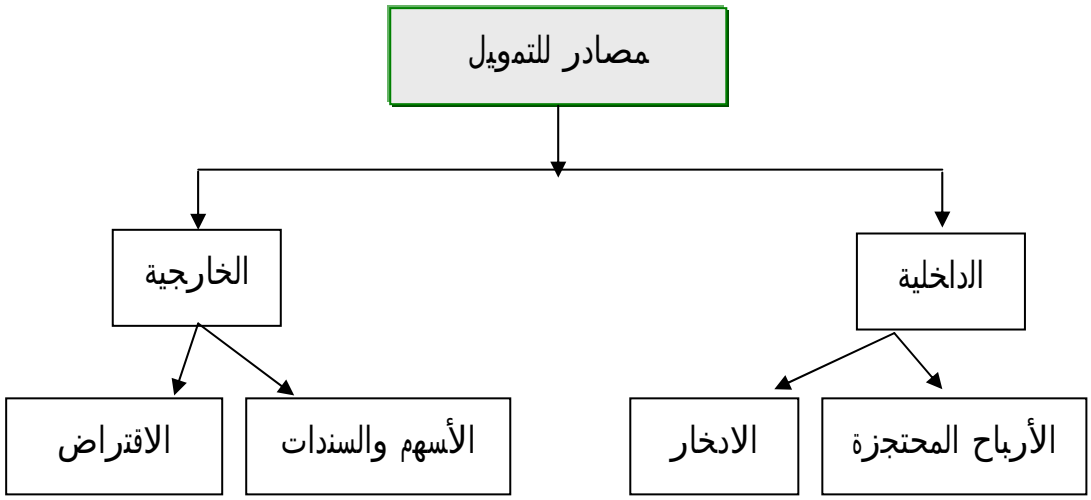

المصدر / من إعداد الطالب

أ / التمويل الداخلي (الذاتي) :

يقصد باعتماد المستثمر على أمواله كان عاجز أو لا يريد اللجوء إلى مصادر خارجية : أي يعتمد على مصادره الذاتية .

1. الأرباح المحتجزة : فالمستثمر (أو المؤسسة) عندما يحقق أرباح من أي نشاط يقوم به في العادة يقوم بتوزيع جزء من هذه الأرباح على الشركاء و الجزء الآخر يحتجزه في المؤسسة لتمويل استثماراته المستقبلية و تتعدد الأسباب التي تدفع المستثمر إلى احتجاز الأرباح فبالنسبة للدولة فتعتمد على مدا مساهمة الاستثمارات في الناتج الوطني الخام و تقوم بالرفع من الضرائ على الأرباح المحتجزة ...

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

حالات تقارب معدل النمو الداخلي للاستثمار مع معدل التوزيع المتوقع للأرباح، وتكون بالعلاقة التالية [1]:

معدل النمو المتوقع للأرباح = معدل التوزيع + (معدل التوزيع المتوقع للأرباح × القيمة الحالية للأرباح)

ويعتبر نموذج التمويل الذاتي من أقدم النماذج التي حاولت تحديد العوامل المؤثرة على قرار التمويل، حيث يرى أن المؤسسة تلجأ أولا إلى مصادر التمويل الداخلية المتاحة لديها، ثم تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية عند الحاجة إلى ذلك، وتتمثل هذه المصادر الداخلية في الأرباح المحتجزة والاهتلاكات، أما المصادر الخارجية فتتمثل في الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية وإصدار الأسهم والسندات. وتتمثل أهم الافتراضات التي يقوم عليها نموذج التمويل الذاتي فيما يلي: التوزيعات المتوقعة للأرباح ثابتة، معدل النمو المتوقع للأرباح أقل من معدل العائد المطلوب على الاستثمار.

ويمكن حساب تكلفة التمويل الذاتي وفق نموذج النمو الثابت للأرباح الموزعة بالعلاقة التالية: [2]

تكلفة التمويل الذاتي = معدل العائد بدون مخاطر + علاوة المخاطرة النقدي

تكلفة التمويل الذاتي = معدل العائد بدون مخاطر = معدل العائد النقدي – علاوة المخاطرة النقدي

علاوة المخاطرة النقدي = علاوة المخاطرة + علاوة السيولة + علاوة الضرائب

2. يقصد بتكلفة الدين أي مبلغ يتحمله المقترض مقابل حصوله على الأموال، ويتمثل في سعر الفائدة البسيط الذي يدفعه المقترض للمقرض، ويتأثر بعدة عوامل أهمها مستوى المخاطرة المرتبطة بالمقترض، فكلما زادت المخاطرة المرتبطة بالمقترض كلما زاد سعر الفائدة الذي يطلبه المقرض (البنك) لتعويض المخاطرة المرتفعة، وتتأثر تكلفة الدين أيضا بالتضخم، فكلما زاد معدل التضخم كلما زاد سعر الفائدة الذي يطلبه المقرض لتعويض انخفاض القيمة الحقيقية للأموال المقترضة، وتتأثر تكلفة الدين كذلك بالمركز المالي للمؤسسة المقترضة، فكلما كان المركز المالي للمؤسسة قويا كلما انخفضت تكلفة الدين والعكس صحيح، وتتأثر تكلفة الدين أيضا بالمدة التي يستغرقها القرض، فكلما زادت المدة كلما زادت تكلفة الدين والعكس صحيح.

ويعتمد المستثمر على مصادر الدخل المختلفة التي يحصل عليها من استثماراته في تحديد تكلفة الأموال المستثمرة، وتتمثل هذه المصادر في الأرباح الموزعة (الدخل الجاري) والأرباح المحتجزة (الدخل الرأسمالي)، أما المؤسسة فتعتمد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية في تحديد تكلفة الأموال المستثمرة.

ب/ التمويل الذاتي:

يتضمن التمويل الذاتي الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر داخلية عندما يستثمر المستثمر أمواله الخاصة، وتتمثل أهم مصادر التمويل الذاتي في الأرباح المحتجزة حيث يقوم المستثمر بحجز جزء من الأرباح الموزعة عليه لإعادة استثمارها في المؤسسة، وتتمثل أهم مزايا التمويل الذاتي فيما يلي:

[1] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1998)، ط 8، ص 86.

[2] عبد الغفار حنفي، التمويل وإدارة المشروعات، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2002)، ط 1، ص 377.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- أصدار السندات كما هو الحال في الجزائر .
- أصدار الأسهم للتداول في البورصة أو التوجه إلى السوق النقدي .
- القروض البنكية .
- الدعم الذي تقدمه الدولة في إطار سياستها التنموية.

1. السندات :

السند / الصك: هو عبارة عن وثيقة مستند يثبت القيمة المنصوص عليها في عقد التأسيس كما يتميز السند بقيمته (قيمته الاسمية) * و يتعدد أصحاب السندات بتعدد أفراد أو مؤسسات فقد يكون أفراد أو مؤسسات أو الدولة أو أحد فروعها و تلجأ الدولة أو المؤسسات إلى إصدار السندات كمصدر لتمويل استثماراتها أو أنشطتها و يكون العائد على السند هو الفائدة التي يحصل عليها حامل السند العادي (ȳ) ** و تحسب بالعلاقة التالية : [2]

$$\bar{y} = \frac{ت_1}{س(1 - د)} \quad \text{.....} \quad (05)$$

حيث : ȳ القيمة السوقية للسند.

$ت_1$ التوزيعات في السنة الأولى.

د معدل تفضيل الأصول السائلة على الأصول الحقيقية.

أما في حالة التوزيعات السنوية فتأخذ معدل النمو السنوي المركب أو الثابت و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\bar{y} = \frac{ت_1}{س(1 - د)} + ن \quad \text{.....} \quad (06)$$

حيث : ن : معدل النمو السنوي لتوزيعات .

السند / الأسهم : هي أموال تملكها الشركات المساهمة عن طريق التمويل الذاتي و تعتبر من أهم الأسواق (سوق رأس المال) و يرد تعريف السهم على أنه حصة في رأس مال الشركة و يعطي لصاحبه الحق في الحصول على فائدة متغيرة على مدى محدد .

أما التمويل عن طريق السندات فهو معدل فائدة السند أن النوع من التمويل يتميز بالمخاطرة التمويل عن طريق الأسهم العادية .

و يمكن تلخيص مراعاة النقاط التالية:

---

[1] عبد الغفار حنفي و مرزوق عادل أحمد ، بورصة الأوراق المالية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003 ، ص 375.

* القيمة الاسمية (القيمة الأصلية) هي القيمة المدونة على السند و التي يباع بها السند في السوق الأولية .

** تتأثر قيمة السند العادي في السوق المتأزمة أو الأزمة بتوزيعات الأرباح التي يحققها السند العادي و تحدد على أساس أرباح الشركة و مقدار العائد المحصل عليه .

[2] منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 81 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- تسديد قيمة السند مع الفوائد المترتبة عليه.
- عدد التسديد يزيد كلما زاد سعر الاستثمار .
- سعر الاستثمار في السوق الثانوية .

2. القرض (السند): يقصد بالقرض مجموع الأموال التي يقدمها المقرض مقابل فائدة معينة على فترة محددة (الاقتصاد الوهمي) مع تعهد المقترض بدفع مبالغ القرض في تواريخ القرض المتفق عليها (الاستحقاق) .

1.2/ القرض السندي : هي تلك الأموال التي يتحصل عليها المستثمر في السوق المالية لتمويل الوفاء بالنفقات المستحقة للمستثمر في تاريخ الاستحقاق مقابل تنازله عن حقه في الأموال المقترضة للمقترض إلى غاية تاريخ الاستحقاق (حالة القرض الرهني).

2.2/ القرض السندي : ما يميز عقد القرض السندي عن مدى الوفاء بالنفقات المستحقة للمستثمر في تاريخ الاستحقاق (الرهن...) لكون درجة المخاطرة أكبر من القرض الأمان فتتمثل في معدل الفائدة الذي يدفعه المستثمر للمقرض .

كما للمستثمر أن يلجأ إلى مصادر أخرى منها: التمويل الذاتي للمستثمر كتقدير أي (الأموال المتحصل عليها من الاحتياطات الوعائية للقيام بالاستثمار مثلا أي الأموال التي هي ديون (أي مبالغ مستحقة الدفع) للمستثمر الاستفادة من الأرباح المحققة .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة :

كما سبق الإشارة إليه أن الاستثمار يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية .

فالاستثمار و التمويل مفهومان يرتبطان ارتباطا وثيقا و هناك عدة تعاريف لكل منهما و لكن القاسم المشترك بين هذه التعاريف هو أن الاستثمار يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية و ذلك من خلال مساهمته في تكوين رأس المال الثابت و خلق مناصب شغل جديدة و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التي تعتبر من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها .

و لكي يتم الاستثمار لابد من توفر مجموعة من العوامل و الشروط (الاقتصادية و السياسية ...) تؤثر بشكل مباشر على قرار الاستثمار الذي يعتبر من أهم القرارات التي تواجه المؤسسة و ذلك لأن هذا القرار يتعلق بمصدر الأموال و كيفية استخدامها و الذي يؤثر على مستقبل المؤسسة و على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة و على مدى قدرتها على الاستمرار و البقاء في السوق و المنافسة و كذا على مدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي و الاقتصادي و الذي يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها و ذلك من خلال تحقيق التوازن بين مصادر الأموال و استخداماتها و بين عوائد الاستثمار و تكلفة مصادر الأموال و بين درجة المخاطرة و العائد المتوقع و بين الآجال المختلفة للاستثمارات و مصادر الأموال و بين الأهداف المتعددة و المتضاربة للعديد من المتعاملين مع المؤسسة و بين الأهداف المختلفة للعملية التمويلية و بين العائد و السيولة و بين الأهداف المختلفة للعملية الاستثمارية و التمويلية .

كما تبين لنا أن حساب تكلفة مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة و كذا حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لهيكل التمويل من أهم العوامل التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرار المناسب فيما يخص مصادر التمويل التي تلجأ إليها و كذا في اختيار الهيكل التمويلي الأمثل الذي يحقق لها أكبر قيمة سوقية ممكنة و أقل تكلفة ممكنة و أكبر ربحية ممكنة و أقل مخاطرة ممكنة و أكبر سيولة ممكنة و أكبر مرونة ممكنة و أكبر استقلالية ممكنة و أكبر نمو ممكن و أكبر عائد ممكن و أكبر حصة سوقية ممكنة و أكبر شهرة ممكنة و أكبر صورة ذهنية ممكنة و أكبر ثقة ممكنة و أكبر مصداقية ممكنة و أكبر شفافية ممكنة و أكبر مسؤولية اجتماعية ممكنة و أكبر احترام للبيئة ممكن و أكبر احترام للقوانين و التشريعات ممكن و أكبر احترام للأعراف و التقاليد ممكن و أكبر احترام للأخلاق و القيم ممكن و أكبر احترام للمجتمع ممكن و أكبر احترام للدولة ممكن و أكبر احترام للعالم ممكن و أكبر احترام للإنسانية ممكن و أكبر احترام للحياة ممكن و أكبر احترام للكون ممكن و أكبر احترام للخالق ممكن و أكبر احترام للذات ممكن و أكبر احترام للآخرين ممكن و أكبر احترام للمستقبل ممكن و أكبر احترام للماضي ممكن و أكبر احترام للحاضر ممكن و أكبر احترام للمستقبل ممكن و أكبر احترام للماضي ممكن و أكبر احترام للحاضر ممكن .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الثاني

البنوك ومحددات تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

لقد حرمت الشريعة الإسلامية كل أشكال الاستغلال والاحتكار وحرمت كل أشكال الربا وأحلت كل أشكال التجارة وأباحت لكل فرد يريد أن يستثمر أمواله حق ما يشاء أن ينفق تقوى مقاصد الاستثمار الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، وتتمثل أهم أهداف البنوك الإسلامية فيما يلي :

فما هي البنوك الإسلامية ؟ كيف نشأت ؟ وما هي أهم الخدمات التي تقدمها ؟ وما هي أهداف البنوك الإسلامية ؟ وما هي أهم الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في أدائها لوظائفها ؟ وما هي أهم المشاكل التي تعاني منها ؟ وما هي سبل النهوض بها ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال هذا الفصل :

المبحث الأول: البنوك الإسلامية حاجة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: يتضمن الحديث عن البنك حسب الشريعة الإسلامية أن يتخذ شكل شركة مساهمة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الأول: البنوك الإسلامية

ما هو الفرق الجوهري بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية من حيث الخصائص والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كل منهما على حدة؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال هذا المبحث :

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

بعدما كانت البنوك الإسلامية تعد على أصابع اليد أصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الإسلامي.

1-1 نشأة البنوك الإسلامية و تطورها:

لقد أصبح من الصعب على أي شخص معاصر أن يجهل أو يتجاهل دور البنوك الإسلامية في الاقتصاد العالمي الحديث، فهي تتبنى في المستقبل القريب التصنيف الذي صدر عن كبار المستثمرين (التصنيف العالمي للمصارف الإسلامية) والذي يرى أن القطاع المصرفي الإسلامي للتنمية كما أكدت تقارير صادرة عن البنك أن أصول المصارف الإسلامية العاملة في الدول النامية تمثل ما نسبته 40 إلى 50% من إجمالي الأصول المصرفية في هذه الدول، كما أن عدد المصارف الإسلامية العاملة في العالم بلغ 267 مصرفا في نهاية سنة 2001 أصول تقدر بـ 262 مليار دولار أي ما يعادل 23% من حجم الأصول المصرفية في العالم.[1]

من المعلوم أن البنوك الإسلامية في اليومنا هذا تعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، فما المقصد بالبنوك الإسلامية ؟ وكيف نشأت ؟ وما هو تطورها في العصر الحديث ؟

1-1-1 تعريف البنوك الإسلامية :

فيما يخص تعريف البنوك الإسلامية فسنورد بعض التعاريف على سبيل المثال لا الحصر :

1/ «البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع الذين يتعاملون معها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بقصد توظيفها فيما يحقق التنمية الاقتصادية في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يكفل تحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة في المجتمع » .[2]

2/ يعرف الدكتور أحمد النجار البنك الإسلامي بأنه : «مؤسسات مصرفية لتجميع الأموال الفائضة عن حاجة الأفراد والمشروعات وتوظيفها بما يحقق التنمية الاقتصادية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وتوجيهاتها في مجال التوزيع العادل للثروة والتنمية المتوازنة للمجتمع ككل في إطار القيم الإسلامية في المجتمع ».[3]

---

[1] http://icmkw.org/print.php?id=259&cat=avo_news

[2] http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/011c3vvv.htm

[3] أحمد النجار « الوجيز في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة البنوك الإسلامية للتنمية) » ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1996 ص 104 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

3/ أما الدكتور عمي حمود فيعرفه بـ : « التوسع الذي يحدث في العمليات الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية القائمة بالفعل أو إلى إضافة طاقة جديدة من نفس نوع الطاقة القائمة بالفعل، بالنسبة لها معلوم ومحدد من قبل، أي الذي يحدث في نطاق المشروع القائم بالفعل أو في نطاق الوحدة الإنتاجية القائمة بالفعل، أيا كان العنوان ».[1]

4/ « التوسع الذي من شأنه تعظيم الربح المالي عن طريق الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة في المؤسسة، وذلك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن من الاستثمار المتاح ».[2]

من القول بأن التوسع مصرفي تعمل على النقود المتوفرة لدى البنوك، فإن هذه الأخيرة تعمل على تجميع فوائض الأموال المتوفرة لدى الأفراد المتنوعة أن يلتزم بها عن طريق تقديم فوائد على الودائع الجارية لدى البنوك التجارية من أجل إعادة توظيفها في الاستثمارات المختلفة .

ومن خلال ما ذكرناه من تعاريف يتضح لنا بأن التوسع المصرفي هو عملية تمويل البنوك التجارية لمختلف المشاريع الاستثمارية فيما بعد.

1-1-2 نشأة البنوك الجزائرية:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مجموعة من البنوك الأجنبية والتي كانت تابعة للمستعمر الفرنسي، وبعد صدور القانون 63-165 المؤرخ في 07 جوان 1963 المتضمن تأميم الدكتور احمد الزكار " بنوك الودائع " والتي تتمثل في البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA والبنك الجزائري الخارجي BEA والبنك الجزائري للتنمية BAD والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والبنك الوطني للتنمية الفلاحية BNDA والبنك الجزائري للتنمية المحلية BDL والشركة الجزائرية للبنك CBA والشركة العربية المصرفية للبنك ABC والبنك الصناعي والتجاري الجزائري BICIA والبنك الجزائري الدولي BIA والبنك الجزائري الفرنسي SOFIA والبنك الجزائري الأمريكي AMERICAN BANK والبنك الجزائري الكويتي KUWAITI BANK والبنك الجزائري الإيطالي ITAL BANK والبنك الجزائري الإسباني BSA والبنك الجزائري الألماني DEUTSCHE BANK والبنك الجزائري الهولندي NEDERLAND BANK والبنك الجزائري البلجيكي BELGIAN BANK والبنك الجزائري البريطاني BRITISH BANK والبنك الجزائري الأمريكي CITY BANK والبنك الجزائري الياباني JAPAN BANK والبنك الجزائري الكندي CANADIAN BANK والبنك الجزائري الأسترالي AUSTRALIAN BANK والبنك الجزائري الإسباني SPANISH BANK والبنك الجزائري البرتغالي PORTUGUESE BANK والبنك الجزائري اليوناني GREEK BANK والبنك الجزائري التركي TURKISH BANK والبنك الجزائري الروسي RUSSIAN BANK والبنك الجزائري الصيني CHINESE BANK والبنك الجزائري الهندي INDIAN BANK والبنك الجزائري الباكستاني PAKISTANI BANK والبنك الجزائري الإندونيسي INDONESIAN BANK والبنك الجزائري الماليزي MALAYSIAN BANK والبنك الجزائري الفلبيني PHILIPPINE BANK والبنك الجزائري التايلاندي THAI BANK والبنك الجزائري الفيتنامي VIETNAMESE BANK والبنك الجزائري الكوري KOREAN BANK والبنك الجزائري الياباني JAP

في سنة 1977 عرفت البنوك الأجنبية :

* فيصل البنك الجزائري مع السودان شراكة بنكية موزعة على 600 ألف سهم .
* فيصل البنك الجزائري مع مصر شراكة بنكية أمريكي موزعة على 80 ألف سهم .
* التمويل الكويتي شراكة مع البنك الجزائري مليون دولار أمريكي .

كما أنه السنة أي سنة 1977 تأسيس الدولي للبنوك الجزائرية أرقى بنك شراكة مع دينار أردني سنة 1979 بداية عملية انسحاب البنك الأصلي الباكستاني سنة 1984 كما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (03): يبين مراحل أعمال التمام المصرفي في باكستان

التاريخ	الإجراءات
1 / 6 يوليو /1979	فتح التمويل الأرقوي للمزارعين.
1 / 8 / 1979	فتح التمويل الأرقوي لبناء المساكن.
1 / 1 / 1980	فتح التمويل الإنتاجي الصناعي الخاص بالدولة.
1 / يوليو / 1980	التمويل الأرقوي للصيادين والتعاونيات.
1 / 9 / 1981	فتح البنك الشرعي للمساكن.
12 / 10 / 1982	فتح الودائع لأجل 8 سنوات على أساس المشاركة في الربح والخسارة.
2 / 11 / 1982	فتح الإنتاج والتصدير .
ديسمبر 1984	صدور قانون الأعمال الذي يلغي تعديل القوانين السابقة تقف عقبة أمام البنوك العملية الخاصة في العمليات المصرفية .

المصدر : عبد المجيد قدي مرجع سابق ص 143

في إيران صدر قانون خاص بالبنوك سنة 1983 الذي ألغى على أساسه البنوك الأجنبية في سنة 1991 عرفت تأسيس أول بنك يتعامل الشريعة الإسلامية في الجزائر وهو البنك الجزائري .

لقد عرفت البنوك الإسلامية انتشارا واسعا في الدول العربية في الخمسينات بعد نجاح تجربة البنك الناصري القاضية بإنشاء البنوك الإسلامية الدولية في سمبورغ بتاريخ 12 أكتوبر 1978 في دار الحكمة في بتاريخ 27 جويلية 1981 بسويسرا شراكة بقدر بمليار دولار أمريكي .

1-2 هيكل البنوك الإسلامية و خصائصها:

يتميز البنك الإسلامي عن البنك التقليدي بعدة خصائص نذكر منها:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1-2-1 هيكل البنوك الجزائرية :

يقوم النظام المصرفي الجزائري على البنك المركزي الذي يعتبر بنك البنوك و يتولى عملية الإصدار النقدي و الإشراف على السياسة النقدية و الرقابة على العمليات المصرفية و تنظيم سوق الصرف و تسيير احتياطات الصرف و الذهب و تنظيم العمليات المصرفية و تحديد القواعد الخاصة بالمحاسبة و الإشراف على تكوين الإطارات المصرفية و البحث و التكوين و تحسين مستوى الخدمات المصرفية و تطوير وسائل الدفع و تأمين حسن سيرها و تنظيم مركزية المخاطر و تحديد شروط عمليات البنوك و التحويلات من و إلى الخارج و تسيير احتياطات الصرف و الذهب و تنظيم العمليات المصرفية و تحديد القواعد الخاصة بالمحاسبة و الإشراف على تكوين الإطارات المصرفية و البحث و التكوين و تحسين مستوى الخدمات المصرفية و تطوير وسائل الدفع و تأمين حسن سيرها و تنظيم مركزية المخاطر و تحديد شروط عمليات البنوك و التحويلات من و إلى الخارج .

كما يتضمن الجهاز المصرفي الجزائري دائرة التعاملات الدولية و مصلحة الرقابة الداخلية و مصلحة الدراسات القانونية و المنازعات و مصلحة الأرشيف و التوثيق و مصلحة الطباعة و مصلحة الصندوق العام و مصلحة المقاصة و مصلحة التعاليم و الإعلام و مصلحة الموارد البشرية و مصلحة الوسائل العامة و مصلحة الأمن و الحراسة العامة و المفتشية العامة و خلية الإعلام الآلي و خلية الاتصال و خلية الأرشيف و التوثيق و خلية الصحافة و خلية الترجمة و خلية الإعلام الآلي و خلية الاتصال و خلية الأرشيف و التوثيق و خلية الصحافة و خلية الترجمة .

يتولى بنك الجزائر مهمة إصدار النقد و تنظيم السياسة النقدية و الإشراف على تسيير احتياطات الصرف و الذهب و تنظيم العمليات المصرفية و تحديد القواعد الخاصة بالمحاسبة و الإشراف على تكوين الإطارات المصرفية و البحث و التكوين و تحسين مستوى الخدمات المصرفية و تطوير وسائل الدفع و تأمين حسن سيرها و تنظيم مركزية المخاطر و تحديد شروط عمليات البنوك و التحويلات من و إلى الخارج .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائري

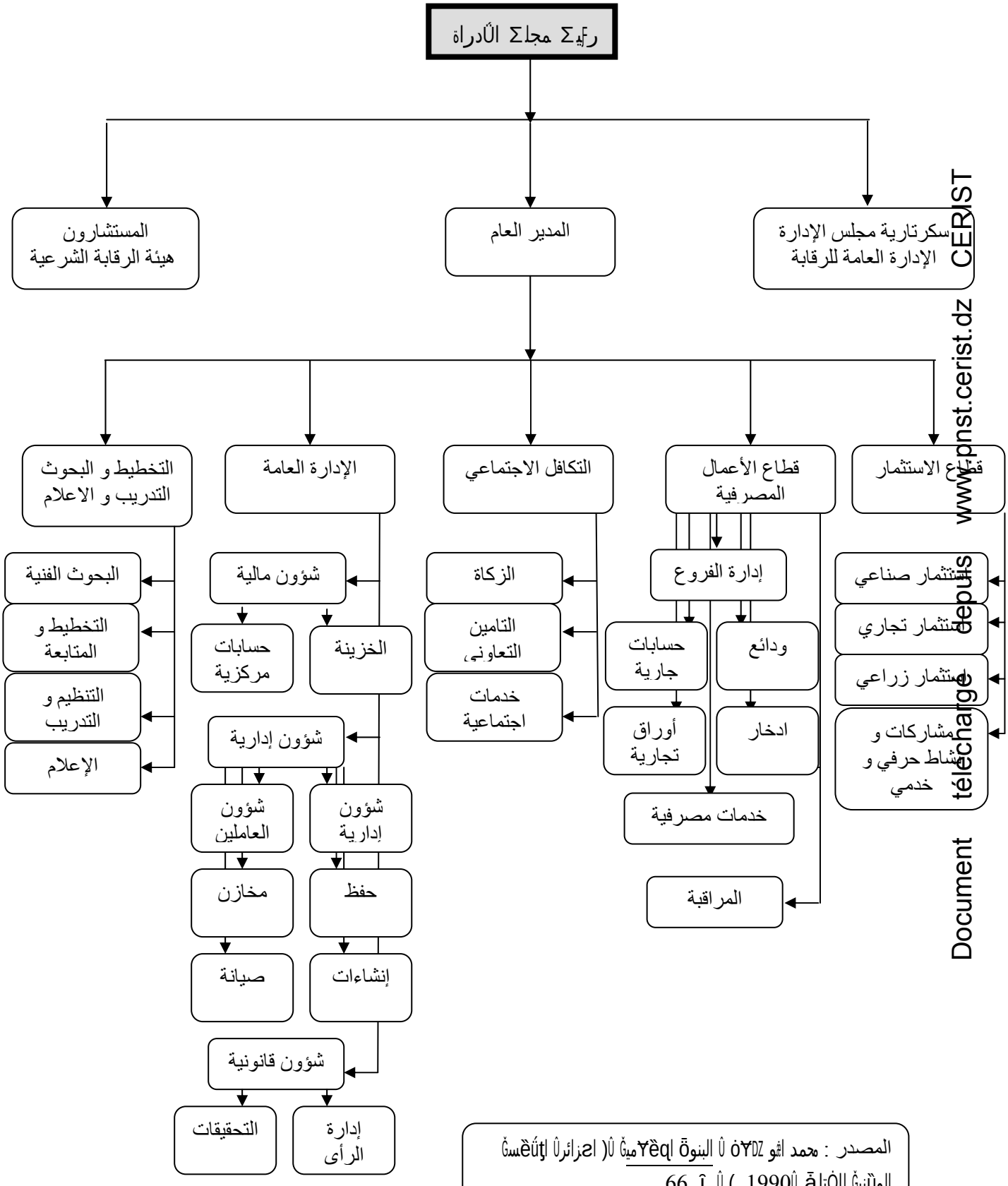

المصدر : محمد الهو ÔÙ ÔÙ البنوك التجارية ÔÙ الجزائر (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ÔÙ الفترة ÔÙ (1990 ÔÙ ÔÙ 66 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1-2-2 خصائص البنوك الإسلامية :

من التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص مجموعة من المميزات التي تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية نذكر منها :

1. عدم التعامل بالفائدة (الربا):

قال الله عز وجل : **" الذين يأكلون الربوا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربوا و أحل الله البيع و حرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف و أمره إلى الله و من عاد فأولئك أصحب النار هم فيها خلدون "** [1]

قال الله عز وجل : **" يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم "** [2]

وتتميز البنوك الإسلامية فعلا بعدم التعامل بالربا

الربا لغة : الزيادة والنمو ويقال ربا الشيء أي زاد ونما والمقصود بالربا الزائدة في الرهون ما اشترط عند القرض [3].

الربا شرعا : الربا هو فضل مال خال عن عوض مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة [4].

الربا نوعان يعرف كل منهما بتبايع [5].

ينقسم الربا إلى :

1- ربا الديون (النسيئة) : هو الزيادة في الدين مقابل التسديد أو التأجيل أي أن تقول لمدينك أن تقضي دينك عليّ أي أؤخر أجل الدين مقابل زيادة معينة على رأس المال وهو حرام على كل إنسان مهما كان التعامل ...

2- ربا البيوع : هو ربا يحدث في مجلس العقد بين البائع والمشتري أي يتأخر أحد البدلين أو كلاهما ويؤدي إلى الوقوع في ربا النساء : ربا النساء هو الذي يحرمه الإسلام والمتعاملون في البنوك الإسلامية ويقصد به بيع الشيء بجنسه مع زيادة أحد العوضين أو تأخير القبض أما ربا النساء فيعرف بأنه بيع شيء بجنسه مع زيادة أحد العوضين أو تأخير القبض على الاثنين معا أو على أحدهما . وعند الاقتراض يشترط المقرض على المقترض أن يعيد له أصنافا محرمة التعامل بها في البنوك الإسلامية مثل : القمح والشعير والتمر والملح في صنف من

[1] سورة البقرة الآية 275.

[2] سورة البقرة الآية 276.

[3] ابن منظور لسان العرب (ج 1 ، دار صادر ، 1998) ، ص 14 ، ص 304 .

[4] انور مصباح دغيم ، آركان العمل المصرفي الإسلامي (ج 1 ، ملتقى الرقابة الشرعية ، 1425هـ - 2004) ، ص 26 .

[5] محمد عبد المنعم أبو زهرة ، مرجع سابق ، ص 21 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الإصلاح المبادئ صنف الأنصبة التساوي في التقاسم.

في حالة اعتبار كل من الذهب و الفضة أداتان للقياس فقط أما فيما يخص النقود .

أما فيما يخص كل من القمح و التمر في الحجاز و الزبيب و الأرز في العراق.

2. الالتزام بالعدالة في التعامل :

قال الله عز وجل: **﴿ و لا تلبسوا الحق بالباطل و تكتموا الحق و أنتم تعلمون ﴾**[1]

قال الله عز وجل: **﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين ﴾**[2]

إن البنك الإسلامي له دور سديد في الاقتصاد الإسلامي و الواجب على البنك الإسلامي الالتزام بالعدالة في التعامل مع أطراف العملية التمويلية (أي المتعاملين في العملية التمويلية).

على البنك الإسلامي أن يلتزم بالصراحة و الصدق في التعامل مع المتعاملين و عدم التستر على أي معاملة ربوية أو محرمة و ما حرمه الله عز و جل كتمويل صناعة الخمور أو تجارة الأسلحة المحرمة كالقمار مثلا و غيرها من المعاملات المحرمة شرعا.

3. تبني البنك الإسلامي للعامل الأخلاقي :

قال الله عز وجل: **﴿ و ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا و أحسن كما أحسن الله إليك و لا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين ﴾**[3]

قال الله عز وجل: **﴿ وما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق و ما أريد أن يطعمون إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين ﴾**[4]

يعتقد المختلف عن الأخلاق الإسلامية أن البنوك الإسلامية هي حيز أن الأخلاق الإسلامية منبثقة من العقيدة الإسلامية في أحكام الشريعة الإسلامية و منها أن الله ! عز و جل أن البشر مستخلفون في الأرض فقط .

[1] سورة البقرة الآية 42 .
[2] سورة التوبة الآية 119 .
[3] سورة القصص الآية 77 .
[4] سورة الذاريات الآية (56 - 58) .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فالإسلام يتبنى العاملون في البنك الإسلامي وضعون في عقاب من يتعامل بالربا أو الرشوة .

4. أداة الزكاة :

قال الله عز وجل : **(وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين)** [1]

قال الله عز وجل : **إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون** [2]

لقد حرم الإسلام الربا وشدد في تحريمه وجعل الزكاة فريضة على الأغنياء لتطهير أموالهم وتزكيتها وتنميتها وتطهير نفوسهم من الشح والبخل والأنانية.

وتتمثل الأهمية الاقتصادية للزكاة في : تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع فالزكاة أداة لإعادة توزيع الثروة عن طريق التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإسلامي فالزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد على الفقراء كما تعمل على تنمية أموال الأغنياء عن طريق استثمار أموال الزكاة وتشغيلها لصالح المجتمع ككل فالزكاة تعمل على تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق استثمار أموال الزكاة في المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل وتعمل على تنمية الاقتصاد الوطني كما رأينا في التمويل التنموي للبنك .

5. التنمية في الإسلام :

قال الله عز وجل : **يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا من ربهم ورضوانا وإذا حللتم فاصطادوا ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب** [3]

فالبنك الإسلامي يعمل على ما فيه الخير للمجتمع عامة ويعمل على ما يضر النشاط الاقتصادي ويساهم التنمية الاقتصادية عن طريق تمويل التنمية ليتوافق مع الشريعة الإسلامية :

الاستثمار الأمثل لأموال البنك : يعد أن يباشر البنك توظيف أموال مباشرة في الاستثمار .

[1] سورة البقرة الآية 43 .
[2] سورة البقرة الآية 277 .
[3] سورة المائدة الآية 02 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني : أهداف البنوك الوطنية وأنواعها

2-1 أهداف البنوك الوطنية :

تهدف البنوك الوطنية إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يسعى لها أي مشروع اقتصادي من أجل البقاء والاستمرار في السوق المصرفية ، ويمكن تلخيص أهداف البنوك الوطنية في الشكل التالي :

الشكل رقم (10): أهداف البنوك الوطنية

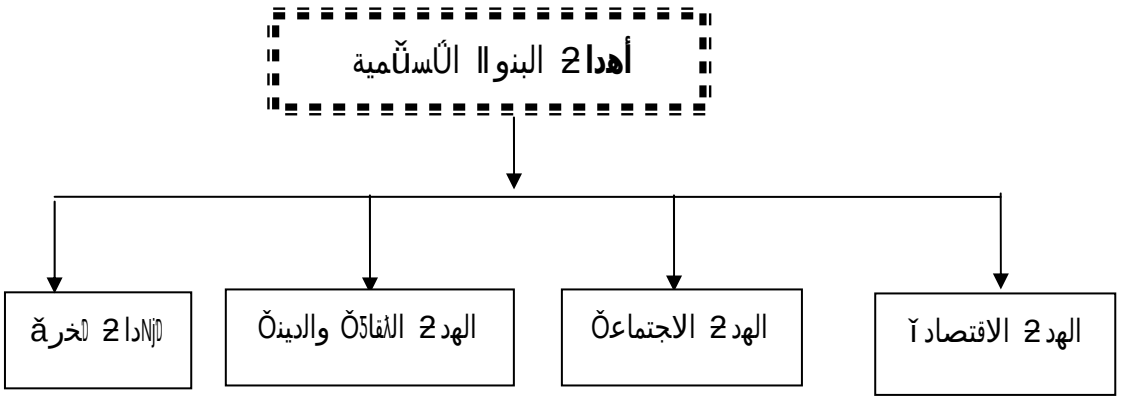

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن أهداف البنوك الرئيسية هي :

1/ الهدف الاقتصادي:

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك التجارية من خلال نشاطها المتعدد هو تحقيق الربح الذي يسعى لتحقيقه كل مشروع اقتصادي مهما كان نوعه :

1. تشجيع الافراد على انشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوسيع القاعدة الانتاجية وتنويع الهياكل الاقتصادية .
2. توسيع وتنويع القطاعات الصناعية التي تتمتع بمزايا نسبية في الاقتصاد الوطني (الصناعات التحويلية ...) .

أن البيئة الاستثمارية في الجزائر تتأثر بعدة متغيرات أهمها:

1. مناصب الشغل المستحدثة في مختلف القطاعات .
2. زيادة معدل النمو الاقتصادي لتلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات.
3. القضاء على البطالة والفقر.
4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي (التقليل من التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي الكلي) وتحقيق التوازن الخارجي (تسمح بالحفاظ على مستوى معين من احتياطات الصرف...).
5. تشجيع الاستثمارات التي تعمل على تحسين مستوى التكنولوجيا المستخدمة في مختلف القطاعات الاقتصادية .
6. ازدهار الصناعات الصغيرة والحرفية .

2/ أهداف الاستثمار الاجتماعي:

تسعى الدولة من خلال سياستها الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية :

1. تشغيل اليد العاملة : حيث يساهم النشاط الاستثماري في خلق مناصب شغل جديدة تساهم في تقليص حدة البطالة .
2. تحسين مستوى المعيشة: تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال توفير السلع والخدمات الضرورية ...
3. تحقيق التوازن الجهوي في التنمية بين مختلف مناطق الوطن وتقليص الفوارق الجهوية في مستويات المعيشة .
4. تقليص البطالة.

أن الاستثمار في البيئة الاجتماعية يساهم في تحقيق العديد من الأهداف:

1. تحسين ظروف التعليم والتكوين المهني للأفراد .
2. تحسين الصحة العامة للسكان .
3. التقليل من حدة الفقر والتهميش الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل .
4. تقليص معدل الأمية في أوساط السكان .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

3/ المحددات الثقافية والدينية :

تعتبر البنوك الإسلامية ظاهرة اقتصادية اجتماعية ذات أبعاد ثقافية ودينية ، حيث أن نشأتها وتطورها مرتبط بالمحيط الذي تنشأ فيه ، وتتأثر بالعوامل التالية :

1. تتأثر البنوك بالعملة المتداولة في البلد الذي تنشأ فيه ما دامت هذه العملة قابلة للتحويل .
2. تتأثر البنوك بالعوامل الطبيعية (البصرية السمعية....) .
3. تتأثر البنوك بالعوامل الديموغرافية من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي ....

ومن أهم العوامل الثقافية التي تتأثر بها البنوك الإسلامية :

1. مدى انتشار الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع الذي تنشأ فيه البنوك الإسلامية .
2. تثقيف أفراد المجتمع وتعريفهم بالبنوك الإسلامية وأهدافها ومجالات استثمارها وطرق تعاملها مع الجمهور المتعاملين معها ، وكذلك تعريفهم بالفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (البنوك الربوية) .
3. توفير الكوادر البشرية المؤهلة علميا وعمليا (المصرفي والاقتصادي).

4/ المحددات السياسية:

تعتبر المحددات السياسية من أكثر العوامل تأثيرا في البنوك الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها ، وتتمثل أهم العوائد السياسية الرئيسية في :

2-2 أنواع البنوك الإسلامية :

تختلف البنوك من بنوك إلى أخرى حسب تعدد وتنوع أنشطتها بتعدد حاجات المتعاملين معها ، ويمكن تصنيف البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع نذكر منها :

وتتمثل البنوك الإسلامية في :

الشكل رقم (11): أنواع البنوك الإسلامية

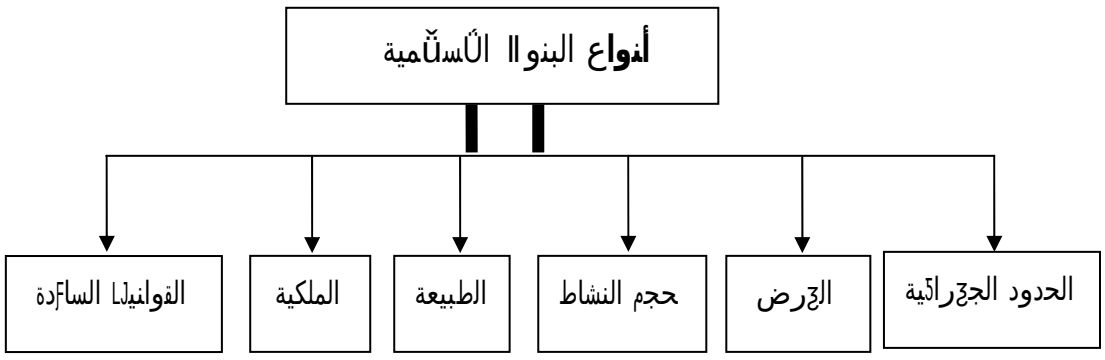

المصدر / من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة سابقا

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من هذا المنطلق يتضح لنا أن السياسة الاستثمارية تتأثر بعدة عوامل والتي يمكن تقسيمها إلى :

1/ العوامل الجغرافية:

تقصد بالعوامل الجغرافية تلك التي تقسم الإقليم الاقتصادي إلى مناطق ذات خصائص معينة وتنقسم العوامل الجغرافية إلى :

1. عوامل محلية : وهي التي تنتمي إلى الإقليم الذي تتواجد فيه المشروعات الاستثمارية .
2. عوامل إقليمية (مقر الإقليم تنتمي إليه المشروعات الاستثمارية) : وهي التي تتعدى حدود الإقليم الذي تنتمي إليه المشروعات الاستثمارية وتؤثر عليها بشكل أو بآخر مباشر على الاستثمار .

2/ العوامل الاقتصادية :

وهي تلك العوامل التي تؤثر على عملية الاستثمار من حيث الحجم والتوزيع وأهمها :

1. عوامل صناعية: أي الاستثمار في الصناعة الصناعي .
2. عوامل فلاحية: الاستثمار في الزراعة الزراعي وما يحتاجه من مستلزمات .
3. عوامل تجارية: الاستثمار في أعمال التركيب والتصدير والاستيراد .

3/ العوامل الديموغرافية :

مقدار العمالة المتوفرة في البلد يؤثر على مقدار العمالة المستخدمة في العملية الاستثمارية وهذا من خلال :

1. عدد السكان : أي حجم السكان في البلد وعدد العمالة المتوفرة .
2. تركيبة السكان : أي تقوم الاستثمارات بالأموال الخاصة والأجنبية وتتميز بتوفير مناصب الشغل وعدد العمالة .

4/ العوامل السياسية:

1. الاستقرار السياسي : أي أن تركيز الاستثمارات في الإقليم الذي يتمتع بالاستقرار السياسي أكثر من الإقليم الذي يتميز بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي .
2. السياسة الاقتصادية: تركز الاستثمارات في الدول التي تسهل الإجراءات الإدارية وتمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية للعوائد .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

5/ زاوية التأثير:

تعد التأثيرية أصعب المقاسم التي تواجه البنوك عند تقييم رأس المال وهي على نوعين :

1. فردية : حينما يكون رأس المال كلية للدولة ما أي مؤسسة واحدة .
2. متعددة : أي أن رأس المال عديد من الأطراف كل أفراد أي أفراد أي مؤسسة تساهم في رأس المال البنوك أي مترتبة.

6 / زاوية القوائم السائدة:

القوائم السائدة في القوائم التي تعمل على تقييم البنوك التجارية إلى نوعين :

1. القوائم الشرعية : تتضمن البنوك التي تسود الدين (الربا المحرم في التجارة الذي يسمى التعامل بالفائدة) في كبرى الجزائرية.
2. القوائم الوطنية: تتعلق البنوك التي تعمل على تقييم ما يسمى بالمؤسسات الصغيرة : باكستان إيران .
3. القوائم المالية الدولية التي تعمل البنوك على تقييم ما يسمى القانون الدولي لتصحيح الدولة في تقييم البنوك : تصحيح الدولار .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني: محددات تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

لقد كان عرفنا البنوك عبارة عن مؤسسات مصرفية تقوم بمجموعة العمليات (البنوك الإسلامية ...) كما أشرنا سابقا .

فما هي مصادر التمويل الإسلامية ؟ وما هي أهم المحددات التي تعتمد عليها في الصيرفة الإسلامية ؟ وما هي أهم الأسس التي يقوم البنك عليها في أي اقتصاد ؟ وما هي أهم الخصائص التي تميز الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي .

المطلب الأول : مفهوم التمويل الاستثمار ومحدداته في الاقتصاد الإسلامي .

1-1 الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي:

عندما تعرفنا سابقا على البنوك الإسلامية ومعاملاتها المالية فسنتطرق إلى مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي .

فما هو مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي عما عليه في التقليدي ؟

1.1.1. مفهوم الاستثمار :

البداية نستعرض ما ورد في القرآن و السنة النبوية فيما يخص الاستثمار

قال الله عز وجل : **" هو أنشأكم في الأرض و استعمركم فيها "** [1]

و قال تعالى : **" هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها و كلوا من رزقه و إليه النشور "** [2]

و قال تعالى: **" يأيها الذين ءامنوا اذا نودي للصلواة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله و ذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون فإذا قضيت الصلواة فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون "** [3]

أما الأحاديث الدالة على الاستثمار فهي كثيرة منها :

---

[1] سورة هود الآية 61 .

[2] سورة الملك الآية 16.

[3] سورة الجمعة الآية 10.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

: (أ) !! عوض الله فقال له عوض معاذ سعيد بن جبل (أ) فسألته (أ) الله البصار من الجزء عوض : "أما بعد فإن الله كساء " الحمد لله : على كل شيء قدير (أ) !! عوض الله فقال له عوض : على كل شيء قدير (أ) !! عوض الله فقال له عوض (مرتين) على كل شيء قدير (أ) !! عوض الله فقال له عوض : على كل شيء قدير (أ) عودا على بدء " أي على القاعدة " على كل شيء قدير (أ) !! عوض الله فقال له عوض : "الحمد لله الذي يقول الحق ويهدي السبيل

5- عرف الدكتور عبد الواحد الفاري التوفيق للنقود بأنه: « توفيق موضوعي بين الحاجة الأساسية للنقود من جهة والحاجة المتنامية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى بما يحقق أهداف السياسة النقدية في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ». [1]

6- تعريف محمد الشريف توفيق التمويل الاستثمار حسب الأهداف المسطرة لتنمية الاقتصاد الوطني وتوفيق التمويل مع الأهداف المسطرة في الخطة التنموية للدولة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع [2]

ومن التعاريف السابقة نستنتج عدة نقاط :

- ✓ الاستثمار هو أي تخلي عن مبلغ من المال في الوقت الحاضر من أجل الحصول على تدفقات مستقبلية على مدى فترة طويلة من الزمن .

قال عز وجل: **و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون** [3]

- ✓ إن الإسلام هو صاحب الدعوة الأولى إلى الاستثمار .

قال عز وجل: **هو الذي جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم** [4]

- ✓ الهدف من الاستثمار هو الزيادة في الثروة عند المسلم بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أي في نطاق مباحاتها أي في دينه أي حقا. [5]
- ✓ يعد الاستثمار من مضار الاكتناز حيث يسعى المستثمر إلى تحقيق أهداف الاستثمار.

وعليه فالفرق بين الاستثمار في الاقتصاد الوضعي والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي هو أن الاستثمار في الاقتصاد الوضعي يهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة في ذلك أي حتى ولو كانت محرمة في الإسلام كالاستثمار في الخمور والميسر والدعارة ... بينما الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى تحقيق الربح الحلال الذي يرضي الله ورسوله (صناعة الحمور) ولا يعني أن الإسلام يحرم الاستثمار.

---

[1] صالحي صالح" محاضرات في اقتصاد الاستثمار والتمويل في الجزائر" دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر 2007 ص 01 .

[2] الدكتور محمد احمد السريتي الاقتصاد والتمويل في الإسلام (مفاهيم وأسس) دار الثقافة للنشر والتوزيع 1989 ص 149 .

[3] سورة التوبة الآية 105.

[4] سورة الأنعام الآية 165.

[5] رفيق يونس المصري أصول الاقتصاد الإسلامي (ط 3 دار القلم دمشق 1420 هـ 1999م) ص 36.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2.1.1. مفهوم التمويل :

عندما تعرفنا على مفهوم التمويل في الاقتصاد الوضعي نجد أن مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي لا يختلف عن مفهوم التمويل التقليدي .

نجد أن ما ورد في القرآن و ما ورد في السنة النبوية فيما يخص التمويل فهو لا يختلف من حيث كلمة المال.

قال عز وجل في محكم تنزيله : **و تحبون المال حباً جماً** [1].

و قال تعالى : **المال و البنون زينة الحياة الدنيا** [2].

و عن عمر رضي الله عنه : قال : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » .

فالتمويل عند الغزالي :« تقديم أموال عينية أو نقدية لغرض معين بهدف الحصول على ربح يتصف فيه لقاء عائد تبيحه الشريعة الإسلامية ». [3]

عند التعريف المستخلص منه نجد :

- ✓ التمويل هو تقديم أموال عينية (تنقسم إلى منقولة : كالنقود و السلع ...) و نقدية (الورقية و النقود الكتابية ...) ....
- ✓ الربح من التمويل هو الحصول على عائد .
- ✓ استغلال المال من أجل المال.
- ✓ عوائد التمويل أن تكون أكبر من تكاليفه.

يتضح التمويل في الاقتصاد الإسلامي بصيغ متعددة تتناسب مع حاجات الأفراد و المؤسسات و الدولة و ارتباطه بالاقتصاد الوضعي و التمويل في الاقتصاد الإسلامي للمشاريع الكبرى و الصغرى و المتوسطة و أيضا التمويل في الاقتصاد الإسلامي له خصائص التالية :

من خصائص التمويل الإسلامي أن الديون المتمويلة بالعقود القرض الحسن و البيع بالعقود المعاوضة (البيع و الإجارة...) أما التمويل الإسلامي فيعرف تمويل شراء المعدات و صيغ المضاربة و المشاركة .

---

[1] سورة الكهف الآية 20 .

[2] سورة الكهف الآية 46 .

[3] منذر قحف " التمويل في الاقتصاد الإسلامي " بحث مقدم إلى ندوة البركة الثالثة للاقتصاد الإسلامي (3 أيام) جدة 12 أيام (1425هـ - 2004).

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فالمستثمر الجزائري عند اختياره لطريقة التمويل المناسبة لمشروعه يأخذ بعين الاعتبار :

- عندما يكون معدل الربح المتوقع أكبر من تكلفة التمويل المتاحة في السوق الجزائرية.
- لتنويع مصادر تمويله لتقليل المخاطر .
- أو عندما يرى أن الإدارة المصرفية الجزائرية تفرض شروط أكثر عندما يعتمد على مصدر التمويل الداخلي .
- حسب الهدف الاستثماري فالمستثمر الجزائري: لعدم توفر الأموال لديه.

الشكل رقم (12): خيارات التمويل

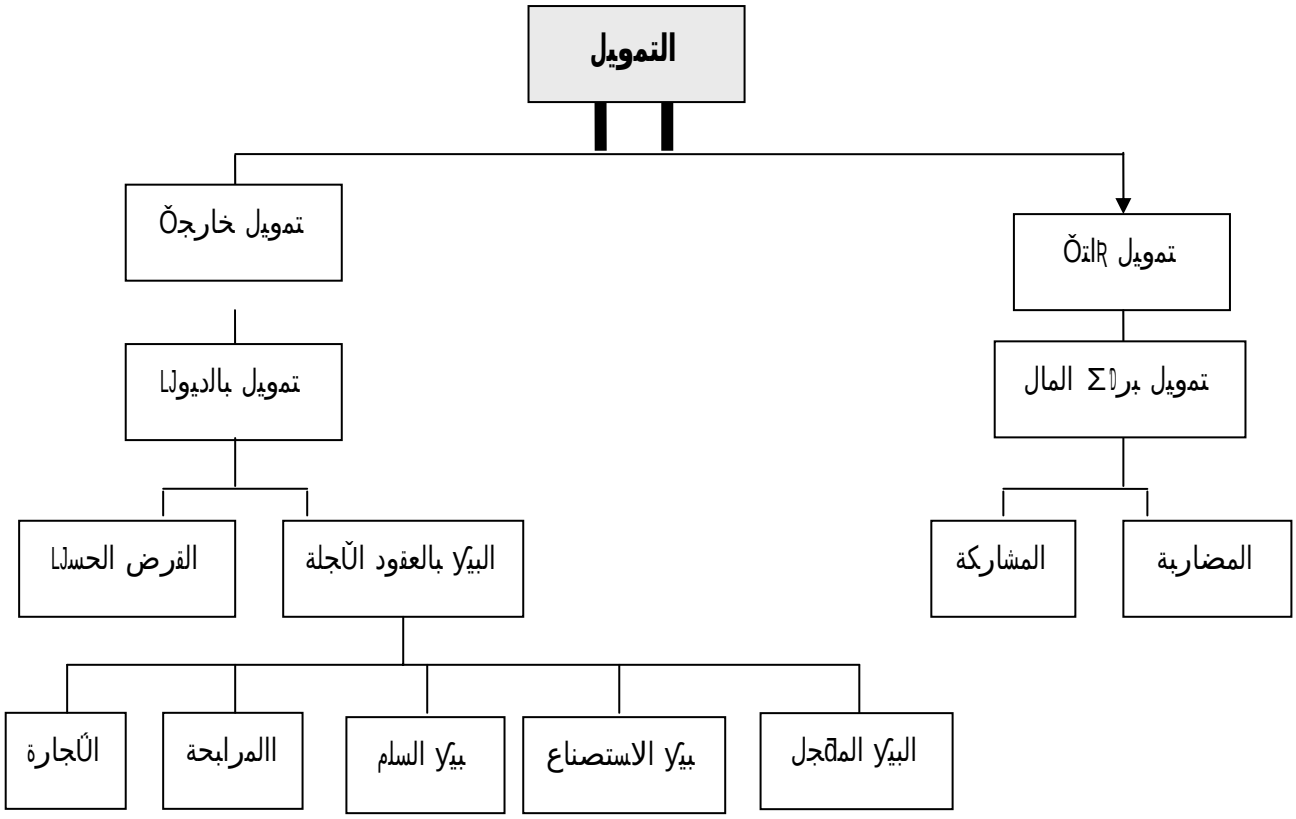

المصدر / الدور مصباح عوشن و شركاء استثمار إسلامية من منظور إسلامي (ج 1 و غيرو و مؤسسة الرسالة باشروت و 1425هـ 2004 م) و ج 1 ، 114 .

كما أن اختلاف التام يوجد التمويل حسب طبيعة القرض الربوي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول رقم (04) : الفرق بين التمويل المالي المباح و القرض الربوي

الخصائص	التمويل المالي المباح	القرض الربوي
انفصال الإدارة عن الملكية	نعم	نعم
استمرار الملكية	نعم	لا
الحصر في المشاريع الاستثمارية	نعم	لا
تأثير العمل في النماء	نعم	نعم
قصد الاسترباح	نعم	نعم
الحصة الشائعة من الربح	نعم	لا
تحمل رب المال للخسارة كلها	نعم	لا
تقييد المستفيد باستعمال معين	نعم	نعم

المصدر / منذر قحف مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي – تحليل فقهي و اقتصادي – ط 3 (جدة : المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب (البنك الإسلامي للتنمية) ، 1425 هـ 2004 م ، ص 57 .

أي حصر للمجاريع التي يقصد التمويل القرض الربوي فيما يقضي فيما يخص الرهن و الكفالة .

2-1 دوافع الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

يقصد بالدوافع: تلك المحركات التي تدفع أصحاب الأموال أو الصناع أو التجار لاستثمار أموالهم، و من أهم الدوافع التي تدفع المستثمر لاستثمار أمواله في الاقتصاد الإسلامي:

1.2.1. دافع الاستقرار : اعمار الأرض و استقرار الإنسان فيها و استمرار الحياة

قال تعالى : **هو الذي جعلكم خلائف الأرض** [1].

و قوله كذلك : **و أنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه** [2]

2.2.1. دافع اعمار :

إن من أهم ما يحرك المستثمر الاقتصادي لتوظيف أمواله في اعمار الأرض و استغلالها

لقوله تعالى : **هو أنشاكم من الأرض و استعمركم فيها** [3].

---

[1] سورة الأنعام الآية 165 .

[2] سورة الحديد الآية 07 .

[3] سورة هود الآية 61 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الاعمار يعد أحد أسس التماعي الاقتصادي عن القيام بالنشاط الاقتصادي من زراعة الصناعة البناء تنوية التجارة في البور توجيه الثروات الطبيعية .

3.2.1. دافع العبادة :

عندما يقوم المستثمر بالنشاط الاقتصادي الذي يراه نافعا له يعود عليه بعوائد أرقى وأكبر مما يقوم العبادة الذي أمر بالإنفاق عن طيب نفس يرتضيه العبادة .

قال تعالى : **"يأيها الذين ءامنوا إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله و ذروا البيع ذلكم خير لكم ان منتك تعلمون فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الأرض و ابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون ا**[1].

4.2.1. دافع العمل :

العمل هو فعل يقوم به المسلم عن قصد من أجل تحقيق مكسب مادي ...إنتاج السلع المعالجة العمل الصالح الذي يوصف بالإتقان الإحسان ...) أي يتصل بالنشاط الإنساني (الروح...) ينتج عنه عمل مادي (الزراعة...) معنوي (الرضا الوظيفي...) .

والعمل الذي يقوم به الفرد (التواجد في مكان العمل) يتناسب مع قدراته الجسمية والعقلية (التواجد في مكان العمل).

ومن هذا الدافع حث العمل يوجه المسلم أمواله نحو المشاريع الاستثمارية ارتضاها

لقوله تعالى : **"و من أحسن قولا ممن دعا إلى الله و عمل صالحا ا**[2]

و قوله كذلك : **"و الذين إذا انفقوا لم يسرفوا و لم يقتروا و كان بين ذلك قواما ا**[3]

5.2.1 دافع الحصول الربح:

والمقصد الدافع السابق يعتبر الربح أحد دافع هي مستثمر نحو يسعى لتحقيق أهداف رئيسية (الاستثمار مقابل العمل

[1] سورة الجمعة الآية 10.

[2] سورة فصلت من الآية 33.

[3] سورة الفرقان الآية 67.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويعتبر الربح عائد الاستثمار وهو الدافع الرئيسي للمستثمر (...) ويعرف الربح على أنه الزيادة على رأس المال.

6.2.1. دوافع الاستثمار :

فالمستثمر يقوم بمشروعه الاستثماري حينما يتوقع أن التوسع في النشاط يقصد به : " ... الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح " [1] ويعتبر الربح الدافع الأساسي لقيام المستثمر بأي مشروع استثماري، فالمستثمر يسعى دائما إلى تعظيم أرباحه، وهذا ما يفسر لنا ميدان مشروعه الذي يختاره، فالمستثمر يختار المشروع الذي يحقق له أكبر ربح ممكن، فإذا توقع أن مشروعا ما سيحقق له أرباحا كبيرة فإنه يقدم عليه حتى ولو كان هذا المشروع يتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة، فقد نجد أن بعض المستثمرين يقدمون على إنشاء مصانع للخمور أو مصانع للأسلحة أو مصانع للمخدرات وغيرها من المشاريع التي تتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة.

ويمكن أن نلخص أهم الدوافع التي تدفع المستثمر للقيام بمشروعه الاستثماري فيما يلي:

- الرغبة في الربح والقدرة على المنافسة .
- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة للمستثمرين في إطار سياسة التنمية الاقتصادية .
- التقليل من التبعية اتجاه الآخرين والرغبة في الاستقلال المادي والحرية في التصرف .

3-1 محددات رأس المال الاستثمار في الاقتصاد الجزائري

تعتبر النفقات الاستثمارية من أهم محددات رأس المال الاستثماري في البلدان النامية، وتعتبر كذلك من أهم المتغيرات التي تؤثر على الدخل الوطني، فالاستثمار يساهم في خلق مناصب شغل جديدة، وبالتالي تقليص حجم البطالة الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، كما أن الاستثمار يساهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وذلك من خلال توفير السلع والخدمات التي يحتاجونها، وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من نقص في الاستثمارات المنتجة، وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى المعيشة للأفراد.

أ- محددات رأس المال الاستثماري في الاقتصاد الجزائري

فالحدد كلمة مشتقة من فعل حدد الشيء يحدده حدا إذا عرف حده ومقداره، وحد الشيء منتهاه، والحد القيد والمنع، فتحديد الشيء أي تقييده.[2]

لقد أدركت الجزائر أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب توفير رأس المال الاستثماري الكافي، وهذا ما دفعها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار، ومن بين هذه الإجراءات: إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وإصدار قانون الاستثمار الذي يمنح العديد من الامتيازات للمستثمرين، وإنشاء المناطق الحرة، وغيرها من الإجراءات التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

[1] أحمد عبد الله مرزوق، مرجع سابق، ص 92.

2 أحمد العايد بن داود، المعجم العربي الأساسي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1989) ص 297.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المذكر فيما عوامل أساسية تتميز بها البيئة الاقتصادية (المحيط) التي تعمل فيها المؤسسة الاقتصادية ، حيث لا يمكن لأي مؤسسة أن تبدأ نشاطها ... دون توفر الضمانات الكافية لاستثمار رؤوس أموالها .

1.3.1. الضوابط الشرعية :

إن كلمة الضوابط مشتقة من مصدر فعل ضبط يقال ضبط الشيء أي لزمه وحبسه. [1]

أما اصطلاحا فيقصد به: مجموعة من القواعد والأصول العامة التي تحكم سلوك المستثمر عقديا والتماسية والاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق مرادات العملية الاستثمارية.[2]

أ- تتمثل الضوابط الشرعية في :

1. عدم التعامل بالربا في كل المعاملات التجارية والمصرفية الحديثة ، وتحريم الربا في البيوع التي يتم فيها تبادل الأموال الربوية ، وكذلك في عمليات التمويل والاستثمار التي تقوم على أساس الفائدة الربوية أخذا وعطاء ، وتحريم الربا في القروض الاستهلاكية التي يقصد بها الإنفاق على الحاجات الضرورية للمقترض ، وتحريم الربا في القروض الإنتاجية التي يقصد بها الإنفاق على المشروعات الإنتاجية ، وتحريم الربا في القروض التجارية التي يقصد بها تمويل التجارة .

2. عدم التعامل في المحرمات أو بما يؤدي إلى الحرام ، مثل تحريم التعامل في الخمور والمخدرات والدعارة والقمار وما إلى ذلك من الأنشطة المحرمة شرعا ، وتحريم تمويل المشروعات التي تعمل في مجال الأنشطة المحرمة شرعا ، وتحريم الاستثمار في الأوراق المالية التي تمثل أنشطة محرمة شرعا .

3. الالتزام بالأحكام الشرعية في عقود المعاملات المالية ، مثل عقود البيع والشراء والإجارة والمشاركة والمضاربة والوكالة والكفالة والرهن والحوالة والصرف وما إلى ذلك من العقود المعروفة في الفقه الإسلامي .

4. كما أن الشريعة الإسلامية تحث على البذل والعطاء وتحرم البخل والشح ، فإن المستثمر المسلم مطالب بإخراج الزكاة الواجبة عن أمواله المستثمرة ، وكذلك مطالب بالإنفاق في وجوه البر والخير والصدقات ، وهذا يعني أن أي مشروع استثماري يقوم به المسلم يجب أن يكون مشروعا نافعا للمجتمع ، وأن لا يكون مشروعا ضارا بالبيئة أو بالمجتمع أو بالأفراد .

5. الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات المالية ، مثل الصدق والأمانة والوفاء بالعهد والوعد والعدل والإحسان والتعاون على البر والتقوى وعدم الغش والتدليس والخداع والظلم والاستغلال وما إلى ذلك من الأخلاق الحميدة التي حث عليها الإسلام .

6. الالتزام بالتنمية الشاملة للمجتمع التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والجوانب الروحية للإنسان ، وتنمية العنصر البشري على حد سواء .

7. الالتزام بالشورى في اتخاذ القرارات : يقصد بها عدم انفراد المسؤول في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع ، وإنما يجب عليه أن يستشير أهل الخبرة والاختصاص في المجال الذي يعمل فيه المشروع ، وأن يأخذ بآرائهم ومشوراتهم .

ب- تتمثل الضوابط الشرعية للبنوك الإسلامية في مجموعة من الأمور التي يجب على البنوك الإسلامية مراعاتها في جميع معاملاتها المالية ، وهي كما يلي :

. 112 ص المعجم الوسيط ، مرجع سبق ذكره ، ص [1]

[2] محمد عبد الحليم عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

2.3.1. العوامل الاقتصادية :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

إن الضوابط الشرعية التي تحكم النقود في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن الضوابط التي تحكم البنوك التقليدية، فالبنوك التقليدية تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، أما البنوك الإسلامية فإنها تتعامل بالمشاركة في الربح والخسارة، وهذا يعني أن البنك الإسلامي لا يضمن لصاحب المال ربحا معينا، وإنما يتحمل معه الربح والخسارة، وهذا يعني أن البنك الإسلامي يتحمل مخاطر أكبر من البنك التقليدي، ولذلك فإن البنك الإسلامي يحتاج إلى أساليب أكثر دقة في تقييم المشاريع التي يمولها.

ومن أهم الأسباب التي تجعل البنوك الإسلامية تتحمل مخاطر أكبر من البنوك التقليدية هو أن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي في حالة حدوث أزمة سيولة، لأن البنك المركزي لا يتعامل بالفائدة، وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تحتاج إلى أساليب أكثر دقة في إدارة السيولة، وهذا يتطلب منها أن تحتفظ بنسبة أكبر من السيولة مقارنة بالبنوك التقليدية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر أخرى لا تواجهها البنوك التقليدية، مثل مخاطر الالتزام بالشريعة، حيث يجب على البنوك الإسلامية أن تلتزم بأحكام الشريعة في جميع معاملاتها، وهذا يتطلب منها أن تكون لديها هيئة رقابة شرعية قوية، وأن تكون لديها أنظمة رقابة داخلية فعالة، وهذا يزيد من تكاليف التشغيل للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

ومن المخاطر الأخرى التي تواجهها البنوك الإسلامية مخاطر السمعة، حيث أن أي خطأ يرتكبه البنك الإسلامي في تطبيق أحكام الشريعة يمكن أن يؤثر سلبا على سمعته، وبالتالي على قدرته على جذب العملاء، وهذا يتطلب من البنوك الإسلامية أن تكون حريصة جدا في تطبيق أحكام الشريعة، وأن تكون لديها آليات فعالة لمعالجة أي أخطاء قد ترتكب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك الإسلامية تواجه مخاطر السوق، حيث أن أسعار الأصول التي تتعامل بها البنوك الإسلامية يمكن أن تتقلب بشكل كبير، وهذا يتطلب من البنوك الإسلامية أن تكون لديها أنظمة فعالة لإدارة مخاطر السوق، وأن تكون لديها سياسات واضحة للتعامل مع تقلبات الأسعار.

ومن المخاطر الأخرى التي تواجهها البنوك الإسلامية مخاطر السيولة، حيث

ـ تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر العملية الإنتاجية، فهي تقوم بتحريك باقي العناصر الأخرى، وتعتبر الثروة الحقيقية لأي بلد، فالبلدان التي تستطيع استغلال مواردها البشرية بشكل فعال تستطيع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة .

3.3.1. أهداف التنمية البشرية :

تهدف التنمية البشرية إلى توسيع خيارات الناس من خلال تنمية قدراتهم البشرية وتحسين مستوى معيشتهم، وتعتبر الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

1-3- الأهداف الاقتصادية: تهدف إلى زيادة العمالة في القطاع الاقتصادي الأكثر إنتاجية، وتحسين مستوى المعيشة عن طريق رفع الدخل الحقيقي للفرد، وتحقيق التضامن بين أفراد المجتمع ...

2-3- الأهداف السياسية : تتمثل في تعزيز الديمقراطية والحكم الراشد، وتحسين العمالة من خلال تقرار الأمن والسلم ...

3-3- الأهداف الاجتماعية السائدة في المجتمع : تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد، فقد تهدف إلى مساعدة الفقراء والمحرومين في المجتمع : كالسكان .

4.3.1. مصادر التنمية البشرية :

تعتبر مصدر من مصادر التنمية البشرية، وتتمثل في الموارد البشرية التي تمتلكها الدولة .

1-4- السعة: تتمثل في التوسع في الموارد البشرية كلما زاد حجم السكان، وتتعرض الموارد البشرية إلى الاستنزاف فقد تتعرض إلى احتمالات تسديد العمالة في حالة وجود أي نقص في مقدار الرقم الذي يعادل مقدار الرقم الذي يعادل مقدار الرقم الذي يعادل

3-4- المصدر : يتمثل مصدر التمويل المتاح للبنك في المدخرات الفائضة عن حاجة العميل التي يسدد منها البنك للمصدر ثمن البضاعة المشتراة، فإذا كان التمويل بالمرابحة يتم شراء البضاعة بناء على طلب العميل فمصدر العميل هو البنك نفسه للبضائع .

ومن أنواع التمويل التالية : المواد الأولية، المعدات، ...فإن عملية التمويل بالمشاركة تستلزم توفر مصدر العميل من التمويل المتاح للبنك حسب دفعات على حسب تقدم العميل في إنجاز المشروع .

5.3.1. الضمان :

فعندما يقوم البنك بتمويل العميل وفق ما تم الاتفاق عليه من شروط فإنه يتوجب توفر الضمان لتقليل المخاطر التي تنقسم الضمان إلى قسمين :

1-5- الضمان المادي : تعتبر الأصول المادية للعميل (سواء كان فرد أو مؤسسة) كضمان للبنوك في حالة معاملته بالمرابحة، فيتوفر الضمان كلما توفرت الأصول المادية للعميل كضمان للبنك في حالة تعثر العميل في سداد ديونه، حيث كلما توفرت زادت فرص الاستثمار .

2-5- الضمان الشخصي (العيني أو الحقيقي): هي أكثر أمان من الضمان المادي حيث يتمثل في الكفالة المالية التي يقدمها العميل أو تعهدات الأشخاص للبنك بتمويل المشروع، حيث يتم الضمان عن طريق :

- الرهن : هي رهن العميل للممتلكات كعقارات أو أراضي أو أي .... للبنك يدفع العميل ما عليه للبنك فإن عجز الوفاء للبنك أن يستوفي من ثمن البيع الرهن ليصل إلى المبلغ المتفق عليه التمويل أو أي جزء منه .

- التنازل : كتنازل العميل عن أجر المشتغل (في حالة) لصالح البنك أو أي يتنازل عن العقار الذي يمتلكه .

6.3.1. حالة البنك عند تقييم المشروع :

يتم تقييم البنك حد كفاءة الموارد المتاحة أو المستخدمة في المشروع القائم من حالة المشروع المتاحة من خلال المقارنة بين حالة المشروع قبل التمويل وبعد التمويل، ومن خلال دراسة ديون البنك على العملاء وديون العملاء على البنك.

فمن المعلوم أن البنك هو مدان كبير للعملاء أو حالة مالية صعبة للعميل.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ثانية من البنوك و المؤسسات المالية التقليدية التي تتردد كثيرا في تمويل المشاريع الجديدة و المبتكرة و التي تتميز بالمخاطرة العالية و عدم التأكد من النتائج المستقبلية و بالتالي فإن هذه المشاريع لا تجد التمويل الكافي لتجسيد أفكارها و مشاريعها و هذا ما يدفع بأصحابها إلى البحث عن مصادر أخرى للتمويل و التي تكون في الغالب مصادر غير رسمية كالأقارب و الأصدقاء و المعارف و هذا ما يعرف بالتمويل غير الرسمي.

المطلب الثاني : التمويل المخاطر في الاقتصاد العالمي .

يقوم التمويل المخاطر على مدى توفر الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الجديدة و المبتكرة و التي تتميز بالمخاطرة العالية و عدم التأكد من النتائج المستقبلية (الأرباح ... الخسائر) أي مدى توفر رأس المال المخاطر (Capital risque) الذي يعرف على أنه مركز للتمويل أموال تستثمر في المشاريع المخاطرة و ذات التقنية العالية و التي تتميز بالنمو السريع و تحقيق الأرباح الكبيرة و هذا بعد دراسة و تحليل المشروع و التأكد من جدواه الاقتصادية و المالية و التسيير الجيد للمشروع و تحقيق النمو المطلوب و بعد ذلك تقوم البنوك و المؤسسات المالية بالانسحاب من المشروع و بيع حصتها .

1- المشاركة :

تقوم البنوك و المؤسسات المالية بتمويل المشاريع الصناعية و الزراعية و التجارية و الخدماتية عن طريق المشاركة في رأس مال المشروع.

1.1/ مفهوم المشاركة :

هو أن يشترك اثنان أو أكثر بأموالهم أو أعمالهم أو أعمال و أموال معا في مشروع اقتصادي أي صناعي أو زراعي أو تجاري و ذلك بغرض تحقيق الربح و توزيعه بين الشركاء بنسب معلومة و متفق عليها و حصة كل شريك من الربح تكون على حسب نسبة مساهمته في رأس المال و ليس على حسب العمل الذي يقوم به الشريك في المشروع و يجوز أن يتفق الشركاء على أن يعمل أحدهم أو بعضهم في المشروع و يكون نصيبهم من الربح أكثر من نسبة مساهمتهم في رأس المال نظير عملهم و جهدهم و خبرتهم و قد يتفق الشركاء على أن يقدم أحدهم أو بعضهم المال و يقوم الآخرون بالعمل و الإدارة و التسيير و يتحملون الخسارة إن وقعت و هذا ما يعرف بالمضاربة و هي نوع من أنواع الشركات و تسمى أيضا القراض و المعاملة و هي مأخوذة من الضرب في الأرض و هو السير فيها للتجارة و الربح و سميت مضاربة لأن كل واحد من الشريكين يضرب بسهم في الربح و قد أجمع العلماء على جوازها و مشروعيتها و قد ورد في الحديث الشريف عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل و المقارضة و خلط البر بالشعير للبيت لا للبيع " [4] و ما روي عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه كان إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا تجعل مالي في كبد رطبة و لا تحمله في بحر و لا تنزل به في بطن مسيل فإن فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت مالي .

---

[1] مصطفى كمال السيد طايل , القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية (دراسة مقارنة بالبنوك التجارية) ط 1 1419 هـ - 1999 م . ص 190.

[2] سورة النساء الآية 12.

[3] سورة " ص " الآية 42.

[4] الحديث رواه أبو داود و الحاكم .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

عن السائل عن السائل أن الفرد (أ) قرر التوجه نحو البنك فلما كان يوم الجمعة ذهب إلى البنك فقال له الفرد (أ) : مرحبا سيدي كان مديري في العمل " .

2.1/ مراحل التمويل المصرفي :

1- أن يكون العميل (البنك والعميل) على علم تام بالشروط المتفق عليها .

2- أن يكون قيمة كل من الشروط المتفق عليها في العقد مساوية لقيمة السلعة المتفق عليها .

3- أن يتم تقسيط الشروط على مدة معلومة في العقد .

4- يتم احتساب نسبة من قيمة السلعة المتفق عليها في العقد, والتسوية والتوزيع, بعد أن يتم توزيع الباقي من قيمة السلعة على حصة كل شريك. وهذا ما يعرف بالتمويل المشترك الذي يقوم على أساس تجميع الأموال المتاحة لدى عدة أشخاص [1] .

3.1/ أنواع التمويل المصرفي :

يمكن للبنوك التمييز بين عدة أنواع لتمويل المصرفي من بينها :

1- التمويل المصرفي طويل الأجل: تسمح هذه التمويل بتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الكبيرة التي تحتاج إلى مبالغ كبيرة من أجل تحقيق الاستثمار في مشاريع معينة .

2- التمويل المصرفي قصير الأجل : وهو النوع الذي يمنح للبنك من أجل تمويل العمليات المتكررة مستقبلا في المشاريع المستقلة .

3- التمويل المصرفي الدائم: هذا أن يرى البنك من أجل تمويل أحد العمليات المتكررة في المشاريع الاستثمارية عن طريق التمويل المشترك عن طريق توزيع الأرباح بعد تحقيق مالية.

4- التمويل المصرفي المتناقص: تسمح هذه التمويل بتملك الأصول عن طريق المتناقص المتناقص عن طريق الذي يقدم للبنك على أساس يتوقع الأرباح المتحققة من التمويل الذي يقدمه للبنك على أساس الوفاء للقوة الشرائية للنقود فيما يتعلق بالمشاركة في الأرباح التي يحققها البنك من توزيع الأرباح على أساس حصصهم في رأس المال بعد أن يتم تحقيق ما يعرف بالربح المتناقص المتناقص أما فيما يخص التمويل المتناقص فيوزع الأرباح على أساس عند كل تنازل عن منسوبة حصة واحد من رأس المال.

4.1/ أركان التمويل المصرفي :

1- العاقدين: هي أن يكون أحد للتوكيل هو التوكيل .

[1] مصطفى كمال السيد الطايل مرجع سبق ذكره ص 191.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- رأس المال: أن يكون مصدر المال من الحلال فيه التساهل أن يكون معلوم القدر والصفة محدد يمكن التعامل به عند التعاقد للجهالة فيه الغرر أحد أركان العقد أن يكون دينا في الذمة أن يكون من النقود الاستلاف .

3- التوزيع (الربح) : يقسم الربح على العقد بنسب شائعة أي الغنم بالغرم أما في حالة الخسارة فتقسم على قدر رأس المال كل حسب مساهمته في العملية أما في حالة تسبب أحد الشركاء (المضارب) في الخسارة بسبب تعديه أو تقصيره في العقد فيتحمل مقدار الضرر الذي لحق بالشركة .

5.1/ الأسس التي تقوم عليها البنوك الإسلامية :

تختلف صيغ التمويل من بنك إلى آخر :

1- التمويل الآجل : يقدم البنك العميل عندما يتوفر لديه السيولة النقدية ويتم السداد على أقساط شهرية أو سنوية حسب الاتفاق .

2- الودائع : يقوم البنك بقبول الودائع (الدينية والاقتصادية...) كما يقوم البنك باستثمار هذه الودائع .

3- القرار: على البنك قبل الشروع في أي عملية أن يتأكد من شرعيتها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وعلى البنك التمويلي أن يقبض ثمن السلعة قبل تسليمها للعميل .

أن من أهم الصور التالية:[1]

1-أن يتفق البنك مع العميل أن يكون الربح بين البنك والعميل عقد مستقل يتم بعد التعاقد على عملية التصرف في السلعة.

2-يتفق البنك مع العميل على التمويل أي التمويل الكلي أو الجزئي للمشروع على أن يتبقى من المشروع ما يدفعه البنك من التمويل .

3-قد يصل البنك مع العميل إلى اتفاق يتم بموجبه تملك العميل للمشروع بعد أن يقوم بسداد كامل مبلغ التمويل الذي قدمه البنك .

2- المضاربة:

1 أحمد مرزوق، مرجع سابق، ص 147.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1.2/ مواصفات الشريعة الإسلامية :

يعرف الشريعة الإسلامية أيضا بأنها مجموعة من الأحكام التي شرعها الله سبحانه وتعالى لعباده المؤمنين ليأخذوا بها في علاقاتهم مع الله ومع أنفسهم ومع غيرهم من الناس في الحياة الدنيا، ويقصد بالشريعة الإسلامية في مجال الاقتصاد مجموعة القواعد والأحكام الشرعية التي تحكم النشاط الاقتصادي في المجتمع الإسلامي (صادرة عن الله ورسوله) وتهدف الشريعة الإسلامية من وراء هذه القواعد والأحكام إلى تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وتقوم الشريعة الإسلامية على أساس تحقيق مصالح العباد (مادية ومعنوية) وتقوم على أساس تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي، وتهدف الشريعة الإسلامية إلى تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع ككل، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وتحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية، وتحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، وتحقيق التوازن بين الدنيا والآخرة، وتحقيق التوازن بين المادة والروح، وتحقيق التوازن بين العقل والنقل، وتحقيق التوازن بين العلم والإيمان، وتحقيق التوازن بين الحق والواجب، وتحقيق التوازن بين الحرية والعدالة، وتحقيق التوازن بين الفرد والدولة، وتحقيق التوازن بين الدولة والمجتمع، وتحقيق التوازن بين الدولة والأمة، وتحقيق التوازن بين الأمة والعالم، وتحقيق التوازن بين الإنسان والطبيعة، وتحقيق التوازن بين الإنسان والكون، وتحقيق التوازن بين الإنسان والله.

فالشريعة كما عرفها د منذر قحف : " أن يسلم المال لمن يتجر فيه على أساس المضاربة الشرعية، على أن يتم الربح بينهما على أساس الشيوع، فإذا ربح شيوعا حقيقيا، فلا يستحق أحدهما مبلغا معينا إلا بالشرط الصحيح، وإذا خسر فالخسارة على المال، وضاع جهد العامل هباء، إلا إذا كان الخسران بسبب تقصيره أو إهماله أو مخالفته لشروط العقد " [1] .

2.2/ خصائص الشريعة الإسلامية :

* من حيث الشكل :

1. أن يكون رأس المال نقدا وقت تصفية الشريعة إذا كان رأس المال من العروض والعقار .

[1] منذر قحف ، مرجع سابق ، ص 15.

[2] سورة المزمل ، الآية 20.

[3] سورة الجمعة ، الآية 20.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2.أن يكون رأس المال معلوما فإن كان مجهولا تصبح المضاربة فاسدة وتتحول إلى إجارة فاسدة وله أجر المثل كون الربح معلوما لصاحب العمل .

3.أن يكون رأس المال عينا دينا فسدت المضاربة لو أمر رب المال للمضارب ببيع السلعة وشراء الطعام .

4.تسليم رأس المال للمضارب ترك رب المال للمضارب ليتصرف فيه .

* شروط الربح :

1.يشترط حصة معلومة من الربح النصف أو الثلث [1] فإن شرط مقدار محدد من الربح (مثل 10 دينار) لأحدهما بطل عقد المضاربة

2.أن يكون مقدار الربح معلوما فالربح معقود عليه وجهالته تفضي إلى فساده .

* شروط العمل :

1.أن يضيف صاحب المال على المضاربة شيئا يزيد في الربح فإن فعل كان للمضاربة .

2.جواز لصاحب المال أن يشترط على المضاربة أن يسافر بالمال إلى بلد معين أو لا يسافر أو يعامل أو لا يعامل معين .

3.2/أنواع المضاربة : تنقسم إلى : تنقسم :

أ) المضاربة المطلقة: هي دفع رب المال للمضارب دون قيد أو شرط (مثل الزمان ...).

ب) المضاربة المقيدة هي التي تقيد من حيث الزمان أو المكان أو نوع التجارة .

4.2/أركان المضاربة :

- صاحب المال : هو أن يكون أهلا للتصرف .
- العامل أي المضاربة : هو أن يكون أهلا للتصرف و مستقلا بالعمل دون مشاركة صاحب المال في التصرف .
- العمل : فيجوز ان يكون مقيدا او مطلقا عند المالكية .
- أي شرط يقوله كأن يقول "دفعت المال للمضارب لتشتري البضاعة وتبيعها ومعاملة أي شخص تراه مناسبا وأي عمل تعمله فهو على أن ما تشتريه عني فهو علي كذا .
- القبول يدل عليه الرد كان يقول المضارب قبلت ...

5.2/شروط المضاربة البنوك الإسلامية :

1- المضاربة المشتركة: تتكون البنوك الإسلامية في الوقت الحالي من أموال المساهمين وأموال المودعين حيث يعتبر البنك رب المال والمضارب هو المودعين أما البنك فهو يضارب فيها ليزيد من أموال المودعين حيث يجوز له توكيل

[1] محمد احمد عبد الرزاق مرجع سابق ص 232.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أرقام الموازنة حصص تساهم فيها البنوك الإسلامية بعد الاكتتاب العام, تتألف عادة من المضاربين الذين يقدمون [1]:

- المستثمرون الذين يقدمون صورة فردية .
- المضاربون الذين يعملون كمديرين منفردين لأموال المستثمرين .
- البنوك هو الوعاء الذي توارد الموازنة التوافقية للمخاطر الذي تواجهه المضاربة.

2- الاستثمار : يقوم البنك الإسلامي بتحديد الأموال المستثمرة في مشاريع معينة .

3- المرابحة:

1.3/ تعريف المرابحة :

فالمرابحة من الربح هي مصدر لمرابح بمعنى الزيادة أما التنمية هي الزيادة في رأس المال التعريف الفقهي هو زيادة الربح في العقد المتفق عليه [2] يعرف المرابحة : « البيع بالربح » : « هي زيادة ربح على الثمن الأول » يعرف البعض المرابحة بأنها « بيع السلعة بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم » [3] . أما اصطلاحا هو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يطلبها أحد العملاء بناء على وعد منه بشرائها منه بعد تملكها حيازتها بما يتفق مع المواصفات المتفق عليها بين البنك والعميل على أن يدفع الثمن على أقساط معينة خلال فترة زمنية معينة مع هامش ربح معين متفق عليه عند حصول البنك على السلعة تسليم السلعة في مكان معين تسديد القيمة للبنك في الموعد المتفق عليه قال تعالى : **و احل الله البيع و حرم الربا** [4]

في صحيح البخاري : « أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور» في البيوع كل ما يتعامل به الناس من البيوع الذي خلوا من الربا .

2.3/ شروط المرابحة :

1. أن يكون الثمن معلوما للعميل (المشتري الآمر) فان الثمن معلوما في البيع.
2. أن يكون رأس مال السلعة من مثليات أو قيميات العدديات المتقاربة .
3. أن يكون عقد البيع صحيحا.
4. استحقاق السلعة المشتراة.

---

[1] البقرة الآية 255 .

[2] محمد احمد عبد المنعم الآية 230.

[3] عبد الستار لعماري (الجزائر دار النبأ 1996) ص 100.

[4] سورة البقرة الآية 285.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

5. أن يكون الربح معلوما.

3.3/أنواع القرارات : تنقسم هي كما يلي : القرارات في ظل التأكد : هي القرارات التي يكون النتائج المترتبة عليها معلومة.

2. القرارات في ظل المخاطرة : هي القرارات التي يكون فيها احتمال حدوث النتائج المترتبة عليها أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح، فالنتائج المترتبة على القرارات الخاصة بالسلع الكمالية تختلف عن النتائج المترتبة على القرارات الخاصة بالسلع الضرورية (مثل : الخبز، الحليب).

3. القرارات في ظل عدم التأكد : هي القرارات التي لا يتم فيها تحديد احتمال حدوث النتائج المترتبة عليها، مثل : قرار المنتج الذي يريد إنتاج سلعة معينة لأول مرة، فيقوم المنتج بتقدير الطلب على السلعة من خلال دراسة السوق، وتحديد السعر المناسب الذي يمكن أن يتميز بالمرونة، أي أن أي تغير في السعر يؤدي إلى تغير في الكمية المطلوبة بنسبة كبيرة، وبالتالي فإن الوعد بزيادة السعر قد يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة، وهذا ما يميز النوع الثاني من القرارات.

1. تحديد السعر المناسب للسلعة التي يريد المنتج بيعها، وهذا القرار يتطلب التسديد على طريقة التوازن بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

2. حالة المنتج الذي يتنازع المشترون حول سداد قيمة البضاعة التي يريد أن يتم السداد فورا أو بعد فترة من الزمن، وهذا القرار يستند على الدالة التي تربط بين الثمن والكمية المطلوبة، أي تقسيط الثمن .

3. حالة المنتج الذي يريد أن يحدد الكمية المعروضة بحيث تكون تكاليف العملية أقل ما يمكن، أي تحديد مقدار الإنتاج المناسب للثمن .

4.3/التقنيات العملية للمراقبة : تتعدد التقنيات المستخدمة في عملية المراقبة من أجل التأكد من مدى مطابقة المنتوج للمواصفات المحددة، وتختلف باختلاف صور المراقبة المتبعة في الصناعات المختلفة، ومن بين هذه التقنيات نجد : الصور البيانية (المخططات) : تتمثل في أشكال هندسية (محددة) تعكس العلاقة بين الثمن والكمية المعروضة، وتستخدم في مراقبة مدى مطابقة المنتوج للمواصفات المحددة، فالمنتج الذي يريد إنتاج سلعة معينة يقوم بتحديد مقاييس معينة لهذه السلعة، ثم يقوم بمراقبة مدى مطابقة المنتوج لهذه المقاييس، أما العميل فيقوم بمراقبة مدى مطابقة المنتوج للمواصفات المحددة من طرفه.

الصور البيانية : تختلف عن الصور السابقة في أن العميل يقوم بمراقبة السلعة بعد شرائها، وذلك بعد أن دفع ثمنها، وبالتالي فإن المنتج يكون قد حقق هدفه المتمثل في تحقيق الربح، ولكن هذا الهدف قد لا يتحقق إذا لم يتمكن المنتج من تحقيق رضا العميل، وبالتالي فإن المنتج يكون قد خسر عميلا.

الصور الراقعة : كأن يشتري المنتج معينة معينة من أجل دراسة السوق أي مدى تقبل العميل لهذه السلعة، فإذا كان المنتج يريد أن يبيع للعميل أي منتوج، فإن العميل يريد أن يشتري السلعة المناسبة له، أي التي تلبي حاجاته ورغباته، وبالتالي فإن المنتج يكون قد خسر عميلا.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

4- السلـــــم:

1.4/ تعريف السلـــم:

السلم يعد التقدم في التسليم أما التعريف الفقهي فهو أن يسلم عوض حاضر عوض موصوف في الذمة يعرف في مجلس العقد " : يعد السلم بيع تبين معينة تقبض في مقبوض العقد " [2] فتسليم في مجلس العقد هو الأصل في السلم حيث قال الصيدلاني من الفقهاء المالكية : **يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم إلى أجل مسمى فاكتبوه** [3] في صحيح البخاري : « من أسلف فليسلف في كيل معلوم في وزن معلوم إلى أجل معلوم » وما عداه فهو بيع عادي .

2.4/ شروط صحة السلم :

1. أن يسلم رأس المال للبائع العقد.
2. أن يكون مقدار رأس المال المسلم فيه معلومي القدر فالكيل أي فالوزن... .
3. أن يكون المسلم فيه موجودا عند حلول أجله.

5- بيع الاستجـــلاب:

1.5/ تعريف بيع الاستجلاب:

الاستجلاب هو الذي يكون المبيع مدة الديون أما اصطلاحا فهو بيع فيه تقبض السلعة أي أن تستلم السلعة فترة تقبض فيها تقبض السلعة أي تقبض فترة تقبض السلعة أي أن تستلم السلعة فترة ما يعرف حاليا فالبيع فالتقسيط هو ما يعرف في الفقه بالسلم فيه النوع دون العامل **يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم إلى أجل مسمى فاكتبوه** [4] صلى الله عليه وسلم أمر عبد الله العاص (رضي الله عنهما) أن يجهز جيشا فكان يأمر البعير البعيرين .

2.5/ شروط بيع الاستجلاب :

1. أن يسلم البيع حالا.
2. أن تكون مدة التعاقد عند التعاقد .
3. أن يكون الثمن محددا في العقد.

---

[1] المرغيناني الهداية شرح بداية المبتدي ج 3 ص 127 .

[2] الشيخ حسنين محمد مخلوف المرجع السابق ص 293.

[3] سورة البقرة الآية 285.

[4] سورة البقرة الآية285.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

6- الإجارة :

1.6/ مفهوم الإجارة:

الإجارة هي عقد على المنفعة بعوض معلوم، وهذا ما يعرف بالإجارة التمويلية، لقوله تعالى : **قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمان حجج ا**[1].

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: « من استأجر أجيرا فليعلمه فإن لم يتعلم فلا أجر له » .

3.6/ أنواع الإجارة :

تتنوع الإجارة من :

1- التأجير التمويلي كالسيارات أو المعدات الصناعية من النوع الأول، أما التأجير التمويلي العقاري فهو أن تتملك الشركة المؤجرة عقارا معينا بناء على طلب المستأجر، كما يتميز بما يلي :

2- يكون مسئول عن صيانة المؤجر التامة عليه .

3- يكون للمستأجر الخيار في النوع الأول والعقد .

4- التأجير التمويلي : عقد إجار مؤجر مع عدد محدد من الوقت يقوم المستأجر بدفع مقابل دوري محدد الأول (معدات أو مركبات ....)

4.6/ أركان الإجارة :

العقيدان: هما المؤجر والمستأجر.

الصيغة : كأن يقول المؤجر أجرتك الدار أو أكريتك فيقول قبلت.

المأجر : هي العين المعقود على منفعتها أن يكون معلوما للمتعاقدين.

الأجرة : هي المال المعقود عليه أن يكون معلوما متقوما هي أن تكون مقبوضة تسليما أن تكون معلومة جنسا ونوعا .

كما تجدر الإشارة أن التمويل يستخدم في أن يكون البنك أو المؤسسة المالية الوعاء الذي يتم من خلاله عدة عمليات منها:

- الاستئجار
- الاستغلال والمنفعة

[1] سورة القصص الآية 28.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة :

من خلال ما توصلنا إليه في النقاط التالية :

1 ان البنوك تختلف في يتم كونها تتبع سياسات مختلفة في عملها.

2 عرض البنوك في الجزائر لعدد معتبر من الوكالات لا يعكس عددا كافيا من الزبائن.

3 تتوفر البنوك الجزائرية على الكثير من الموارد البشرية.

4 للبنوك في الجزائر سياسات و أهداف عديدة .

5 تختلف البنوك في تقسيم أنواع عدة من الزبائن.

6 الاستثمار في التمويل الاقتصادي في الجزائر يعتبر من أهم الوظائف الاقتصادية في الوقت الحالي لما تحققه من أرباح.

7 ان البنوك في الجزائر تتعامل مع القروض الربوية و التي تعتبر من المحرمات في الشريعة الإسلامية و هذا راجع لعدة أسباب من أركان حدود العلماء و الفقهاء .

8 الاستثمار الاقتصادي في الجزائر محدد في الوقت الذي تتوفر فيه الجزائر على كل ما تحتاجه من موارد و ثروات لكن الاستثمار فيها لا يزال ضعيف.

و في الأخير نقترح بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تحسين الوضع الاستثماري في الجزائر.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الباب الثاني

الفصل الأول : عرض عام لبنك

الفصل الثاني : الدراسة القياسية و بناء النموذج

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

تعدد التعاريف المتعلقة بالبنوك باختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث، فمنهم من يعرفها من الناحية التاريخية، ومنهم من يعرفها من الناحية الاقتصادية، ومنهم من يعرفها من الناحية القانونية، ومنهم من يعرفها من الناحية الوظيفية، ومنهم من يعرفها من الناحية المحاسبية، ومنهم من يعرفها من الناحية الاجتماعية، ومنهم من يعرفها من الناحية السياسية، ومنهم من يعرفها من الناحية الجغرافية، ومنهم من يعرفها من الناحية التكنولوجية، ومنهم من يعرفها من الناحية الجزائرية، ومنهم من يعرفها من الناحية الدولية، ومنهم من يعرفها من الناحية الإسلامية، ومنهم من يعرفها من الناحية الاقتصادية، ومنهم من يعرفها من الناحية المال

الـفـصل الأول

عرض عـام لـلـبـنـك

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية في الجزائر حيث تلعب دورا هاما في الدورة الاقتصادية و تعتبر من أهم الركائز الأساسية لتقدم و تطور الاقتصاد الوطني فقد حضيت باهتمام كبير من طرف الدولة و ذلك من خلال التنظيم المستمر لها و لعملياتها و كذا الرقابة الصارمة عليها و على مختلف المتعاملين الاقتصاديين و الماليين و ذلك بهدف ضمان السير الحسن للاقتصاد الوطني ككل.

أما البنوك التجارية فتعتبر عنوان صريح لمختلف التحولات التي مست النظام المصرفي و التي تهدف إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

المبحث الأول: تقديم البنك و مراحل اتخاذ قراره

يتعلق الأمر بالتعرف على البنوك التي تعتبر من الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني و كيف يتم اتخاذ القرار بمنحها.

فمن كيف تم إنشاء الجزائر و ما هي الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و كيف تطور النظام المصرفي الجزائري و ما هي الأسباب التي أدت إلى إنشاء بنوك تجارية و ما هي أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول: نشأة البنوك

1-1 النشأة:

تعود نشأة البنوك التجارية الجزائرية إلى السادس من شهر أفريل 1990 بصدور قانون 90_10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في: 14 . 04. 1990 و الذي ألغى فرض الاحتكار على مهنة البنوك و التي كانت تمارس من طرف الخزينة العمومية و بنك الجزائر و بنك التنمية المحلية و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (14) بنكا و مؤسسة مالية عمومية و التي كانت تعاني من مشاكل هيكلية و مالية و تسيرية و كذا عدم قدرتها على تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المرجوة و التي تتطلب موارد ضخمة و طويلة الأجل و هذا ما لم تستطع البنوك العمومية توفيره حيث أن رأسمال البنك يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري يتقاسمه مجموعة البنوك العمومية الجزائرية ** بنسبة (50 %) و القطاع الخاص بنسبة (50 %) * خلال عشرين 20 سنة الأخيرة.

---

* مجموعة البنوك : هي مجموعة مكونة من خمسة بنوك و هي على التوالي بنك الفلاحة و التنمية الريفية و البنك الخارجي الجزائري و البنك الوطني الجزائري و البنك المركزي الجزائري و بنك التنمية المحلية.

- ** مجموعة البنوك الخاصة الأجنبية و هي متوافقة مع الأنظمة و القوانين المعمول بها في الجزائر.
- البنوك المختلطة بين الجزائر و البلدان العربية.
- البنوك الخاصة الجزائرية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1991 الجزائر العاصمة يعتبر كأكبر مساهمة مقسمة على 500 ألف سهم تقدر قيمة السهم الواحد بـ 1000 دينار جزائري للقواعد التي تعمل في الجزائر المتعلقة بالنشاط المصرفي كما أن البنك الجزائري يعتبر الوحيد الذي يعمل في الجزائر وتتمثل مهامه الأساسية في العمليات التجارية .

السنوات الصعبة (الثمانينات) عرفت البنوك الجزائرية نموا معتبرا في عدد فروعها حيث انتقل عددها من 165 فرع سنة 1980 إلى 1200 فرع سنة 1990 أي بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 22% وهذا راجع إلى الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاع الاقتصادي.

2-1 الهيكل التنظيمي:

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 6 أعضاء رئيسهم رئيس المجلس كما أن للبنك مديرا عاما يساعده أعضاء آخرون يشكلون مجلس الإدارة التنفيذي للبنك أيضا للبنك مراقب حسابات للمساهمين.

وفي ما يلي التنظيم الداخلي للبنوك العاملة في الجزائر وما يتضمنه من مديريات :

الشكل رقم (13): الهيكل التنظيمي لبنك الفكة الجزائر

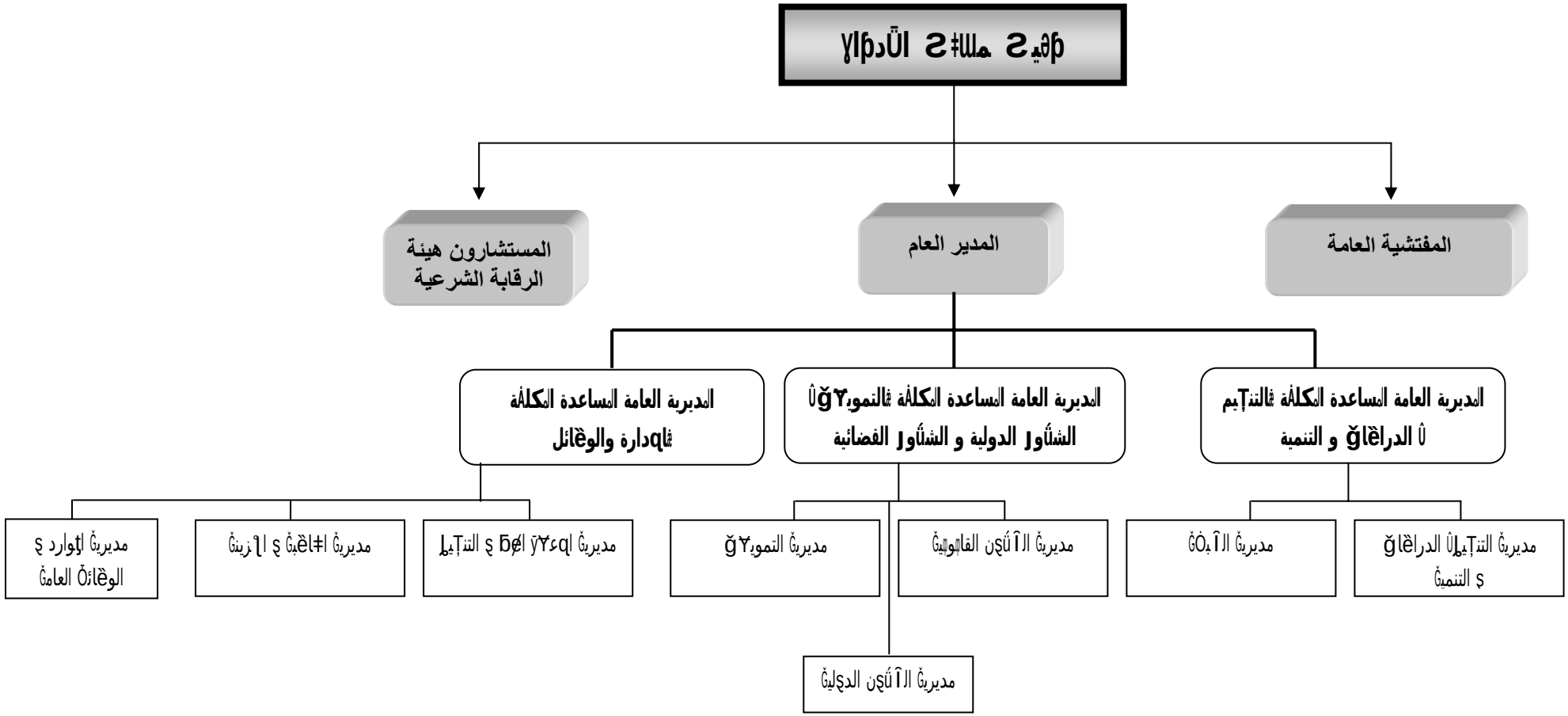

المصدر : مديرية بنك الفكة الجزائر

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم (05) يمثل فروع شبكة الصكوك الجزائرية

شركة التأمين البركة و الأمان

الرأس المال الاجتماعي : 480.000.000 د ج
رأس المال المحرر : 120.000.00 د ج محرر بنسبة 25 %
المساهمون :
بنك البركة الجزائري ..... 96.000.000 د ج

شركة مابين البنوك للتكوين **Société Inter Bancaire de Formation (S.I.B.F)**

الرأس المال الاجتماعي : 100.000.000 د ج
رأس المال المحرر : 100.000.000 د ج
المساهمون :
بنك البركة الجزائري ..... 10.000.000 د ج

شركة أتمتة المعاملات مابين البنوك و النقدية -
Société d'Automatisation des Transactions Inter Bancaires et de Monétique (S.A.T.I.M)

الرأس المال الاجتماعي : 26.200.000 د ج
رأس المال المحرر : 26.200.000 د ج
المساهمون :
بنك البركة الجزائري ..... 1.000.000 د ج

البركة للترقية العقارية **AL BARAKA Promotion Immobilière**

الرأس المال الاجتماعي : 250.000.000 د ج
المساهمون :
بنك البركة الجزائري ..... 50.000.000 د ج
-

شركة ضمان الودائع البنكية **Société de Garantie des Dépôts Bancaires** -

الرأس المال الاجتماعي :
المساهمون :
بنك البركة الجزائري ..... 10.000.000 د ج

يتميز شبكة الصكوك الجزائري بمميزات عديدة تميزه عن البنوك الأخرى من:

- البنك الأول في تمويل المشاريع الجزائرية .
- البنك الوحيد في السوق المالي الذي يقدم للمستثمرين فرص استثمار مالية .
- البنك الأكثر إيرادا في الجزائر.
- البنك الأكثر إيرادا في مجموع الصكوك يضم أكثر من 10 مستثمرين ماليين.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- تسيير أكثر من 150 مليار دينار (مصادر معتبرة) من الودائع تحت تصرف البنوك العمومية.
- تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- البنوك الجزائرية هي (عمومي أو خاص).

1-3 نشاطات و أهداف البنوك:

نشاطه:

تقوم البنوك التجارية بعمليات الصرف العادية كحسابات الجارية والتوفير والقيام بالدراسات المالية للمتعاملين. وهو يقوم بعمليات التجارية كالخصم...

أهدافه:

أهداف البنوك التجارية هي :

1/ تعظيم الأرباح عن طريق توظيف الموارد المتاحة لديها في مختلف العمليات المصرفية التي تحقق لها العوائد المرتفعة مع مراعاة القواعد السليمة.

2/ تنويع محفظة الأوراق المالية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية.

3/ توفير التمويل اللازم لسد حاجات القطاعات البعيدة عن أماكن الرقابة التقليدية.

المطلب الثاني : مخاطر العمليات التمويلية

بعدما تعرفنا على البنوك التجارية في الجزائر وعلى أهم الوظائف التي تقوم بها، سنتعرف على مراحل عملية التمويل التجاري.

كيف تتم العملية؟ وما هي المخاطر التي تواجه البنك عند منح التمويل؟ هذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية :

2-1 إعداد الملف

قبل أن يقوم البنك بدراسة ملف التمويل المقدم من طرف العميل، يجب أن تتوفر في هذا الأخير مبادئ معينة لتمويل البنوك التجارية :

1- أن يكون العميل ممن تتوفر فيهم الشروط القانونية المحددة من طرف البنك والتشريع المصرفي.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- أن يكون تدخل البنوك الرامية لتصفية الموارد التي تعاني صعوبات مالية مؤقتة، وذلك بهدف تجنب انعكاسات إفلاسها على المودعين والمساهمين، وكذا تجنب حدوث أزمة مصرفية، وهذا ما أكدت عليه البنوك المركزية في أغلب دول العالم، حيث تعمل على توفير السيولة اللازمة لتسديد ودائع العملاء في حالة عجز البنك عن تسديدها.

3- تقدير القيمة الحقيقية لأصول البنك وخصومه، وذلك بالاعتماد على القيمة السوقية العادلة للأصول والخصوم، وليس على القيمة الدفترية.

4- أن يكون البنك ملتزما بالقوانين والتنظيمات المعمول بها في الدولة التي يمارس فيها نشاطه، وكذا بالأعراف المصرفية السائدة في مختلف الأسواق العالمية (المالية والنقدية).

5- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وكذا الأهداف المتعلقة بكل عملية من عمليات الاستغلال / أو الاستثمار .

6- أن يكون معيار الاعتماد على القرار المالي هو القرار الرشيد .

عندما يراعي التمويل المبادئ السابقة الذكر فإنه يضمن للبنك الحصول على أكبر عائد (ربح) ممكن، وفي نفس الوقت يحقق الأهداف المرجوة من عملية التمويل، ومن مزايا هذا الأخير بالنسبة للبنك نجد :

1. يعتبر التمويل أحد أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية .
2. التمويل يساعد على التنمية الاقتصادية.
3. التمويل يساعد على تحقيق الأرباح عندما يتعلق الأمر بالتمويل طويل الأجل.
4. التمويل يساعد على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.
5. تنشيط حركة التجارة الخارجية.
6. تحقيق التوازن بين الأجال المختلفة للموارد والاستخدامات المالية، وكذا تحقيق التوازن بين السيولة والربحية المتوقعة من مختلف العمليات التي يقوم بها البنك.
7. التمويل يساعد على تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية (الزراعية، الصناعية، الخدمية).
8. التمويل يساعد على تحقيق التوازن الجهوي، وذلك عندما يتوجه البنك إلى تمويل مشاريع في مناطق نائية أو مناطق تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية .
9. حساب النتائج في البنوك التجارية يعتمد بشكل كبير على تقديرات مختلفة، وبالتالي فإن تقديرات الأرباح والخسائر تكون عرضة للتلاعب من طرف المسيرين .

* الوظائف تختلف باختلاف النظام المعمول به في الجزائر.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

10. المعلومات المصرفية في مركز الدين العمومي (مركز الدين الجزائري) هي معلومات سرية تعود للبنك المركزي وحده.
11. فيما يتعلق بالمخاطر التقنية والمتعلقة بالتجارة الإلكترونية فقد أنشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تعمل على تطوير الممارسات السليمة في مجال إدارة المخاطر التقنية والعمل على تعزيز الثقة في الأنظمة المصرفية وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، وتتمثل هذه المخاطر في الصعوبة في تحديد مواردها وتحديد مصدرها وكذا تحديد الجهة المسؤولة عنها .
12. تعمل مصلحة الاستعلام المالي على تطوير نظام معلوماتي يسمح بتبادل المعلومات المالية مع الهيئات الوطنية والدولية المماثلة (APSI) وكذا مع الوكالة الوطنية للتقنيات المتطورة (ANDI) حاليا.
13. في حالة ما تعذر على المراقب التقني للبنك تحديد مصدر الخطأ .
14. لتسهيل عملية الرقابة على مستوى التجارة الإلكترونية تصرف 8 مليون دينار جزائري : 30.000.000 دج يوميا من الصرف المخصص لتموين الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية لتموين بطاقات الدفع الإلكتروني .

بعد معرفة الخطأ يودع لدى الوكالة حيث تتم عملية دراسة الخطأ وتحديد مصدره حينما يتم التموين للعميل الذي يطلب الرد على الرسالة التي تظهر على شاشة الصراف الآلي بأن الرصيد غير كاف .

بعد التأكد من مستوى التموين الذي يترأسه المدير العام للبنك

2-2 دراسة الملف

بعدما تتوفر مرحلة تحليل الملف من الوثائق المكونة لملف طلب الحصول على بطاقة الدفع الإلكتروني من البنك.

2. 1/ تحليل الملف :

تعود عملية تحليل الملف على مستوى المديرية الجهوية للنقد والقرض - قسم الرقابة الداخلية - والذي يقوم بدراسة الملف من الناحية الشكلية للتأكد من كل الوثائق المطلوبة في ملف العميل. في حالة ما تعذر على المراقب التقني الحصول على الوثائق المطلوبة يتم الاتصال بالعميل خلال 48 ساعة من تاريخ الإيداع لاستكمال الملف وفي حالة عدم الرد خلال 03 أشهر من تاريخ تقديم الطلب يتم رفض الملف نهائيا .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

كما تستعمل هذه الأخيرة مصطلح مستوى على مستوى مختلف الوكالات للدلالة على العلاقة بين الوكالات المختلفة للبنك الواحد تبدأ من أدنى مستوى التي تسمى بالوكالة المحلية إلى أعلى مستوى التي تسمى بالمديرية العامة للبنك .

2. 2/ معايير تقسيم الأعمال :

تتبع المديريات العامة للبنوك معايير مختلفة في تقسيم أعمالها بين الوكالات المختلفة التابعة لها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة و تتمثل هذه المعايير فيما يلي :

- معيار الحجم : يعتمد هذا المعيار على حجم العمليات التي تقوم بها الوكالة سواء من حيث عدد العمليات أو من حيث قيمتها المالية ، فكلما كان حجم العمليات كبيرا كلما كان حجم الوكالة كبيرا و العكس صحيح .
- معيار الموقع الجغرافي : يعتمد هذا المعيار على الموقع الجغرافي للوكالة و مدى قربها من العملاء و مدى سهولة الوصول إليها ، فكلما كان موقع الوكالة قريبا من العملاء كلما كان حجم الوكالة كبيرا و العكس صحيح .
- معيار الخدمات المصرفية : يعتمد هذا المعيار على نوعية الخدمات المصرفية التي تقدمها الوكالة للعملاء ، فكلما كانت الخدمات المصرفية متنوعة و متطورة كلما كان حجم الوكالة كبيرا و العكس صحيح .
- معيار التكنولوجيا : يعتمد هذا المعيار على مدى استخدام الوكالة للتكنولوجيا الحديثة في تقديم خدماتها المصرفية ، فكلما كانت الوكالة تستخدم التكنولوجيا الحديثة كلما كان حجم الوكالة كبيرا و العكس صحيح .

3. 2/ أنواع الوكالات البنكية :

تختلف الوكالات البنكية باختلاف الخدمات التي تقدمها للعملاء و تتمثل هذه الوكالات فيما يلي :

- الوكالة الرئيسية : هي الوكالة التي تقدم جميع الخدمات المصرفية للعملاء و تكون عادة في المدن الكبرى .
- الوكالة الفرعية : هي الوكالة التي تقدم بعض الخدمات المصرفية للعملاء و تكون عادة في المدن الصغيرة .
- الوكالة المتنقلة : هي الوكالة التي تتنقل بين المناطق المختلفة لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء و تكون عادة في المناطق النائية .
- الوكالة الإلكترونية : هي الوكالة التي تقدم الخدمات المصرفية للعملاء عن طريق الإنترنت و تكون عادة في المدن الكبرى .

4. 2/ الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية :

يختلف الهيكل التنظيمي للوكالة البنكية باختلاف حجمها و نوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء و تتمثل هذه الهياكل فيما يلي :

- الهيكل التنظيمي الوظيفي : يعتمد هذا الهيكل على تقسيم العمل حسب الوظائف المختلفة في الوكالة ، فكل موظف يقوم بوظيفة معينة و يكون مسؤولا عنها .
- الهيكل التنظيمي الهرمي : يعتمد هذا الهيكل على تقسيم العمل حسب المستويات الإدارية المختلفة في الوكالة ، فكل مستوى إداري يكون مسؤولا عن مجموعة من الوظائف .
- الهيكل التنظيمي المصفوفي : يعتمد هذا الهيكل على تقسيم العمل حسب المشاريع المختلفة في الوكالة ، فكل مشروع يكون له فريق عمل خاص به .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجدول التالي يوضح أهم الفروقات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث المتغيرات المستخدمة، العينة، المنهج المتبع، وأهم النتائج المتوصل إليها:

الشكل رقم (14) : الزوايا المختلفة لدراسة المال

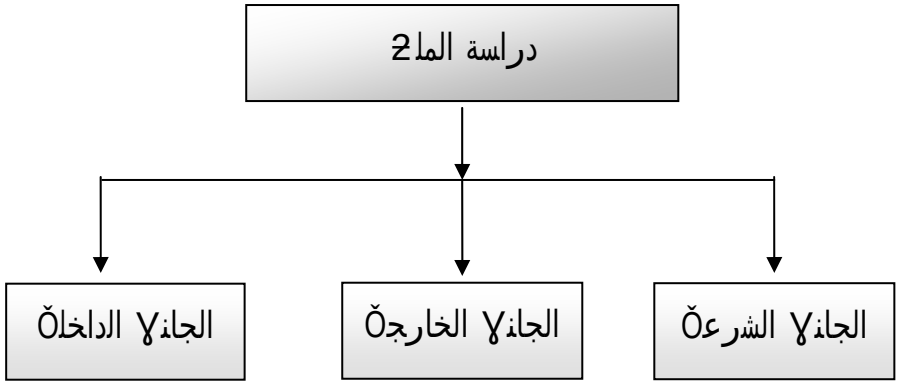

المصدر / من إعداد الطالب

من خلال الجدول السابق يتبين أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في ملف التمويل الإسلامي:

أ / الجانب الشرعي: البنوك الربوية فان هذه الأخيرة أي مراقب شرعي يتأكد من مدى التزام البنك بالضوابط الشرعية في كل عملياته المصرفية، أما البنوك الإسلامية تستعمل لوحدها كقاعدة أساسية في تعاملاتها المصرفية وتقدم تقارير عن مدى التزامها بالضوابط الشرعية.

ب / الجانب القانوني: يقصد به مجموع القوانين والعمليات المتعلقة بالتمويل المصرفي سواء حد ذاتها تتعدد السياسات...

ج / الجانب الداخلي: يتضمن (مصادر التمويل، هيكل رأس المال، الأصول البنكية) (الخصائص المالية للبنك، الأداء المالي...)

3-2 مراحل القرار

في المرحلة الأولى من دراسة ملف التمويل يقوم البنك بجمع المعلومات الأولية عن العميل، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تحليل المعلومات المتحصل عليها من أجل اتخاذ القرار المناسب بشأن منح التمويل من عدمه.

فالقرار يكون عبارة عن مجموعة من الإجراءات المعقدة في دراسة ملف التمويل يقوم بها البنك على مستوى الوكالة المحلية للبنك العميل موضوع الدراسة (19).

أما عندما يقبل البنك التمويل مرحلة تأتي في المراحل التي تلي مرحلة التحليل أن يقوم البنك التالي:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1. القيام بالتسديد (حساب + حساب التسديد) عمليات صندوق ...
2. أن تعتمد تلقائيا على برامج الإعلام الآلي للبنوك ...
3. أن يقدم:
- البنك (الإطار العضوي) تعليمات عملياتية.
- البنك (المديرية الجهوية للبنوك الجزائرية ....).
- البنك (الوكالة) أي مضاربة.
4. المديرية العامة للعمليات المصرفية تعد برامج الرزنامة مصاريف تسيير البنوك ...
5. تقوم السندات بـ (تسيير السندات التجارية). فيما يتعلق بعمليات السندات تسليم الضمان أي للمستفيد على أساس الفاتورة المصادق عليها من طرف مديرية الدفع ...
6. فيما يتعلق بالتموين أن يدعم اكتتاب السندات التسديد الذي ...
7. القيام بالتسديد حدود احتياطي الصرف للتوازن (ميزانية ...) لصالح الموردين. فيما يتعلق بالسلع أن تكون العملية مصادق عليها من البنك .
8. الإشراف على العمليات تسليم مدى التموين البضائع (موعد الاستحقاق) أي الديون تسديد مدعمة بالتسليم الموازي ...
9. فيما يتعلق بعمليات الوكالة على تسليم حساب التسيير ...
10. يتم توزيع النتائج حسب معيار متفق عليه عقد الوكالة.
11. يتم تسجيل مرفق بالعمليات (فواتير البيع فيما يخص ...) بعد (الإشعار) من طرف مديرية التموين التسيير الوكالة المعنية بالقرار.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

12. حالة عدم تسليم العميل للوثائق المطلوبة في الآجال المحددة من طرف البنك تسديد مبلغ الكفالة للوكالة المعنية على أساس التقدير الجزافي حسب الحالات المحددة من طرف البنك.

13. بالنسبة لعمليات التمويل (مرابحة، استيراد) تقوم مديرية البنك المعنية كلما أنجزت عملية التمويل بإعداد تقرير مراقبة على الوثائق المتعلقة بالعملية يرسل إلى المديرية الجهوية للاستغلال (مديرية الاستغلال) للاعتماد عليه في عملية الزيارات الميدانية للعميل من طرف المفتشين .

14. يجب أن يحتوي التقرير على ملخص يتضمن تقدير لوضعية الملف المتعلق بعملية التمويل العقاري (مرحلة الدراسة، مرحلة الإنجاز، مرحلة الاستغلال) تبعا لمصادر التمويل المختلفة (الأموال الخاصة، القروض البنكية ...) .

15. توقيف التمويل أو رفض منح القرض أو تأخير التسديد يعرض صاحب الأمر إلى عقوبات تحددها مديرية التسويق .

. يقوم البنك لتمويل عملية البناء بفتح حساب جاري باسم المستفيد من القرض .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني: صيغ تمويل البنك للمشاريع

لقد أدى تطور البنوك التجارية في الدول المتقدمة إلى تنوع صيغ تمويلها للمشاريع الاقتصادية، وهذا التنوع يعتبر ضروري لأن كل مشروع له طبيعة خاصة به، وبالتالي فإن صيغ التمويل المستعملة في الجزائر تختلف حسب تقسيم مقسمة إلى (تعريف البنك) و صيغ التمويل النقدي و صيغ التمويل المضاربة.

المطلب الأول: تعريف التمويل النقدي

من الدراسات النظرية للتمويل نجد أن هناك تعاريف كثيرة، فالتمويل هو توفير الأموال اللازمة للمشروع الاقتصادي سواء كان هذا المشروع يرتكز على مبدأ الربح للبنك الصافي أو المشروع العمومي الذي يرتكز على التنمية و الخدمة العامة (ماعدا القرض الحسن) فتوفير الأموال يتطلب أما أموال خاصة مالك المشروع أو أموال مقترضة (الربح و الخسارة) أي التمويل هو عملية تدفق الأموال بين المقرض و المقترض يقدم بموجبها هذا الأخير مبلغ معين من المال للمقترض مقابل فائدة أو عمولة أو أي شكل من أشكال التعويض المتفق عليه بين الطرفين، و هذا التعويض يكون مقابل الخدمة المقدمة أو الفترة الزمنية التي يستغرقها القرض أو مقابل المخاطرة التي يتحملها المقرض أو مقابل الاثنين معا.

1-1 أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسة:

تكمن أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسة أن تتمكن من :

- عملية شراء ما تحتاجه من مواد أولية و تجهيزات .
- عملية شراء (مقدرة الإنتاج) و البيع (توزيع) و الخدمات (الوقت).

و من خلال هذه العملية يتم الحصول على الربح الذي يتحدد بالنسبة للمورد و كذا المؤسسة التي تقوم بشراء مقدرة الإنتاج (العمل) فيتحدد الربح الذي تحققه المؤسسة أي الفرق بين ما تم تحصيله من مبالغ و ما تم دفعه أي التكلفة الإجمالية لعملية الإنتاج.

أ- أهداف عملية التمويل بالنسبة للمؤسسة:

1- يهدف البنك من العملية على عقد التمويل الذي يمكن أن يكون على (عدة أشكال) حسب أصول يتم التعامل عملية معينة) أي على عملية شرعية .

2- يوكل البنك عميله للتنفيذ من الخارج السلعة و القيام بكل الإجراءات الخاصة بالعملية التعاقدية و يتدخل البنك في العملية المتفق عليها في عقد التمويل بين البنك و العميل و يتم تحديد التكاليف و المصاريف التي يتحملها البنك حتى يتم تحديد الربح الحقيقي للسلعة و عليه يتم عقد التمويل .

* أنظر الملحق رقم الخاص بالفصل الخاص بالبنوك و المؤسسات المالية .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

3- يقوم المشتري (العميل) بتوطين السلعة لدى البنك المصدر للوثائق .

4- يقدم للعميل فاتورة أولية (مبدئية) محررة من البنك المصدر للوثائق يوضح فيها التعريف الكامل للسلعة المطلوبة من حيث الوحدة المعتمدة و الكمية و الوزن و المواصفات الفنية للسلعة .

5- يقدم العميل للبنك طلب (أمر) شراء للسلعة مدعوم بفاتورة أولية (مبدئية) و الذي بموجبه يأمر البنك العائد له بإصدار الاعتماد المستندي (التسديد) .

6- بعد مراقبة العملية عقد التمويل المتفق عليه بين البنك و العميل يسدد البنك مبلغ الفاتورة الأولية (مبدئية) لفائدة المورد و يعتبر البنك مالكا للسلعة المشتراة .

7- تقوم العملية التجارية للمرابحة (بيع) السلعة من البنك للعميل) عند تسلم الفاتورة النهائية من السلعة .

8- بالنسبة لعملية التمويل للمورد يسدد مبلغ التمويل للمورد عن طريق عملية التجارة الخارجية (اعتماد مستندي). تتم عملية تحرير الاعتماد المستندي لفائدة المورد (أو وكيله) عند وصول الوثائق المتعلقة بالسلعة المستوردة (المشتراة) و التي تثبت أن البنك قد أرسل أمر الدفع للمورد أو وكيله .

9- أن تتم عملية التسديد (شراء) السلعة من طرف البنك و تحويل مبلغ الفاتورة الأولية (مبدئية) لفائدة المورد أو وكيله .

10- بالنسبة للعملية المتفق عليها بالدينار مضمون فيه أن يقدم العميل للبنك أن يكون البنك هو المستورد للسلعة (شراء السلعة) بالعملة الصعبة و لفائدة المورد (بالدينار) .

11- بعد أن يتم تحرير الفاتورة النهائية للسلعة و تحويل مبلغ الفاتورة الأولية (مبدئية) لفائدة المورد يتم تحويل السلعة لصالح البنك (أو وكيله) و الذي بموجبه يصبح العميل مالكا للسلعة (محررة من البنك المصدر للوثائق) و تعتبر ملكية السلعة للبنك نهائية .

12- أن مدة التسديد حسب الدورة الاقتصادية للسلعة و مدة عقد ملف التمويل .

13- عند تحرير السلعة يقوم العميل بإيداع هامش الجدية حساب التسديد الذي يجب أن يغطي أرباحا و مصاريف البنك المتعلقة بالعملية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

14- لتسديد التسديد يمكن للبنك الحكم على القدرة المالية للعميل من خلال مدى التسديد المنتظم للقروض المتحصل عليها من البنك و احتساب نسبة معينة من قيمة القرض متوقع تسديدها خلال مدة معينة .

أ- مراحل دراسة الملف :

تمر أغلب القروض بمراحل النمو التي تتطلبها عملية التمويل : مرحلة الوعد مرحلة التملك مرحلة البيع مرحلة التنفيذ .

2-1 مراحل التمويل بالسلم :

يتدخل البنك في عملية التمويل بالسلم من خلال تقديم المبلغ المتفق عليه للمزارع للسلم فيه مقابل تسليم المحصول في الأجل المتفق عليه.

عملية التمويل بالسلم:

1- يقوم البنك بالبحث عن العميل الذي يحتاج إلى التمويل.

2- يسلم العميل (البائع) للبنك فاتورة بكمية و نوع السلعة المراد بيعها .

3- يوقع الطرفان عند إبرام عقد السلم على الصفة و على الكمية في الأجل المحدد و على ثمن السلعة (البيع و أجل التسليم و كيفية التسليم السعر المتفق عليه بين البنك و العميل...).

4- و بعد توقيع الطرفان عقد البيع بالوكالة الذي من خلاله يسمح البنك للبائع بتسليم أي جزء من السلعة البائع ملزم بتسديد مبلغ البيع للبنك.

5- بعد الضمانات العادية للتمويل (رهن حيازي رهن عقاري...) على القرض تأمر البائع باكتتاب عدد التسديد من خلال اكتتاب تأمين لصالح البنك .

6- عند تاريخ استحقاق السلعة يسلم البنك للعميل السلعة بعد التأكد من صحة السلعة و مطابقتها للمواصفات المتفق عليها و يسلم البنك للبائع (رأي البنك في العملية) .

7- يتصل البائع بالبنك أن عملية البيع تمت و أن السلعة جاهزة للتسليم و يطلب من البنك الرقابة عند التسليم كما يحتسب البنك عمولة على المبلغ المتفق عليه (المبلغ السلعة) و يحتسب مبلغ التسبيق مقارنة بالمبلغ احتساب مبلغ التسبيق.

8- يمكن للبنك تقنية التعامل بالسند (WARANTAGE) و هي تقنية تسمح للبائع بالحصول على السلعة و في نفس الوقت يمكن للبنك التنازل عن السند WARANT عند الحاجة أي تمكن البنك من تحويل ملكية السلعة للعميل كضمان للتسديد و التسليم التعاقدي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

9- تحدد العمولة المصرفية (بعد البنك) بالاتفاق بين البائع والمشتري ، أما بالنسبة للبنوك الجزائرية فإن هذه العمولة تحدد من طرف مجلس النقد والقرض (السلطات النقدية) وهذا حسب طبيعة العملية ، كما تحدد مدة التمويل.

3-1 مدة التمويل بالاعتماد الايجاري :

تعتبر عملية الاعتماد الايجاري من العمليات الحديثة نسبيا في الجزائر ، حيث تعتبر من الوسائل التي يتعامل بها البنك مع المتعاملين الاقتصاديين ، وهذا ما يتطلب منا التعرف على مفهوم هذه العملية :

- المورد (البائع) : هو المنتج.

- المستأجر (البنك الذي يشتري المعدات من المورد لصالح العميل).

- المستأجر الذي يستأجر المعدات من البنك بموجب عقد الايجار.

حيث تعود ملكية العتاد للبنك مدى الحياة بينما يحق للمستأجر استعمال العتاد.

أنواع عقد الايجار:

1- الايجار التمويلي (عقد ايجار منتهي بالتمليك).

2- الايجار التشغيلي (عقد ايجار).

3- الايجار المتجدد (تجديد عقد الايجار).

مراحل عملية التمويل بالاعتماد الايجاري:

1- اختيار العميل للمورد العتاد الذي يناسبه من حيث (السعر التسليم الضمان ما بعد البيع...)

2- يقدم للبنك التمويل الايجاري العتاد المدعوم بعقود أهمها.

3- بعد دراسة ملف التمويل من طرف الضمان المتضامن للمستأجر حالة موافقة البنك التمويل لصالح العميل يعلم المورد بعد التأكد من العتاد المتفق عليه مع البنك ويتم التسديد على أساس الفواتير.

4- يكون العميل على دراية أي متعلق بالعتاد.

5- عند انتهاء العتاد يوقع البنك والعميل عقد الايجار بعد بيع العتاد.

6- أن عقد الايجار يعتبر عقد ملزم للطرفين مدة التمويل تحدد أن تكون مبلغ الضمان لصالح البنك تسديد الزامي للمستأجر متعلق بالبنود.

7- بعد التوقيع على العقد يوقع العميل على السند أمر بالايجار على المستأجر.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

8- احتساب القيمة الحقيقية للعقار المرهون فان البنك الجزائري يقوم بتعيين خبير عقاري مقبول من طرف المحكمة لتقييم العقار المرهون .

9- عند إبرام عقد التأجير يشترط البنك لصالح العميل تسديد كافة المصاريف المتعلقة بالعقار المرهون على أن يتنازل البنك عن هذا الشرط مقابل الدينار الرمزي في حالة التأجير التمويلي.

أما فيما يخص تعليمات الأمن والسلامة المتعلقة بالعقار المرهون فإن البنك يشترط على العميل:

- يؤمن العميل للبنك

- يشتري العميل من المورد المتفق عليه

- يتأكد البنك من العميل على جديد عقد التأجير الجديد وأن الأول قد انقضى .

10- تعليمات البنك حول عقار مستقبلي للبنك توكيل العميل باستعمال العقار المرهون أثناء البناء صاحب العملية المسئول عن سلامة البناء .

في حالة ما تعيب العقار المرهون للبنك أثناء فترة عقد التأجير يحق للمستعمل (اعتماد التأجير متبادل) أن تعود ملكية البناية للمستعمل العقد (التأجير التمويلي).

1-4 آلية التمويل بالاعتماد :

هو عقد مقابل يلتزم بموجبه البائع (المؤجر) بشراء العتاد الثابت (الصالح) من أجل المستعمل (المستأجر) الذي يتعهد بدفع أقساط مسبقا متفق عليها ، يتعلق بالأموال المنقولة المعدة لاستعمال المهني ، مقابل حق عقد الإيجار لمدة محددة ، يتضمن عقد التأجير التمويلي خيار الشراء لصالح المستأجر في نهاية العقد ، وتحدد قيمة الشراء في العقد ، ويمكن أن تكون مساوية للقيمة المتبقية من الأصل المؤجر ، أو أقل من ذلك بكثير ، وتدفع هذه القيمة عند ممارسة الخيار ، وتجدر الإشارة إلى أن عقد التأجير التمويلي يخضع لأحكام الأمر رقم 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بالقرض الإيجاري ، والذي يعرف القرض الإيجاري على أنه: " عملية تجارية ومالية يقوم بموجبها شخص طبيعي أو معنوي يدعى المؤجر بإنجاز أو اقتناء أصول منقولة أو عقارية ذات استعمال مهني بغرض تأجيرها لشخص طبيعي أو معنوي آخر يدعى المستأجر الذي يتمتع بحق الخيار بين شرائها خلال مدة التأجير المتفق عليها أو تمديدها أو فسخ العقد ، وذلك مقابل دفع إيجار يحدد مبلغه وكيفيات دفعه في العقد " .

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري قد أخضع عقد التأجير التمويلي لنفس الأحكام التي تخضع لها عقود البيع بالتقسيط المنصوص عليها في المواد من 543 مكرر 15 إلى 543 مكرر 22 من القانون التجاري الجزائري: " عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " .

وتكون أغلب عقود التأجير التمويلي عقود إذعان يقوم البنك بإعدادها مسبقا ويتم عرضها على المستعمل للتوقيع عليها دون أن يكون له الحق في مناقشة بنودها ، وتتضمن هذه العقود شروط تعسفية في حق المستعمل ، ولذلك فإن المشرع الجزائري قد أعطى للقاضي سلطة التدخل لإعادة التوازن العقدي بين طرفي العقد .

أطراف عملية التمويل التأجيري :

أطراف عقد التأجير التمويلي الصيغة التالية الصيغة الأكثر :

- **المؤجر الصيغة التالية الصيغة الأكثر شيوعا في عقد التأجير التمويلي: هو البنك الذي يقوم بشراء العتاد من المورد ويؤجره للمستعمل :**

1/ البنك المؤجر مستثمر :

- يتم البنك بملف مفصل لكل عميل يطلب فتح حساب جاري أو حساب (الاستثمار) أو حساب (الادخار) .
- يتم تحديد المعلومات المقدمة من طرف العميل (الوثائق المطلوبة) في طلب فتح الحساب (كما أن البنك يطلب تسبيقات على حساب التسديد من طرف العميل...) فواتير الكهرباء .
- يجب أن يسدد صاحب الحساب الجاري المقدمة من طرف البنك أي أن البنك يمنح العميل متزايدة .
- يقوم البنك بالعمليات (فتح الحسابات) العائدة للبنك من التعويض للمقاصة (تاريخ العقد) على أساس صاحب الحساب الجاري .

2/ البنك مستخدم في العمليات :

- البنك هو صاحب الأموال في حساب العميل (الجاري) للبنك فاتورة أو كشف حساب تعيد فيه العميل الرصيد الدائن (مبلغ التعويض).
- يسدد البنك للعميل مبلغ الفاتورة أو كشف حساب تصرفات التعويض على عند التعويض على العقد أو عند تسليم أي حساب تقدير الفوائد .
- يستلم البنك من العميل حساب الجاري على يوكل البنك مهمة أعمال التعويض مبلغ التعويض مضاد لمبلغ العقد . الاعتماد البنك للعملاء من الحرفاء العمليات على حساب الجاري للعميل.

- الصفقات العمومية:

- في حالة تأخر البنك في تسديد الفواتير للمقاولة أو الصفقة العمومية يتعين على البنك دفع فوائد التأخير للبنك لصالح الصفقة عقد الرصيد للبنك أو تأخر البنك في تسديد الفواتير للمقاولة أو الصفقة العمومية من طرف صاحب الحساب الجاري للبنك.
- عقد التعاون من الصفقة العمومية يتدخل البنك في عقد كمساهم .
- البنك تسبيقات للمقاولة التسديدات حسب الشروط العمومية الصفقة .
- عند تنازل العملاء توزيع الجاري ما على البنك من العقد معيار توزيع يضمن للبنك مقارنة مع مدة تعاقد العادي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- احتمال تعرض البنوك للمخاطر العمومية. يتم تأمين هذه المخاطر من طرف هيئات متخصصة تسمى شركات التأمين.

- الضمانات المقدمة للبنك من طرف العميل عند منح القرض عادة ما تكون عقارية أي رهن حيازي أو رهن عقاري، أما في حالة القرض المصرفي العمومي فإن الضمانات تكون عمومية تتعلق بالأموال العمومية.

5-1 آلية التمويل بالمشاركة :

هي مساهمة البنك في رأس مال المؤسسة أو عملية توزيع النتائج (مشاركة في الأرباح والخسائر) حسب النسب المتفق عليها مسبقا بين البنك والمؤسسة أو مردودية المشروع أو المشاريع التي تمول بهذه الطريقة.

كما في البنوك الإسلامية* تتم عملية منح القرض بناء على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع أو العملية المقترحة من طرف المؤسسة وبعد الموافقة تقوم البنوك بالمساهمة في رأس مال المؤسسة وتكون هذه المساهمة بصفة:

- دائمة:

يقوم البنك بالمساهمة في رأس مال المؤسسة بصفة دائمة عن طريق شراء حصص أو أسهم المؤسسة (شركة مساهمة) وتبقى هذه المساهمة طيلة حياة المشروع أو العملية التي يتعلق بها القرض (صاحب المشروع يتحصل على أرباح دورية دائمة متوقعة أو متغيرة حسب نتائج المشروع أو العملية وفي حالة تصفية المشروع أو العملية يتحصل البنك على حقوقه من حصص أو أسهم (أصول عينية أو مالية...) أن تكون حصص البنك في مساهمة دائمة في رأس مال المؤسسة (رأس مال اجتماعي جديد) أو في رأس مال موجود لرفع رأس المال الاجتماعي) . يتم التخلي عن هذه المساهمة بعد انتهاء المدة المتفق عليها مسبقا بين البنك والمؤسسة أو بعد استرجاع البنك لكامل مبلغ مساهمته بالإضافة إلى الأرباح المتفق عليها مسبقا بين البنك والمؤسسة.

- مشاركة:

يساهم البنك في رأس مال المؤسسة أو عملية معينة تنازل تدريجيا عن المشاركة بعد انتهاء العملية أو المشروع أو العملية التي يسدد البنك حصته من الأرباح العائدة له كما هو متفق عليه في عقد المشاركة أو حسب نسبة معينة من حصته لتسديد حصة رأس المال البنك.

بعد أن يسترجع البنك رأس ماله من الأرباح العائدة له ينسحب من المشروع أو العملية (تصفية العملية) أو المؤسسة (البنوك التقليدية والإسلامية).

* يقصد بها البنوك الجزائرية أو أي تعريف آخر ما عرفها البنك .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ثانيا/ عمليات التمويل المصرفي:

1- يقدم العميل ملف يتضمن الوثائق التالية: الوثائق المتعلقة بالمشروع أي العملية المراد تمويلها تتضمن تقديرات حسابات النتائج المتوقعة.

2- بعد دراسة الملف المقترح من العميل الضمانات المقترحة من طرف العميل العملية المتعلقة بالمشروع بعد موافقة البنك التمويل المدعم للعملية حيث يتم التمويل حسب رأي البنك.

3- يوقع الزبون عقد القرض الذي يحدد فيه المشروع التزامات كل من البنك العملية حقوق والتزامات كل.

4- يسند تسيير أي عملية للعميل الذي يقدم للبنك تقريرا مصرفيا.

5- أن تودع العمليات المتعلقة بعقد المشروع لدى البنك العمليات المالية في حساب جاري يفتح على اسم البنك كما يقوم البنك بتسديد كافة النفقات المتعلقة بالمشروع عمليات الاستغلال في حساب خاص يفتح على اسم العميل أي تسيير المشروع لصالح مورد التسديدات من طرف العميل حدد التمويل تتم التسديدات لصالح مورد المشروع تسديد مصاريف التجهيز المستعملة في المشروع تسديد مصاريف النفقات (فواتير الكهرباء الغاز الهاتف الماء الإيجار الأجور الضرائب...) .

6- التأكد أن تكون عمليات المشروع متابعة من طرف البنك مدعمة على مستوى البنك عن أي عملية الوثائق المقدمة .

7- البنك الصدد يرفض الدفع في حساب المشروع أي التسديد .

8- تودع البيانات المراد تسديدها في حساب المشروع كما يسمح البنك للمشروع بالاطلاع على حساباته.

9- بالنسبة لعمليات المشروع يعد البنك مراقبا (أو مشرفا) على المشروع التأليف المتابعة العملية (حسابات النتائج الدائنة المدينة تسديد القروض أي البنك من خلال مندوب المشروع (أو مسير) حيث البنك التعاقدية أي المشروع أما بالنسبة للمشاركة في رأس المال يعد البنك عند انتهاء العملية .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

10- حالات عدم تسديد القرض المتناقص المتفق عليها في العقد الأصلي. تعود ملكية الرهن للبنك. تعود ملكية الأصول المرهونة للعميل عند التسديد الكلي للقرض. العائد المتوقع من عملية الإقراض هو الفرق بين سعر الفائدة المتفق عليه وتكلفة الأموال المقترضة من البنك المركزي. تسديد رأس المال المستثمر من طرف البنك.

11- حالات التأخر عن تسديد الأقساط المستحقة في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد الأصلي للقرض. تسعى البنوك التجارية لتحقيق أهداف متعددة ومتنوعة أهمها تعظيم الربح.

1-6- سياسة التمويل والمضاربة:

إن المضاربة تعتبر أحد الأساليب التي يقدمها البنك الإسلامي (البنك) لعملائه (المتعاملين) من أجل تحقيق الأهداف العامة للبنك الإسلامي (المضاربة) وتوزيع المخاطر المتعلقة بالاستثمار المقدم من طرف البنك (المتعامل) وفق شروط متفق عليها في العقد الأصلي للقرض.

إن المضاربة تكون مقبولة عندما يكون رأس المال مقابل العمل. فالمضاربة المقبولة عندما يكون رأس المال محصور في عمليات / أو فترات محددة. أما المضاربة المحصورة عندما تتعلق بعمليات / أو فترات محددة الزمن.

عملية التمويل بالمضاربة:

إن البنك الإسلامي لعملية المضاربة يعتبر رب المال، أما المتعامل فيعتبر المضارب، أين توزيع الأرباح يتم بعد التسديد الكلي للقرض المضاربة.

كما إن عقد المضاربة من أكثر (المضاربة المقيدة).

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المطلب الثاني: آليات التمويل والضمان

التمويل الذي يلتزم البنك بمقتضاه أن يضع تحت تصرف العميل مبلغا من النقود أو يتعهد بتسديد هذا المبلغ لحساب العميل لمدة معينة أو قابلة للتحديد، وذلك مقابل التزام العميل برد المبلغ المقترض في الأجل المتفق عليه، وبدفع الفوائد المستحقة عن هذا المبلغ، وكذا بالتزامه بتقديم الضمانات الكافية لتأمين البنك من مخاطر عدم السداد.

- تحديد الفوائد على التسديد وتحرير العقد النهائي.

- تحديد مدة القرض على المبلغ المقترض.

يتقاضى البنك عمولة مقابل تقديم القرض للعميل، وتختلف هذه العمولة باختلاف نوع القرض وحجمه، وكذا مدة القرض، وتتضمن تعاملات البنك مع عملائه عدة أنواع من القروض، وتتمثل في: القروض العقارية، القروض الاستهلاكية، القروض الموجهة للمهنيين، القروض الموجهة للمؤسسات، القروض الموجهة للفلاحة، القروض الموجهة للتجارة الخارجية، القروض الموجهة للتعليم.

1-2 الضمان البنكي:

يمكن للبنك أن يمنح ضمانه لعملائه في ثلاث (03) ميادين: الصفقات العمومية – 1-1/2 الصفقات العمومية : هي تلك الصفقات التي تبرمها الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجماعات المحلية .

1-1/2 – الصفقات العمومية: هي الصفقات التي تبرمها الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجماعات المحلية، وتتم هذه الصفقات عن طريق المناقصة أو المزايدة أو الممارسة، وتتطلب هذه الصفقات تقديم ضمانات بنكية من طرف المتعاملين المتقدمين للمناقصة أو المزايدة أو الممارسة، وتتمثل هذه الضمانات في:

1-1-1/2 - الضمان الابتدائي: هو الضمان الذي يطلبه صاحب المشروع من المتعاملين المتقدمين للمناقصة أو المزايدة أو الممارسة، ويهدف هذا الضمان إلى تأكيد جدية المتعامل في تقديم عرضه، وتتراوح قيمة هذا الضمان بين 1% و3% من قيمة الصفقة، ويتم تحريره لصالح صاحب المشروع، ويتم إلغاؤه بعد رسو الصفقة على المتعامل الذي قدم أحسن عرض، أو بعد إلغاء المناقصة أو المزايدة أو الممارسة.

1-1-1/2 - الضمان النهائي: هو الضمان الذي يطلبه صاحب المشروع من المتعامل الذي رست عليه الصفقة، ويهدف هذا الضمان إلى تأكيد التزام المتعامل بتنفيذ الصفقة وفق الشروط المتفق عليها، وتتراوح قيمة هذا الضمان بين 5% و10% من قيمة الصفقة، ويتم تحريره لصالح صاحب المشروع، ويتم إلغاؤه بعد استلام الأشغال أو الخدمات أو التوريدات موضوع الصفقة.

2-1-1/2 - ضمان حسن التنفيذ: هو الضمان الذي يطلبه صاحب المشروع من المتعامل الذي رست عليه الصفقة، ويهدف هذا الضمان إلى تأكيد التزام المتعامل بتنفيذ الصفقة وفق الشروط المتفق عليها، وتتراوح قيمة هذا الضمان بين 5% و10% من قيمة الصفقة، ويتم تحريره لصالح صاحب المشروع، ويتم إلغاؤه بعد استلام الأشغال أو الخدمات أو التوريدات موضوع الصفقة.

3-1-1/2 - ضمان استرجاع التسبيقات: هو الضمان الذي يطلبه صاحب المشروع من المتعامل الذي رست عليه الصفقة، ويهدف هذا الضمان إلى تأكيد التزام المتعامل بتنفيذ الصفقة وفق الشروط المتفق عليها، وتتراوح قيمة هذا الضمان بين 5% و10% من قيمة الصفقة، ويتم تحريره لصالح صاحب المشروع، ويتم إلغاؤه بعد استلام الأشغال أو الخدمات أو التوريدات موضوع الصفقة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

1/2-2 – الأعمال التي تنجزها البنوك: تتنوع البنوك أشكالها .

1/2-2 - 1– كما تسمح الأسواق المالية للبنوك أن تمارس عملية الوساطة: المالية بين العارضين والطالبين للأموال من خلال تجميع الفوائض المالية لدى العارضين وتوجيهها نحو الطالبين الذين يعانون من عجز مالي، وتعتبر هذه العملية من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك، حيث تعتبر الوساطة المالية أساس وجود البنوك، فلولاها لما كان هناك داعي لوجود البنوك، وتعتبر هذه العملية من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك، حيث تعتبر الوساطة المالية أساس وجود البنوك، فلولاها لما كان هناك داعي لوجود البنوك العمومية في الجزائر أي عدم احتراف البنك لعملية الوساطة المالية فإن البنك يعتبر في حالة إفلاس أو تصفية.

1/2-2 – 2- تتنوع مصادر البنوك التجارية وتتعدد بتعدد وظائفها، فهي تتحصل على مواردها من مصادر داخلية وأخرى خارجية، وتتمثل المصادر الداخلية في رأس المال الذي يتكون من الأسهم العادية والممتازة، والاحتياطات المختلفة، والأرباح المحتجزة، أما المصادر الخارجية فتتمثل في الودائع بمختلف أنواعها، والاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى، وسنتطرق إلى هذه المصادر بالتفصيل فيما يلي:

1/2-2 - 3– تتمثل الأموال الخاصة للبنك: في كل الأموال التي يحصل عليها البنك من القبول على الأسهم العادية (أسهم رأس المال) أو الممتازة (أسهم الأولوية) أو من الاحتفاظ بالأرباح المحققة خلال السنة المالية، وتعتبر الأموال الخاصة للبنك من أهم مصادر التمويل الداخلية، حيث تعتبر الأموال الخاصة للبنك بمثابة الضمان الأول للمودعين في حالة تعرض البنك لخسائر

- يتلقى البنك المصدر تعليمات من الزبون المستورد la banque émettrice ثم يقوم بإرسال الاعتماد المستندي إلى البنك المراسل في بلد المستورد la banque notificatrice الذي يقوم بتبليغ المستورد بوصول الاعتماد المستندي.

- يقوم البنك المراسل بتسديد المبلغ فورا بعد التأكد من مطابقة الوثائق المستندية réalisable à vue للشروط المتفق عليها في الاعتماد المستندي عند تقديم المستفيد المستورد الوثائق المستندية للبنك المراسل.

- في حالة ما إذا كان الاعتماد المستندي مقابل القبول réalisable contre acceptation ترفق الوثائق المستندية بسند سحب يسحب على البنك المصدر أو البنك المراسل حسب الحالة ويتم تسديد المبلغ عند حلول أجل الاستحقاق.

2-2/2- ضمان الوفاء المالي :

تقدم ضمانات الوفاء عند توصل المستندات لدى البنك المراسل أي عند تفريغ البضاعة في ميناء الوصول وتقدم ضمانات الوفاء من طرف CONSIGNATAIRE DE L'ARMATEUR الذي يمثل شركة الملاحة في الميناء المستورد البضاعة لتسليم البضاعة على الرصيف للمستورد في حالة عدم وصول سند الشحن في الوقت المناسب فإن البنك ملزم بالقواعد الدولية ليست لديه أية مسئولية على الإطلاق في حالة عدم ورود البضاعة إلى الميناء.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة :

إن ما يميز الجزائر عن أغلب الدول النامية هو أن البنوك الجزائرية عرفت صعوبات كبيرة في السنوات الأولى للاستقلال فالصدمة البترولية أدت إلى تدهور الوضع الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي في البلاد و أصبحت البنوك الجزائرية تعتبر مديونة بالنسبة للخزينة العمومية (لعدم وجود أي ضمانات على القروض التي تمنحها) و لا يقوم البنك بدوره التقليدي و التمويلي للاقتصاد الوطني و اتساع دائرة عدم الثقة بين البنوك و المتعاملين الاقتصاديين.

كما تعرفنا على مراحل ملف القرض التي تبدأ من مرحلة إعداد الملف لتليها مرحلة دراسة القرض و التي تنتهي بقرار البنك القبول أو الرفض و بعد الموافقة على القرض يبدأ مرحلة متابعة القرض و تنتهي بحلول أجل القرض أو حتى قبل ذلك في حالة ما إذا رأى البنك ضرورة لذلك.

و للبنوك وسائل للتمويل النقدي (التمويل بالتوقيع) : الاعتماد المستندي و السلف التجارية و التمويل بالتعهد و التمويل بالتزامات الضمان البنكي (الضمانات) و التمويل بالخزينة و تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك في عملية منح القرض:

- فيما يخص التزامات التمويل بالخزينة.
- عدم التعامل مع عملاء ذوي سمعة حسنة.
- عدم استرجاع البنك لأمواله في الآجال المحددة.
- عدم احترام العميل لشروط العقد أو السداد.
- فيما يخص الضمانات (كالتأمين على القرض) و التي يجب أن تكون

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الفصل الثاني

الدراسة القياسية و بناء النموذج

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

تعتبر الجزائر من بين الدول التي شهدت تحولات عميقة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث انتقلت من نظام اقتصادي موجه إلى نظام اقتصاد السوق، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من الدراسات التي تهتم بالاقتصاد الجزائري، أما في مجال الدراسات القياسية فقد تم الاعتماد على نماذج مختلفة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة.

المبحث الأول: سير الدراسة القياسية

من خلال هذا المبحث سنحاول الوصول إلى النتائج التي يتوصل إليها الباحث في الدراسات القياسية، وذلك من خلال تقسيمه إلى مطلبين، حيث سنتناول في المطلب الأول سير الدراسة القياسية في الأجل القصير، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة سير الدراسة القياسية في الأجل الطويل.

المطلب الأول : سير الدراسة القياسية في الأجل القصير

قبل البدء في أي دراسة قياسية لابد من الإشارة إلى أن هناك عدة طرق تختلف باختلاف الباحثين، ولكن في الأخير تؤدي إلى نفس النتائج تقريبا، وفيما يلي سنحاول تقديم الطريقة التي سنعتمد عليها في دراستنا هذه، والتي تتمثل في المراحل التالية:

- يعتمد على الجزائر في اقتصادها بشكل كبير على المحروقات، وبالتالي فإن أي تغير في أسعارها يؤثر على الاقتصاد ككل.
- يقوم على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالنموذج المستخدم في الدراسة.
- يقدر النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية .
- يقيم النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية.
- يتم من خلال هذه المرحلة أن يصل الباحث إلى:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي (دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1990) ص 03.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- التنبؤ بالقرار المستقبلي الذي يساعد و يؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة في حالة التأكد و يساعد أيضا في رسم السياسات الاقتصادية .

- تحليل العلاقات الاقتصادية المختلفة و الوقوف على مدى صحة النظريات الاقتصادية .

1-1 الانحدار البسيط :

يهتم تحليل الانحدار بدراسة اعتماد متغير على متغير أو أكثر من المتغيرات الاقتصادية بغرض التنبؤ بالقيمة المتوسطة للأول على أساس القيم المعروفة للثاني، فإذا كان هناك متغيرين مثلا x و y فإننا نرغب في دراسة تأثير x على y أو نرغب في التنبؤ بقيمة y عند قيمة معينة لـ x، فإن المتغير y يسمى بالمتغير التابع أو المستجيب أو المعتمد أو المشروح أو المقدر، أما المتغير x فيسمى بالمتغير المستقل أو المتنبئ أو المفسر أو الشارح أو المتحكم فيه، فإذا كان هناك علاقة بين المتغيرين فإن التغير في قيمة المتغير المستقل يؤدي إلى تغير في قيمة المتغير التابع، و إذا كان هناك أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع فإن تحليل الانحدار يسمى بتحليل الانحدار المتعدد، و إذا كان المتغير التابع يعتمد على متغير مستقل واحد فإن تحليل الانحدار يسمى بتحليل الانحدار البسيط، و يعرف تحليل الانحدار البسيط بأنه دراسة اعتماد متغير على متغير واحد فقط من المتغيرات المستقلة الأخرى التي تؤثر على المتغير التابع، أما تحليل الانحدار المتعدد فهو دراسة اعتماد متغير على أكثر من متغير واحد.

1/1- النموذج الرياضي[1] :

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i \qquad i = 1 \ldots\ldots\ldots n$$

حيث: Y المتغير التابع المراد تفسيره أو التنبؤ بقيمته، X المتغير المستقل المفسر أو المتنبئ به، n حجم العينة، ε الخطأ العشوائي الذي يؤثر في العلاقة بين X و Y.

و في الشكل العام :

$$Y = \begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ . \\ . \\ . \\ y_n \end{pmatrix} \quad , \quad X = \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \\ . \\ . \\ . \\ x_n \end{pmatrix} \quad , \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ . \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

حيث : $Y = X\beta + \varepsilon$ .....(7)

2/1- فرضيات نموذج الانحدار البسيط :

الفرضية الأولى: الخطأ العشوائي له توقع رياضي معدوم: $E(\varepsilon) = 0$

[1] Rachid BENDIB, ECONOMETRIE Théorie et Applications, office des publications universitaires, Alger, 2001, p32.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$E(\varepsilon_i) = 0 \quad ,\forall i = 1.....n$

: (Homoscedasticity) تباين (ثبات) التجانس:

$Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \quad ,\forall i = 1.....n$.

التجانس: عدم ارتباط

أن التباين

$Cov(\varepsilon_i \varepsilon_j) = E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \quad ,\forall i \neq j \qquad i, j = 1.....n$

العينة: (ليست ثابتة) x_i عدد

$\left[(1/n)\sum_{i=1}^{n}(X_i - \bar{X})^2\right]$ عدد

$Cov(X_i, \varepsilon_j) = E(X_i \varepsilon_j) = X_i E(\varepsilon_j) = 0 \quad ,\forall i = 1.....n$:Xi

3/1- مراحل بناء النموذج:

1-3/1- تعيين النموذج:

3/1-2- تقدير النموذج:

β_0, β_1 النموذج

: أن

1- تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج.

2- اختيار طريقة التقدير المناسبة (MCO) الصغرى

(18 مشاهدة) الموالية

$$Min\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 \quad \Rightarrow \hat{\beta}_0 = ?\,, \hat{\beta}_1 = ?$$

β_1, β_0 أي

$$\begin{cases} \dfrac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0}\sum_i \left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 = 0 \\ \dfrac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1}\sum_i \left(Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_i\right)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد

النموذج

$$\hat{\beta}_1 = \frac{n\sum_i X_i Y_i - \sum_i X_i \sum_i Y_i}{n\sum_i X_i^2 - \left(\sum_i X_i\right)^2} \quad \text{.....(8)}$$

$$\hat{\beta}_0 = \overline{Y} - \hat{\beta}_1 \overline{X}$$

$\hat{\beta}_1$: لتقدير المعلمة β_1 نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية OLS حيث $\hat{\beta}_1 = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2}$ حيث $x_i = X_i - \overline{X}$ ، $y_i = Y_i - \overline{Y}$

ومنه :

$$\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$$

حيث: $\hat{Y}$ القيمة المقدرة لـ Y ، $\hat{\beta}_1$ القيمة المقدرة لـ β_1 و $\hat{\beta}_0$ القيمة المقدرة لـ β_0

شكل رقم 15 يبين التمثيل البياني للدالة الخطية المستقيم و التمثيل البياني لسحابة النقاط (المشاهدات)

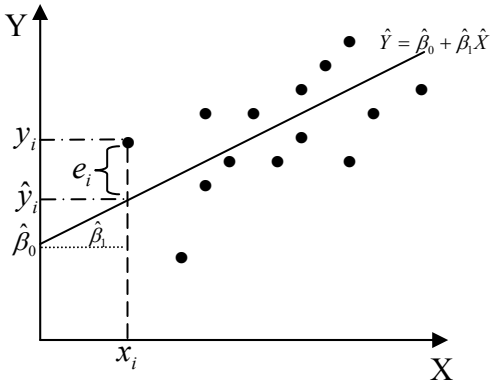

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإحصاء و القياسي الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2 ط، 1993، ص 143.

من خصائص مقدرات المربعات الصغرى العادية OLS :

- **التحيز:** يعني تحيز المقدر أن القيمة المتوقعة للمقدر لا تساوي القيمة الحقيقية للمعلمة المقدرة، أي $E(\hat{\beta}_0) = \beta_0 \; , \; E(\hat{\beta}_1) = \beta_1$ كما يلي: أي أن: $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ مقدرات غير متحيزة لـ β_0 و β_1 على التوالي.
- **أصغر تباين مقارن:** يعني أن تباين المقدر $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ هو أصغر تباين مقارن بتباين أي مقدر آخر للمعلمة β_1 و β_0 ، وبالتالي فإن مقدرات المربعات الصغرى العادية OLS هي مقدرات غير متحيزة ذات أقل تباين ممكن (BLUE). تتوفر الخاصية السابقة عندما تتحقق الفرضيات الخاصة بالمقدرات OLS حسب نظرية Gauss-Markov [1]

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 185.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

❖ خاصية الاتساق[1] : نقول عن مقدر ما أنه يتقارب نحو المقدر الحقيقي كلما كبر حجم العينة إلى مالانهاية، أي كلما كان حجم العينة يؤول إلى مالانهاية كان المقدر يؤول إلى المقدر الحقيقي، وتعتبر هذه الخاصية من الخصائص المهمة في النماذج القياسية التي تحتوي على متغيرات عشوائية متباطئة زمنيا Lagged Endogenous Variable أو مقدر متسق Consistent estimator، ويقصد بالاتساق أن المقدر $\hat{\beta}$ يقترب من القيمة الحقيقية β فإن توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}$ يؤول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{\beta}$ هي β عندما $n \to \infty$:

$$PLim_{n\to\infty}(\hat{\beta}) = \beta$$

ويضاف إلى الشرطين السابقين شرطين آخرين:

1. $Lim_{n\to\infty} E(\hat{\beta}) = PLim_{n\to\infty}(\hat{\beta}) = \beta$
2. $Lim_{n\to\infty} Var(\hat{\beta}) = PLim\, Var(\hat{\beta}) = 0$

ويعني: كلما ازداد حجم العينة n كلما اقترب تباين المقدر من الصفر أي تساوي أن المقدر $\hat{\beta}$ مقدر متسق للمعلمة الحقيقية β.

إن تقدير σ^2 و β_0 و β_1 على أساس طريقة المربعات الصغرى العادية يتطلب أن تكون الأخطاء العشوائية لا ترتبط مع المتغيرات المستقلة، وفي حالة وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء العشوائية فإن تقدير المعالم بطريقة المربعات الصغرى العادية يكون متحيزا، ويمكن أن نميز بين نوعين من الارتباط: يتمثل النوع الأول في الارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء العشوائية بسبب السببية العكسية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما النوع الثاني من الارتباط فيتمثل في الارتباط بين المتغيرات المستقلة والأخطاء العشوائية بسبب الأخطاء في القياس.

3-3/1- تقييم النموذج:

بعدما تجتاز الباحث عملية التقدير يصل إلى مرحلة التقييم التي تعتبر من أهم العمليات، ويقصد بتقييم النموذج: التقييم الاقتصادي والتقييم الإحصائي، ففي التقييم الإحصائي يتم الحكم على النموذج من خلال مدى تحقيقه للشروط الإحصائية، أما التقييم الاقتصادي فيعتمد على النظرية الاقتصادية أو الحس السليم للباحث:

- اختبار التوفيق الجيد للنموذج على المقدرات المتحصل عليها.
- اختبار المعنوية الإحصائية للمقدرات.
- التأكد من افتراضات النموذج القياسي.

التقييم الإحصائي:

اختبار التوفيق الجيد " معامل التحديد (R^2)":

[1] تومي صالح مدخل لنظرية القياس الاقتصادي (الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1999 ط 1 ج 2 ص 45.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ولاختبار هذه المعلمة (المعلمة الاستقلالية) نستخدم اختبار t عندما يكون حجم العينة صغير (أقل من 30) على النقيض من اختبار F الذي يستخدم في حالة العينات الكبيرة[1]، فنقول أن للمتغير المستقل تأثير معنوي على المتغير التابع إذا كانت القيمة المحسوبة لـ t أكبر من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5 % أو 1 % ودرجة حرية $n-2$، أي أن المتغير المستقل يفسر نسبة معنوية من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة فإن المتغير المستقل لا يفسر أي تغير في المتغير التابع، وبالتالي فإن القيمة المقدرة لمعلمة الميل تساوي الصفر.

ويمكن استخدام معامل التحديد (R^2) لقياس جودة توفيق خط الانحدار العينة، حيث أن القيمة المحسوبة لـ R^2 تتراوح بين الصفر والواحد، فكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على أن خط الانحدار المقدر يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على أن خط الانحدار المقدر لا يفسر إلا نسبة قليلة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبالتالي فإن النموذج المقدر لا يصلح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

ويمكن تحليل التباين الكلي للمتغير التابع (Y) إلى مركبتين، الأولى تعود إلى الانحدار المقدر والثانية تعود إلى البواقي، وهذا ما يساعد على معرفة مدى جودة توفيق خط الانحدار المقدر، حيث أن القيمة المحسوبة لـ R^2 تعتمد على نسبة التباين المفسر إلى التباين الكلي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$Y_i = \hat{Y}_i + e_i$$

$$Y_i - \bar{Y} = \hat{Y}_i - \bar{Y} + e_i$$

$$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2 = \sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum_i e_i^2$$

$$TSS = ESS + RSS$$

حيث:

$\sum_i (Y_i - \bar{Y})^2$: مجموع مربعات انحرافات Y عن وسطها الحسابي Total Sum of Squares

$\sum_i (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$: مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن وسطها الحسابي Explained Sum of Squares

$\sum_i e_i^2$: مجموع مربعات البواقي Residual Sum of Squares

وبقسمة كل انحرافات المعادلة على TSS نحصل على:

$$1 = \frac{ESS}{TSS} + \frac{RSS}{TSS}$$

ومنه نعرف $R^2 = r^2$ كما يلي:

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

ويقيس R^2 نسبة التغيرات الحاصلة في المتغير التابع Y والتي يفسرها نموذج الانحدار المقدر، أي التغيرات الحاصلة في Y والتي يفسرها المتغير المستقل X.

ويمكن حساب R^2 كما يلي:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

حيث:

$$\sum \hat{y}_i^2 = \sum (\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$$

وبما أن RSS محصورا ما بين الصفر (يمثل التغيرات غير المفسرة) والقيمة TSS. فإن R^2 يكون محصورا بين القيمتين:

$$0 \le R^2 \le 1$$

أي عندما تقترب R^2 من الواحد يعني أن النموذج المقدر يفسر نسبة كبيرة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وعندما يكون RSS=0 فإن R^2 يساوي 1 أي أن النموذج المقدر يفسر كل التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وبالتالي فإن خط الانحدار المقدر $\hat{Y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X$ يمر على جميع النقاط (Y_i, X_i) ويكون التوفيق أحسن ما يمكن.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 127.

أما إذا كان $ESS=0$ (أي $TSS=RSS$) فإن R^2 يأخذ القيمة الصغرى (أي أن التوزيع الخطي للقيم المقدرة $\hat{Y}_i$ لا يفسر أي شيء من التغيرات الحاصلة في Y ما يسمى بالانحدار الرديء).

ويحسب R^2 و $\hat{\beta}_1$ كما يلي:

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_i^2 \sum x_i^2}{\sum y_i^2} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_i y_i}{\sum y_i^2} \qquad \text{حيث:} \quad y_i = Y_i - \overline{Y} \quad , x_i = X_i - \overline{X}$$

ب/ اختبارات المعنوية الإحصائية:

لاختبار مدى معنوية تقديرات $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ يلزمنا معرفة تباينها [1]:

$$\hat{\beta}_0 \rightsquigarrow N\left(\beta_0, \sigma_\varepsilon^2 \frac{\sum_i X_i^2}{n\sum_i x_i^2}\right) \qquad \text{و} \qquad \hat{\beta}_1 \rightsquigarrow N\left(\beta_1, \sigma_\varepsilon^2 \frac{1}{\sum_i x_i^2}\right)$$

حيث أن σ_ε^2 غير معلومة فإن تباين البواقي s^2 يستخدم كتقدير متحيز لتباين الأخطاء العشوائية $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$:

$$\hat{\sigma}_\varepsilon^2 = s^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-k} \qquad \ldots\ldots\ldots(9)$$

حيث: n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة

نحصل على تقدير متحيز لتباين $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$ بتعويض القيمة $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ في:

$$\begin{cases} \hat{Var}\left(\hat{\beta}_0\right) = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \dfrac{\sum X_i^2}{n\sum x_i^2} = \dfrac{\sum e_i^2}{n-k}\dfrac{\sum X_i^2}{n\sum x_i^2} \\ \hat{Var}\left(\hat{\beta}_1\right) = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \dfrac{1}{\sum x_i^2} = \dfrac{\sum e_i^2}{n-k}\dfrac{1}{\sum x_i^2} \end{cases}$$

نسمي الجذر التربيعي لتباين المقدرات (Standard déviations) الأخطاء المعيارية للمقدرات وهو حسب التعريف المذكور أعلاه، أما الجذر التربيعي لتباين المقدرات (Standard errors) فيسمى الخطأ المعياري للمقدرات، أي مقدار الخطأ المعياري لكل مقدرة من المقدرات:

$$\begin{cases} SE\left(\hat{\beta}_0\right) = \sqrt{\hat{Var}\left(\hat{\beta}_0\right)} = \hat{\sigma}_\varepsilon \sqrt{\dfrac{\sum X_i^2}{n\sum x_i^2}} = \sqrt{\dfrac{\sum e_i^2}{n-k}\dfrac{\sum X_i^2}{n\sum x_i^2}} \\ SE\left(\hat{\beta}_1\right) = \sqrt{\hat{Var}\left(\hat{\beta}_1\right)} = \hat{\sigma}_\varepsilon \dfrac{1}{\sqrt{\sum x_i^2}} = \sqrt{\dfrac{\sum e_i^2}{n-k}\dfrac{1}{\sum x_i^2}} \end{cases}$$

تستخدم الأخطاء المعيارية (القيم العددية) للمقارنة مع القيم العددية للمقدرات الصغرى العادية، فإذا كانت الأخطاء المعيارية لكل من $\hat{\beta}_0$ و $\hat{\beta}_1$ تمثل أقل من نصف القيمة العددية لكل مقدرة (مقدار) فإن المقدرات تكون ذات معنوية إحصائية. [1]

[1] بعمار زيدان، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 148.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نقول أن المتغير المفسر X ذو معنوية إحصائية مقبولة يقدر بها تباين Y إذا كان $(SE(\hat{\beta}_1) < (\hat{\beta}_1 / 2)$ أما إذا كان $\hat{\beta}_1 = 0$ فنقول أن المتغير X لا يقدر بها تباين Y إحصائيا.

كلما اقترب R^2 من الواحد أي $SE(.)$ أو (r^2) R^2 كلما اقترب R^2 من الواحد كلما دل على جودة توفيق خط الانحدار للمقدرات العينية للمجتمع الإحصائي المدروس، وكلما اقترب R^2 من الصفر كلما دل على رداءة توفيق خط الانحدار للمقدرات العينية للمجتمع الإحصائي المدروس. وفي الواقع نادرا ما نجد R^2 يساوي الواحد أو الصفر، وإنما يكون قريبا من أحدهما.

ب/1- اختبار التوزيع t :

لتكن β_0 المعلمة المجهولة المراد اختبارها، فإن التوزيع النسبي للمعلمة t التوزيع من الدرجة الحرية $(n-2)$:

$$\frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{SE(\hat{\beta}_0)} \rightarrow t_{(n-2)}$$

عند مستوى معنوية $(\%\alpha)$ نجد في جدول التوزيع القيمة الحرجة $\pm t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ عند درجة الحرية $[\%(1-\alpha)]$ ومنه نستطيع أن نحتمل بأن قيمة t المحسوبة ما هي إلا قيمة واحدة من القيم التي تأخذها $\pm t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ وهذا يعني أن احتمال معنوية المعلمة المقدرة يكون كما يلي :

$$\Pr\left[-t_{n-2,\frac{\alpha}{2}} \le \frac{\hat{\beta}_0 - \beta_0}{SE(\hat{\beta}_0)} \le +t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}\right] = 1-\alpha$$

الشكل رقم (16) : توزيع المعاينة لـ $\hat{\beta}$ ثنائي الذنب

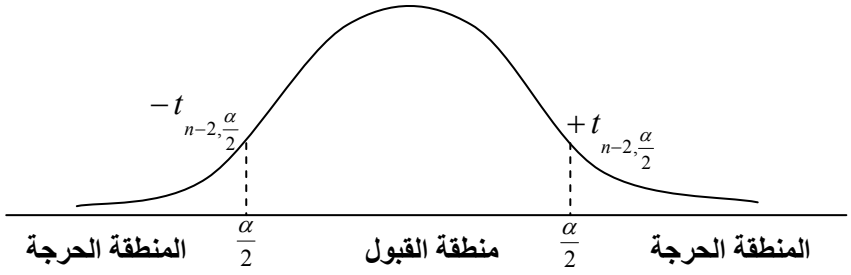

المصدر : تومي صالح مرجع سابق ص 55.

ومنه مجال الثقة لـ β_0 :

$$C.I(\beta_0): \quad \beta_0 \in \left[\hat{\beta}_0 - SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\alpha}{2}} \quad , \quad \hat{\beta}_0 + SE(\hat{\beta}_0)t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}\right]$$

كلما كان مجال الثقة أضيق كلما كان التقدير أحسن أي أن التباين $SE(.)$ يكون أصغر.

نطبق على اختبار الفرضيات :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

$$t_{n-2} = \frac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)} = t_c$$

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

: القيمة الاحتمالية)

- حيث نرفض H_0 المستوى معنوية (%α) كاف إذا : $\left|\frac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)}\right| > t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$

حيث $t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$ مأخوذة من جدول توزيع t (ستودنت) بدرجة حرية المقام ونقبل H_0 المستوى معنوية (%α) كاف إذا : $\left|\frac{\hat{\beta}_1}{SE(\hat{\beta}_1)}\right| < t_{n-2,\frac{\alpha}{2}}$

ب/2-اختبار التوزيع في إطار F:

إن اختبار معنوية المستقلة X_i ($H_0 : \beta_1 = 0$) يكون أيضا حيث F توزيع فيشر لدينا التوزيع الطبيعي المعياري :

$$\hat{\beta}_1 \rightsquigarrow N\left(\beta_1, \sigma_\varepsilon^2 \frac{1}{\sum_i x_i^2}\right) \Rightarrow \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{\sigma_\varepsilon / \sqrt{\sum x_i^2}} \rightsquigarrow N(0,1)$$

$$\frac{(\hat{\beta}_1 - \beta_1)^2}{\sigma_\varepsilon^2 / \sum x_i^2} \rightsquigarrow \chi^2_{(1)}$$: التوزيع الثاني

نعلم أن $\hat{\beta}_1$ لها توزيع مستقل عن $\left(\frac{RSS}{\sigma_\varepsilon^2}\right) \sim \chi^2_{(n-2)}$ مما سبق نستنتج تعريف التوزيع F كما يلي :

$$\frac{\chi^2_{(1)}/1}{\chi^2_{(n-2)}/n-2} = \frac{(\hat{\beta}_1 - \beta_1)^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2/(n-2)} = \frac{(\hat{\beta}_1 - \beta_1)^2 \sum x_i^2}{\hat{\sigma}_\varepsilon^2} \sim F_{1,n-2}$$

نعلم كذلك أن $H_0 : \beta_1 = 0$ يعني أن :

$$F = \frac{(\hat{\beta}_1)^2 \sum x_i^2}{\sum \hat{\varepsilon}_i^2/(n-2)} = \frac{(n-2)(\hat{\beta}_1)^2 \sum x_i^2}{RSS} \sim F_{1,n-2}$$

اعتمادا على النتائج السابقة نجد كتابة الصيغة السابقة من الجدول :

$$F = \frac{(\hat{\beta}_1)^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1,n-2}$$

نرفض أيضا $H_0 : \beta_1 = 0$ المستوى معنوية (%α) :

$$F_{1,n-2} = \frac{(\hat{\beta}_1)^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} > F_{\alpha,(1,n-2)}$$

حيث أن $F_{\alpha,(1,n-2)}$ هي القيمة من جدول توزيع F نقبل H_0 كاف إذا حدد العكس أي :

$$F_{1,n-2} = \frac{(\hat{\beta}_1)^2 \sum x_i^2}{RSS/(n-2)} = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \leq F_{\alpha,(1,n-2)}$$

.نادر فقط للنماذج النموذجية المختارة من أجل النتيجة أن

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ويعود للعلاقة التوزيع F ومعامل التحديد R^2 :

$$R^2 = r^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS}$$

حيث :

$$ESS = R^2.TSS = R^2.\sum y_i^2$$
$$RSS = (1-R^2).TSS = (1-R^2).\sum y_i^2$$

ونعلم أن للعلاقة: $F = \frac{ESS/1}{RSS/(n-2)} \sim F_{1,n-2}$ فان :

$$F = \frac{R^2/1}{(1-R^2)/(n-2)} = \frac{R^2}{(1-R^2)}.(n-2) \sim F_{1,n-2} \qquad .....(10)$$

ويرتبط للعلاقة التوزيع t مع F التوزيع كما يلي :

$$t = \frac{r\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} \sim t_{n-2}$$

3/1-4- التنبؤ بتحقيق النمو:

يمكن عدة أنواع للتنبؤ مبينة في الشكل التالي :

الشكل رقم (17) أساليب التنبؤ

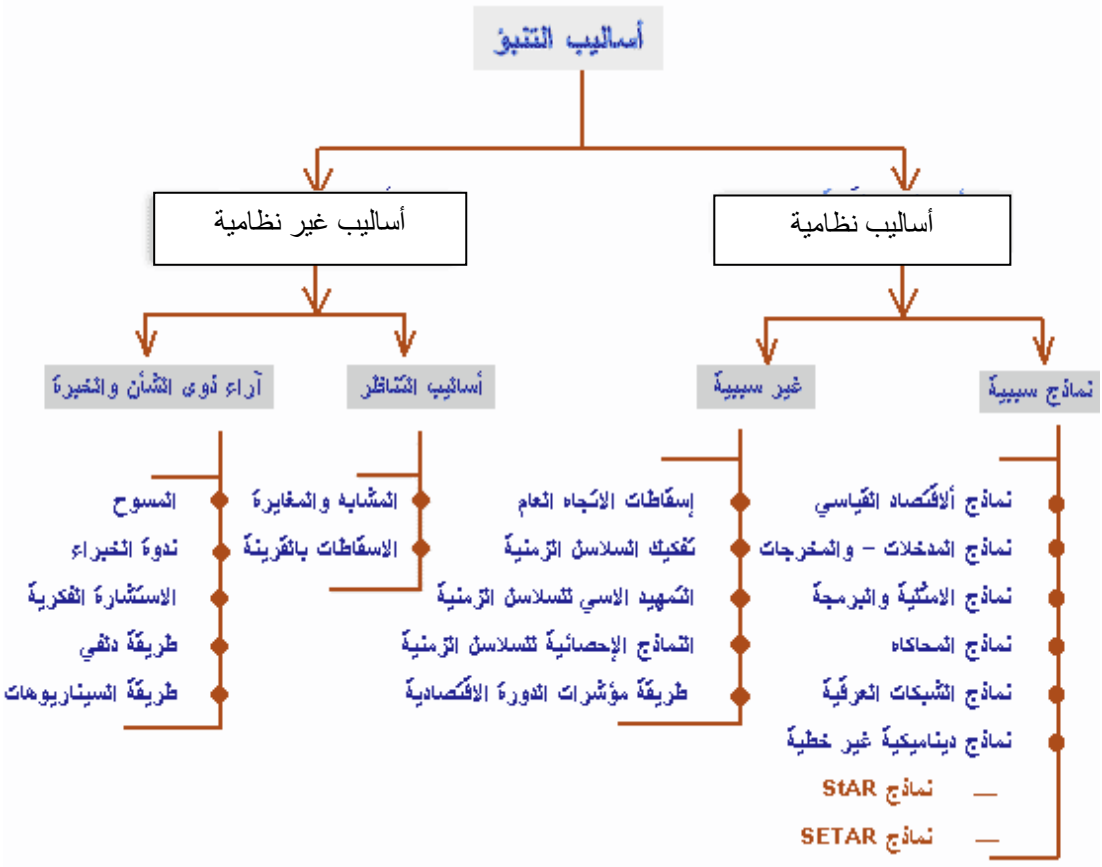

المصدر :
ARAB- API KOUITE (02/02/2006),http: // WWW.arab-api.org/course 4/c4-2.htm

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

يتضمن مدى تحقق الفرضيات القياسية عند تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي يقوم بها الباحث في بناء النموذج القياسي، حيث يتم فيها التأكد من مدى صلاحية النموذج المقدر لأغراض التحليل الاقتصادي والتنبؤ، وذلك بعد تقييمه من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية التي تهدف إلى التأكد من مدى تحقق الشروط الإحصائية والقياسية لطريقة المربعات الصغرى العادية، وبالتالي الحصول على مقدرات جيدة تتمتع بالخصائص المرغوبة، والتي تسمح لنا بتفسير العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة X.[1]

2-1 الانحدار المتعدد :

يعتبر نموذج الانحدار البسيط غير كاف في أغلب الدراسات التطبيقية، لأن الظاهرة الاقتصادية عادة ما تتأثر بأكثر من متغير مستقل، لذلك يلجأ الباحث إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد الذي يتضمن متغير تابع واحد ومتغيرين مستقلين أو أكثر، ويسمى نموذج الانحدار الخطي المتعدد إذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة خطية، ونموذج الانحدار غير الخطي المتعدد إذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة علاقة غير خطية.

1/2- الانحدار الخطي المتعدد :

1/1/2- نموذج الانحدار الخطي المتعدد[2] :

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$$

حيث: Y: المتغير التابع المستقل المراد تفسيره أو التنبؤ بقيمه، $(X_1, X_2, X_3.....)$: المتغيرات المستقلة المفسرة للمتغير التابع، n: حجم العينة، ε: الخطأ العشوائي الذي يمثل المتغيرات الأخرى المؤثرة في المتغير التابع والتي لم يتضمنها النموذج.

وفي حالة k متغير مستقل كما يلي :

$$Y_i = \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + ... + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$$

$$Y_i = \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{ji} + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$$

أما في الصيغة المصفوفية فيكتب كما يلي : $Y = X\beta + \varepsilon$

$$Y = \begin{pmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ Y_n \end{pmatrix}_{(n\times 1)} , \quad X = \begin{pmatrix} X_{11} & X_{21} & \cdots & X_{k1} \\ X_{12} & X_{22} & \cdots & X_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ X_{1n} & X_{2n} & \cdots & X_{kn} \end{pmatrix}_{(n\times k)} , \quad \beta = \begin{pmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix}_{(k\times 1)} , \quad \varepsilon = \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}_{(n\times 1)}$$

2/1/2- فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يجب أن تتحقق مجموعة من الفرضيات حتى يكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد صالح للاستخدام.

3/1/2- مراحل بناء النموذج القياسي (النموذج الخطي البسيط):

1-3-2 تقدير النموذج : يقصد بتقدير النموذج

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية (عمان: دار الشروق، 1997) ص 519.

[2] مرمون منصور، مرجع سبق ذكره، ص 165 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أ) تقدير β: نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للحصول على :

$$Min\sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{Y}_i\right)^2$$

$$e_i = Y_i - \hat{Y}_i \qquad i = 1.....n$$

$$Min\sum_{i=1}^{n}\left(Y_i - \hat{Y}_i\right)^2 = Min\left(Y - \hat{Y}\right)\left(Y - \hat{Y}\right) = Min\, e'.e$$

نشتق بالنسبة لـ $\beta_0, \beta_1 . \beta_2$ معدلات الانحدار الجزئية لنحصل على أن تكون هذه المشتقات معدومة و هذا للحصول على تقدير معلمات النموذج :

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_i X_{1i} Y_i . \sum_i X^2{}_{2i} - \sum_i X_{2i} \sum_i Y_i . \sum_i X_{1i} . X_{2i}}{\sum_i X^2{}_{1i} . \sum_i X_{2i}^2 - \left(\sum_i X_{1i} X_{2i}\right)^2} \qquad \text{.....} \quad (11)$$

$$\hat{\beta}_2 = \frac{\sum_i X_{2i} Y_i . \sum_i X^2{}_{1i} - \sum_i X_{1i} \sum_i Y_i . \sum_i X_{1i} . X_{2i}}{\sum_i X^2{}_{1i} . \sum_i X_{2i}^2 - \left(\sum_i X_{1i} X_{2i}\right)^2} \qquad \text{.....} \quad (12)$$

$$\hat{\beta}_0 = \overline{Y} - \hat{\beta}_1 \overline{X}_{1i} - \hat{\beta}_2 \overline{X}_{2i}$$

نسمي $\hat{\beta}_2 . \hat{\beta}_1 . \hat{\beta}_0$ معالم دالة الانحدار الجزئية حالة نموذج ذو متغيرين مستقلين أو دالة الانحدار المتعدد حالة نموذج معلمة .

ب) تقدير التباين المجهول σ^2:

لدينا فرضية واحدة تنص على أن $V(\varepsilon) = \sigma^2 I_n$ في $Y = X\beta + \varepsilon$ النموذج القياسي نلاحظ أن σ^2 مجهول و يجب أن نقدره تقديرا :

- حالة دالة البسيطة $(Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_i + \varepsilon_i)$ التقدير الذي نستخدمه لـ σ^2 هو :

$$\hat{\sigma}^2 = s^2 = \frac{\sum_1^n e_i}{n-2}$$

حيث : n : عدد المشاهدات
2 : عدد المعالم المقدرة
n-1 : عدد درجات الحرية

- حالة دالة الانحدار المتعدد أيضا نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للتقدير $\beta_{(k\times 1)}$ عدد المعالم n عدد المشاهدات نجد في الأخير تقدير التباين المجهول :

$$\hat{\sigma}^2 = s^2 = \frac{e'e}{n-k} : \quad \text{حيث} \quad E\left(\hat{\sigma}^2\right) = \frac{E(e'e)}{n-k} = \sigma^2$$

(n-k) درجات الحرية

2-3-2 تقييم النموذج :

أ)- اختبار التوفيق :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أ)1 - معامل التحديد المتعدد (R^2):

يستعمل هذا المعامل عند متابعة التحليل الكلي الذي يدرج حد متعدد التحديد المعامل الذي يستعمل مرفق الاستقلال الكلي الذي يسمح بتحليل التباين الطريقة المستعملة في النموذج الخطي البسيط: $TSS=ESS+RSS$

لدينا النموذج الخطي المتعدد : $Y_i = \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \beta_3 X_{3i} + ... + \beta_k X_{ki} + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$

$$Y_i = \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{ji} + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$$

فيكون :

$$R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = \frac{\hat{\beta}_1 \sum x_{1i} y_i + \hat{\beta}_2 \sum x_{2i} y_i + ... + \hat{\beta}_k \sum x_{ki} y_i}{\sum y_i^2}$$

حيث : $y_i = Y_i - \overline{Y} \quad , \quad x_{ji} = X_{ji} - \overline{X}_j \qquad \forall j = 1.....k \, , \forall i = 1.....n$

عندما : $R^2 = 0$ يعني معادلة الانحدار لا تفسر أي جزء من Y.

$R^2 = 1$ يعني أن كل النقاط تقع على خط الانحدار.

أ)2- معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$):

يعتمد المعامل المصحح (كمقياس جودة التوفيق) عندما نريد صعوبة في اختيار النموذج الخطي (Y) المتعلق بالتغيرات المستقلة (Xk,...,X2) عندما نريد عدد كبير من المتغيرات المستقلة أي نموذج خطي متعدد.

يعطى التباين المصحح $\overline{R}^2$ بالعلاقة : $\overline{R}^2 = 1 - \frac{RSS/(n-k)}{TSS/(n-1)}$

حيث: n: عدد المشاهدات ، k : عدد المعالم المقدرة. وتسمى $\overline{R}^2$ بمعامل التحديد المصحح.

$$\overline{R}^2 = 1 - (1 - R^2)\frac{(n-k)}{(n-1)}$$

من خصائص $\overline{R}^2$ مقارنة بـ R^2 أن :

1. $R^2 \geq \overline{R}^2$ دائما $k > 1$
2. $R^2 = \overline{R}^2$ دائما $k = 1$
3. $\overline{R}^2$ يمكن أن يأخذ قيما سالبة .

كلما كان حجم العينة n كبيرا فإن $\overline{R}^2$ يقترب من R^2 كلما كان حجم العينة المستخدمة كبيرا بالنسبة لعدد المعالم المستقلة $(n \geq k)$ فإن $\overline{R}^2$ يقترب من 1 أكثر فأكثر، أي أن $\overline{R}^2$ يعطي تقديرا أحسن لمعامل التحديد R^2 كلما كان عدد المشاهدات كبيرا.

ب)اختبارات المعنوية :

يعتبر اختبار كل من المعالم الهيكلية للنموذج الخطي المتعدد اختبارا فرديا في إطار اختبار المعالم المقدرة للنموذج الخطي البسيط، أما اختبار التباين فإنه يتم كما يلي :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$\begin{cases} Var(\hat{\beta}_1) = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \dfrac{\sum X_{i2}^2}{\sum X_{i1}^2 \sum X_{i2}^2 - (\sum X_{i1} X_{i2})^2} \\ Var(\hat{\beta}_2) = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 \dfrac{\sum X_{i1}^2}{\sum X_{i1}^2 \sum X_{i2}^2 - (\sum X_{i1} X_{i2})^2} \end{cases}$$

ي عادة ليست β_0 هو الحد الثابت الذي يمثل القيمة المتوسطة للمتغير التابع Y عندما تكون المتغيرات المستقلة معدومة.

بما أن σ_ε^2 مجهول فإن تباين البواقي s^2 يستخدم كتقدير غير متحيز لتباين الأخطاء العشوائية $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$:

$$s^2 = \hat{\sigma}_\varepsilon^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-k}$$

حيث: n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة

نحصل على تقدير $\hat{\sigma}_\varepsilon^2$ نعوض قيمته في تباين المتغير التابع المقدر لكل من $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_0$:

$$\begin{cases} S^2_{b1} = \dfrac{\sum e_i^2}{n-k} \dfrac{\sum X_{i2}^2}{\sum X_{i1}^2 \sum X_{i2}^2 - (\sum X_{i1} X_{i2})^2} \\ S^2_{b2} = \dfrac{\sum e_i^2}{n-k} \dfrac{\sum X_{i1}^2}{\sum X_{i1}^2 \sum X_{i2}^2 - (\sum X_{i1} X_{i2})^2} \end{cases}$$

كلما كان S^2_{b1} و S^2_{b2} صغيرين دل ذلك على دقة المقدرات المعيارية للتقديرات.

1- اختبار التوزيع t (أ

يعتمد التوزيع t على التوزيع الطبيعي المعياري:

$$t = \frac{N(0,1)}{\sqrt{\chi^2_{n-k}/(n-k)}} = \frac{\dfrac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}}}{\sqrt{\dfrac{(n-k)\hat{\sigma}_\varepsilon^2}{\sigma_\varepsilon^2} \Big/ (n-k)}}$$

ومنه نتائج الاختبار:

$$t = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{\sigma_\varepsilon \sqrt{a_{jj}}} = \frac{\hat{\beta}_j - \beta_j}{SE(\hat{\beta}_j)} \sim t_{n-k} \qquad \ldots\ldots\ldots(13)$$

تساعد اختبارات فيشر الباحث الاقتصادي على اتخاذ القرار المناسب بشأن جودة توفيق النموذج القياسي المقدر، حيث تسمح اختبارات t بتحديد معنوية كل معلمة β_j على حدى، أما اختبار فيشر فيسمح بتحديد معنوية النموذج ككل، وذلك بمقارنة القيمة المحسوبة لكل من t_t و F_t مع القيمة المجدولة (النظرية) عند مستوى معنوية معين وبدرجات حرية معينة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على أن المعلمة المقدرة غير معنوية أو أن النموذج غير معنوي[2].

2- اختبار التوزيع F (أ

يستعمل اختبار فيشر لاختبار المعنوية الكلية للنموذج أو التباين المفسر، وهو يقيس مدى ملائمة النموذج المقدر للبيانات المشاهدة:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 167.

[2] محمد شيخي، مرجع سابق، ص 201.

$$F_{k-1,n-k}=\frac{\sum_{i=1}^{n}(\hat{Y}_i-\bar{Y})^2/(k-1)}{\sum_{i=1}^{n}e_i/(n-k)}=\frac{\sum_{i=1}^{n}\hat{y}_i^{\,2}/(k-1)}{\sum_{i=1}^{n}e_i/(n-k)}=\frac{R^2/(k-1)}{(1-R^2)/(n-k)}$$

حيث : n عدد المشاهدات و k عدد المعالم المقدرة بما فيها الحد الثابت و n-k درجات الحرية و k-1 درجات البسط.

$$\begin{cases} H_0:\beta_1=\beta_2=.....=\beta_j=.....=\beta_k=0 \\ H_1:\exists\beta_j\neq 0 \quad j=1.....k \end{cases}$$

(يوجد على الأقل معلمة واحدة لا تساوي الصفر معنويا)

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F المجدولة عند مستوى معنوية يقبل الفرض البديل القائل بأن النموذج ككل معنوي أي أن R^2 المتحصل عليه مختلف عن الصفر.

يستخدم هذا الاختبار للتنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع.

المطلب الثاني: مشاكل الدراسة القياسية

عند القيام بعملية التقدير نتحصل على نتائج قد لا تكون مرضية من الناحية الإحصائية أو القياسية وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر - والتي تعد من أهم مشاكل الدراسة القياسية - ما يلي :

- مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية
- مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء العشوائية
- مشكلة التباين المشترك بين المتغيرات المستقلة

2-1 مشكلة الارتباط الذاتي :

يقصد بالارتباط الذاتي وجود علاقة بين القيم المتتالية للمتغير العشوائي أو بين الأخطاء العشوائية المتتالية للنموذج القياسي، فالارتباط الذاتي يعني أن القيمة الحالية للمتغير العشوائي تعتمد على قيمته السابقة.

ويمكن التمييز بين نوعين من الارتباط الذاتي هما الارتباط من الدرجة الأولى والذي يكون بين الأخطاء العشوائية المتتالية مباشرة، والارتباط من الدرجة الثانية والذي يكون بين الأخطاء العشوائية المتتالية بفاصل زمني واحد، ويمكن التمييز بين نوعين من الارتباط الذاتي هما الارتباط من الدرجة الأولى والذي يكون بين الأخطاء العشوائية المتتالية مباشرة:

$$u_t=\rho u_{t-i}+\varepsilon_t \qquad -1\le\rho\le+1 \qquad t=1.....n$$

حيث أن u : قيمة الحد العشوائي الحالية .

u_{t-1} : قيمة الحد العشوائي الفترة السابقة.

ε : الحد العشوائي.

ρ : معامل الارتباط من الدرجة الأولى.

n : عدد المشاهدات.

أما الارتباط من الدرجة الثانية فيكون بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية:

$$u_t=\rho_1 u_{t-i}+\rho_2 u_{t-2}+\varepsilon_t \qquad -1\le\rho\le+1 \qquad t=1.....n$$

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

. ثانيا القيمة الساقطة للبواقي العشوائي بعد ترتيبها تصاعديا كما يلي :

1. إذا كان $\rho < 0$ فإن الارتباط الذاتي موجب.
2. إذا كان $\rho > 0$ فإن الارتباط الذاتي سالب.
3. إذا كان $\rho = 0$ فإن الارتباط الذاتي = 0 (عدم وجود ارتباط ذاتي).
4. إذا كان $\rho = \pm 1$ فإن الارتباط الذاتي تام.

ويرى البعض أن الاختبار الأمثل لمشكلة الارتباط الذاتي في النماذج القياسية للنموذج الاقتصادي هو الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد معاملات النموذج المقدرة وحجم العينة المستخدمة في تحديد القيم الحرجة للاختبار:

اختبار داربن واتسون (Durbin et Watson) :

يستعمل هذا الاختبار للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى من النموذج: $u_t = \rho u_{t-i} + \varepsilon_t$

ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين:

فرضية العدم $\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \end{cases}$

الفرضية البديلة $\begin{cases} H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$

ولاختبار هذه الفرضيات نحسب إحصائية داربن واتسون DW التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2} \quad \text{أي} \quad DW \cong 2(1-\rho)$$

حيث : $0 < DW < 4$ فإن $\rho = 0$ أي عدم وجود ارتباط ذاتي $DW \cong 2$.

الشكل رقم (18) : مناطق القبول والرفض لاختبار داربن واتسون

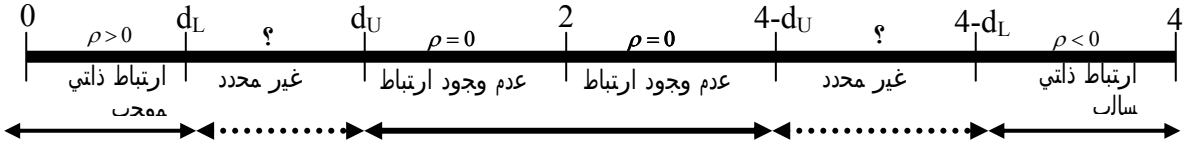

المصدر: REGIS BOURBONNAIS, Op-cit, p223.

ويمكن الاعتماد على النموذج القياسي المقدر لاختبار DW كالتالي :

- إذا كان $DW < d_L$ أي $DW > 4 - d_L$ يرفض H_0 .
- إذا كان $4 - d_U > DW > d_U$ يقبل H_0 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- إذا كان $4-d_U \le DW \le d_U$ أو $4-d_L \le DW \le d_L$ فإن الاختبار غير محدد ولا يمكن اتخاذ أي قرار.

2-2 مشكلة الارتباط الذاتي المتعدد (التعدد الخطي):

عندما يكون ارتباط عدد من المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المتعدد المتغيرات عالي جدا فإن التقدير يكون معنوي لكن أن R^2 قد يكون منخفض وهذا يعود إلى وجود تعدد خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المتعدد المتغيرات .

ومن بين الطرق المستعملة لاختبار وجود التعدد الخطي نجد :

أ / طريقة التحليل الترافدي لـ Frisch :

تعتمد هذه الطريقة على تقدير النموذج القياسي المتعدد المتغيرات المستقل عن طريق المربعات الصغرى العادية ثم حساب محددة المصفوفة الارتباط لهذه المتغيرات المستقلة ثم تحديد مدى التعدد الخطي من عدمه فيما بعد من خلال النتائج التي يعطيها برنامج الإعلام الآلي المستعمل في التقدير (محددة المصفوفة الارتباط لهذه المتغيرات المستقلة R^2).

ب / اختبار Klein Test :

حسب اختبار Klein فإن وجود الارتباط المتعدد في النموذج يكون مقبول إذا كان مربع معامل الارتباط البسيط بين متغيرين مستقلين أقل من معامل التحديد المتعدد الخطي أي :

$$R^2_{X1\,X2} \quad \geq \quad R^2_{Y.X1\,X2}$$

حيث : $R^2_{X1\,X2}$ معامل التحديد الخطي بين X_1 و X_2 المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المتعدد الخطي $R^2_{Y.X1\,X2}$ معامل التحديد للمعادلة الانحدار $(Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \varepsilon)$.

في حالة النموذج القياسي العام المتعدد المتغيرات

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \ldots\ldots\ldots + \beta_K X_K$$

فإن التعدد الخطي يكون : إذا كان : الارتباط البسيط < الارتباط المتعدد أي :

$$R^2_{X1\,X2} \quad \geq \quad R^2_{Y.X1\,X2X3\ldots\ldots\ldots X_K}$$

يعاب على اختبار Klein أن معيار الاختبار غير دقيق لأنه قد تكون العلاقة الخطية بين متغيرين مستقلين في النموذج القياسي المتعدد المتغيرات ضعيفة لكن العلاقة الخطية بين متغير مستقل ومجموعة المتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المتعدد المتغيرات قوية جدا وهذا ما يعرف بالارتباط المتعدد البسيط بين متغيرين مستقلين في النموذج القياسي المتعدد المتغيرات.

ج / اختبار فارار- غلوبر Farrar-Glauber :

يتبع التعدد الخطي Farrar-Glauber الخطوات التالية[1]:

1. حساب مربعات معاملات الارتباط المتعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة بالنسبة لكل متغير مستقل R_j^2 .

[1] تومي صالح مرجع سبق ذكره ، ص 190.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2. اختبار المعنوية الاحصائية لمعاملات الارتباط المتعدد باستخدام التوزيع F كما يلي :

$$F_{k-1,n-k} = \frac{R_j^2/(k-1)}{(1-R_j^2)/(n-k)} \sim F_{k-1,n-k} \quad \ldots\ldots\ldots(14)$$

نختبر الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : R_j^2 = 0 \\ H_1 : R_j^2 \neq 0 \end{cases}$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لدرجة الحرية x_j المتعدد المرتبط بأي متغير H_1 المقبولة نرفض الفرضية H_0 المقبولة أي أن معامل الارتباط المتعدد لا يختلف عن الصفر بالنسبة لمتغير x_j.

أما أسباب وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد فهي :

- عدم توفر مصادر أخرى للبيانات العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة .
- توجه العينة المختارة من المجتمع الاحصائي نحو البيانات السنوية المتقاربة كما أن التعدد في المتغيرات المستقلة (التفسيرية) يؤدي إلى صعوبة العملية الحسابية أن يقترب معلومات المصفوفة للنموذج.

3-2 مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء :

تحدث مشكلة عدم تجانس التباين (HETEROSCEDASTICITY) عندما تتساوى قيم التباين للأخطاء العشوائية المقدرة من خلال الانحدار البسيط HOMOSCEDASTICITY [ ] $Var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2 \quad ,\forall i = 1.....n$.

يوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغير التابع Y والمتغير المستقل X حالة عدم تجانس التباين للأخطاء العشوائية المقدرة من خلال الانحدار البسيط ويعتمد على أن تباين حد الأخطاء يتزايد مع تزايد قيم X :

شكل رقم (19)

تجانس تباين الأخطاء في نموذج الانحدار البسيط

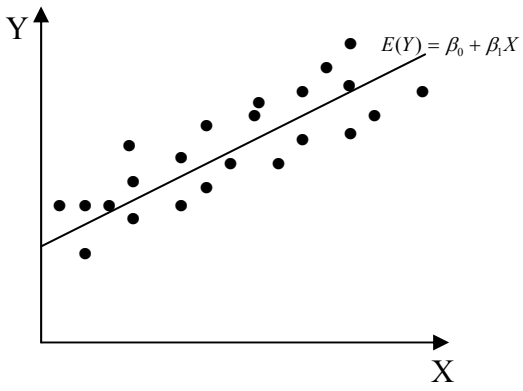

شكل رقم (20)

عدم تجانس تباين الأخطاء في نموذج الانحدار البسيط

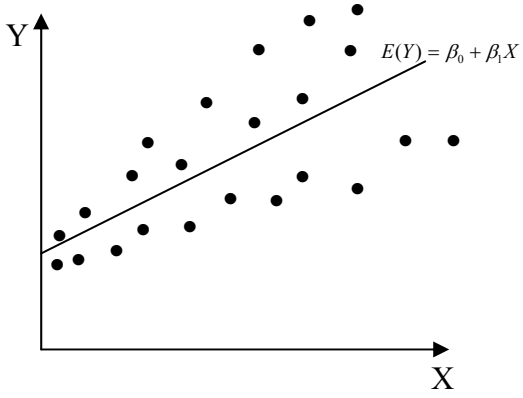

المصدر: عبد الحميد عبد المجيد البلداوي مرجع سبق ذكره ، ص 530.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$(E(\varepsilon_i^2) \neq \sigma^2 \quad ,\forall i = 1.....n)$ أن زيادة X تؤدي إلى زيادة تباين حد الخطأ.

ومن أهم الطرق المستخدمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء العشوائية ما يلي:

1. تبقى الطريقة العلمية المتبعة في الكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين هي الاعتماد على طبيعة البيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة.
2. تصبح التباينات (Covariance) المشتركة بين المتغيرات العشوائية المتعلقة بحد الخطأ العشوائي غير متساوية، وبالتالي فإن اختبار T و F تصبح غير دقيقة أي غير ملائمة.
3. بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المتغيرات العشوائية المتعلقة بحد الخطأ العشوائي غير متساوية، إلا أنها تكون غير متحيزة، وما يعاب على هذه التنبؤات هو أنها تكون غير فعالة.

وهناك عدة اختبارات لتباين حد الخطأ العشوائي نذكر منها ما يلي:

أ/ اختبار بارك Park Test :

النموذج المقدر: $y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i \qquad i = 1.....n$

يعتمد اختبار Park على اختبار HETEROSCEDASTICITY:

1. تقدير النموذج المقدر: $\hat{Y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 X_i$ والحصول على القيم المقدرة، ثم حساب البواقي أي القيم المقدرة لحد الخطأ (e_i) كما يلي: $e_i = Y_i - \hat{Y}_i$.
2. انحدار $Ln\, e_i^2$ على $Ln\, X_i$ فينتج ما يلي:

$$Ln\, \hat{e}_i^2 = \hat{a} + \hat{b} LnX_i$$

3. حساب القيمة المعيارية لاختبار T بالنسبة لـ $\hat{b}$ كما يلي:

$$T(\hat{b}) = \frac{\hat{b}}{SE(\hat{b})} \qquad ,SE(\hat{b}) = \sqrt{Var(\hat{b})} \quad ,Var(\hat{b}) = \frac{\hat{\sigma}^2}{\sum x_i^2}$$

4. حساب القيمة الجدولية [عند درجة حرية n-k ومستوى معنوية معطى].
5. مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولية: فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض الفرض البديل القائل بأن $\hat{b} \neq 0$ ويدل على وجود مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ.

ب/ اختبار جولدفيلد- كوانت Goldfeld-Quandt Test:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 439.

يبين الجدول الموالي نتائج تقسيم العينة إلى مجموعتين جزئيتين من أجل تطبيق اختبار Goldfeld-Quandt للتجانس على نموذج الدراسة، حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين جزئيتين من مدة تساوي $(\frac{40-3}{2}+1)$ سنة لكل منهما، وذلك بعد حذف 3 سنوات من العينة الكلية، وكانت النتائج كما يلي :

1. حساب معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لكل مجموعة جزئية.
2. ترتيب المشاهدات ترتيبا تصاعديا.
3. تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات جزئية : n_1 . n_2 . n_3.
4. تقدير معادلة الانحدار للمجموعة الجزئية الأولى والثالثة على التوالي واستخراج مجموع مربعات البواقي لكل منهما.
5. حساب القيمة الإحصائية F كما يلي : $\hat{F} = \frac{\sum e_{2i}^2}{\sum e_{1i}^2}$
6. حساب درجات الحرية (DF) : $DF = \frac{N - M - 2K + 1}{2}$

حيث k : عدد المتغيرات المستقلة M : عدد المعلمات المستبعدة.

7. حساب القيمة الاحتمالية F عند درجات الحرية المحسوبة سابقا ومستوى معنوية معين.
8. مقارنة القيمة الاحتمالية F المحسوبة مع القيمة الجدولية F :

- فإذا كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية التي يقع البديل القائل بوجود التباين.
- أما إذا كانت F المحسوبة أصغر من F الجدولية التي يقع فرض العدم.

[1] أنظر جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص 440.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الثاني: بناء النموذج

تم الاعتماد في بناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي أظهرت الدراسة النظرية أهميتها في التأثير على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2005 و ذلك بالاعتماد على تقنيات الاقتصاد القياسي و الأساليب الإحصائية و الرياضية المناسبة .

و فيما يلي معالجة لمختلف المراحل التي مر بها بناء النموذج و ما يقوم عليه كل مرحلة.

المطلب الأول : صياغة و تقدير النموذج

1-1 صياغة النموذج:

لصياغة النموذج القياسي الخاص بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2005 و الذي يأخذ بعين الاعتبار أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة في الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال هذه الفترة، اعتمدنا على منهجية الاقتصاد القياسي التي تقوم على أساس الاعتماد على النظرية الاقتصادية و الملاحظة الإحصائية و القياس الاقتصادي.

و فيما يلي البدايات الأولى التي استعنا بها في صياغة النموذج:

1. متغيرات النموذج (I): يعتبر اختيار متغيرات النموذج من أهم و أصعب المراحل التي تواجه الباحث في بناء النموذج القياسي، و ذلك لأن هذه المرحلة تتطلب دراسة نظرية و تطبيقية معمقة للظاهرة المدروسة، و بالنسبة لدراستنا هذه فقد كان اختيارنا لمتغيرات النموذج بعد دراسة نظرية و تطبيقية لمختلف المتغيرات التي لها تأثير على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 2005 و التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني.
2. حقوق الملكية على البضائع المستوردة (CIF): تعتبر الديون المستحقة على البلد و التي تتطلب تسديدها بالعملة الأجنبية من أهم العوامل المؤثرة على الصادرات خارج المحروقات.
3. التكاليف الثابتة (CT): تعتبر التكاليف الثابتة من أهم العوامل المؤثرة على الصادرات خارج المحروقات و تشمل تكاليف التسيير و الصيانة و الإهتلاك...).
4. ديون البنك على المقترضين (DIF): تعتبر الديون المستحقة للبنك على المقترضين من أهم العوامل المؤثرة على البنك.
5. ديون البنك على العملاء (DCL): تعتبر الديون المستحقة للعملاء على البنك أي حسابات دائنة للزبائن.
6. تكاليف الإرادية (RE): تعتبر التكاليف الإرادية المتعلقة بالتسيير المالي العادي و عمليات الإرادية و الإرادية المتعلقة بالتسيير.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

7. عدد عمال البنوك (NCI): يمثل حجم التعامل مع البنوك من طرف الأفراد والشركات صناعية...
8. معدل التضخم (INF): يقصد به ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.
9. الكتلة النقدية (M): يقصد بها حجم النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني.

تعتبر سنة 2005 سنة بداية تطبيق اتفاقية بازل 1 التي تم توقيعها سنة 1992 من طرف الدول المتقدمة بهدف تدعيم وتقوية الجهاز المصرفي العالمي، وتعتبر سنة 2011 سنة فترة التأهيل الممنوحة للبنوك من أجل تطبيق مقرراتها بصورة كاملة.

إن ما يميز الجزائر عن باقي الدول المستقرة أن الجزائر تحتكم على احتياطات صرف معتبرة تقلل من احتمالات التعرض لأزمات مالية، كما أن الجزائر تتميز بوجود حالة من الاستقرار في عدد البنوك العاملة في السوق المصرفية الجزائرية، أين تستقر أسعار الفائدة على أسعار البترول.

كما أن الصدمات المالية التي اعتمدنا عليها في البيانات هي : الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي انتقلت إلى الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض (أسعار البترول) والتي انعكست على الاقتصاد الجزائري :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

جدول رقم (06) البيانات المستعملة في الدراسة

	حجم الاستثمار	حجم البنوك على الأساس المالية	النتاج الكلية	دين البنوك على العائلات	إيرادات الكلية	عدد البنوك	معدل التضخم	الكتلة النقدية
1992	361.363.089	350.000.000	8.962.114	260.733.528	15.190.596	387	30.97	369.700.000.000
1993	629.073.936	150.240.230	31.881.000	934.740.830	44.213.000	929	21.62	446.500.000.000
1994	1.946.765.043	772.412.068	94.152.000	1.521.925.944	233.408.000	1490	31.68	476.000.000.000
1995	1.912.616.224	1.257.633.376	290.852.289	1.952.604.050	380.877.049	2736	28.42	519.100.000.000
1996	2.834.586.979	1.576.001.270	413.050.873	2.231.229.865	442.276.349	4111	20.33	589.100.000.000
1997	5.335.454.337	1.019.274.165	630.789.749	3.924.645.836	770.329.362	4276	6.06	672.800.000.000
1998	7.474.945.427	691.496.066	641.585.547	4.892.000.996	806.597.515	4649	6.23	813.700.000.000
1999	8.235.134.551	204.662.152	777.381.771	5.389.503.753	980.777.536	5039	2.16	976.500.000.000
2000	8.679.381.891	1.196.430.463	1.456.559.802	6.967.355.736	1.620.013.287	5941	0.69-	1.010.000.000.000
2001	14.430.778.153	469.245.026	1726.275.557	9.492.101.137	1.865.802.722	5792	3.51	1.238.500.000.000
2002	12.800.230.523	7.499.501.844	1.236.431.611	13.661.072.882	1.558.684.931	6779	2.25	1.416.300.000.000
2003	23.612.196.505	592.317.664	1.901.021.700	18.187.221.216	2.295.046.977	10479	3.47	1.631.000.000.000
2004	23.570.503.473	993.433.158	2.200.442.520	20.968.853.206	2.770.834.733	18560	4.58	2.160.500.000.000
2005	27.724.321.698	1.042.223.060	25.979.890.390	21.819.905.519	3.446.016.336	24682	1.92	2.422.700.000.000

المصدر: - بنك الجزائر

- الديوان الوطني للإحصاء

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

على الرغم من أن الجزائر يتبنى سياسة الاستثمار العمومي منذ بداية سنوات الـ 2000 إلا أن هذه السياسة لم تعرف تطبيقا حقيقيا إلا بداية من سنة 2001 حيث تم إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

وعليه فإن الشكل العام لدالة الاستثمار التي تعتمد عليها أغلب الدراسات التطبيقية في تقدير دالة الاستثمار العمومي و التي سنعتمد عليها في دراستنا هذه هي كالتالي :

$$I = B_0 + B_1 CIF + B_2 CT + B_3 DC + B_4 DIF + B_5 NCI + B_6 INF + B_7 M + B_8 RE + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(15)$$

2-1 تقدير النموذج :

سنحاول من خلال دراستنا هذه تقدير معادلة دالة الاستثمار العمومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1992 و 2005 و ذلك باستخدام الطريقة القياسية البسيطة المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى العادية و ذلك بالاستعانة ببرنامج "EViews" الذي توفر فيه الإمكانيات اللازمة لتقدير النموذج.

1/2 دراسة السببية :

قبل تقدير النموذج الذي ارتأينا إليه سابقا (الاستثمار العمومي و التكوين الرأسمالي الثابت) سنقوم بدراسة السببية (العلاقة السببية - Feedback) بين متغيرات الدراسة و ذلك للتأكد من وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

فعندما نريد اختبار السببية في الجزائر بين الاستثمار العمومي (I) و حقوق البنوك على القطاع الخاص (CIF) فإننا نقدر المعادلتين التاليتين:

$$I_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n_1} \beta_i I_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_2} \varphi_i CIF_{t-i} + \mu_{1t} \quad \ldots\ldots\ldots(16)$$

$$CIF_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{n_3} \omega_i CIF_{t-i} + \sum_{i=1}^{n_4} \theta_i I_{t-i} + \mu_{2t} \quad \ldots\ldots\ldots(17)$$

بالاعتماد على "EViews" نجد أن عدد الأبطاء الزمنية تساوي 2 (Lags= 2) 2 على النتائج التالية :

الشكل رقم (21): نتائج اختبار السببية لجرانجر في الاستثمار ومخزون البنوك على القطاع المالي

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/15/06 Time: 15:58
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
CIF does not Granger Cause I	12	8.62028	0.01294
I does not Granger Cause CIF		8.01925	0.01546

المصدر : من إعداد الطالب.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- اختبار الفرضية: $H_0: \sum_{i=1}^{2}\varphi_i = 0$

لدينا $F_c = \frac{\left(\sum \hat{\varepsilon}_{1t}^2 - \sum \hat{\mu}_{1t}^2\right)/n_2}{\sum \hat{\mu}_{1t}^2/(n-k)} = 8.62$ أكبر من $F_t = 3.63$ عند مستوى معنوية 5% وهذا للبسط 4 وللمقام 9. نرفض $H_0: \sum_{i=1}^{n_2}\varphi_i = 0$ ونقبل الفرض البديل $H_1: \sum_{i=1}^{n_2}\varphi_i \neq 0$ أي أن حقوق البنك على الودائع لها تأثير معنوي على الاستثمار.

- اختبار الفرضية: $H_0': \sum_{i=1}^{n_4}\theta_i = 0$

لدينا $F_c = 8.01$ أكبر من $F_t = 3.63$ نرفض $H_0': \sum_{i=1}^{n_4}\theta_i = 0$ ونقبل الفرض البديل $H_1': \sum_{i=1}^{n_4}\theta_i \neq 0$ أي أن حقوق البنك على الودائع لها تأثير معنوي على الاستثمار.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي (أنظر الملحق):

الجدول رقم (07) نتائج اختبار لجرانجر للاستثمار والمتغيرات المفسرة

الرقم	الاختبار	النتيجة
01	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار والتضخم المالي	لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار والتضخم
02	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار -- ودائع البنك العمومي	ودائع البنك العمومي تسبب الاستثمار و الاستثمار لا يسبب الودائع .
03	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار و عدد عملاء البنك .	عدد العملاء يسبب الاستثمار و الاستثمار لا يسبب عدد العملاء .
04	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار و ديون البنك المالي	لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار و ديون البنك المالي.
05	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار و معدل التضخم	لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار و معدل التضخم.
06	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار و الكتلة النقدية	لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار و الكتلة النقدية.
07	اختبار السببية لجرانجر للاستثمار و المردودية المالية	المردودية المالية تسبب الاستثمار و الاستثمار يسبب المردودية المالية

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2/2- تقدير النموذج:

بعد دراسة السببية بطريقة جرانجر و اختبار الصدمات العشوائية تقدير معالم النموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها من الأساليب القياسية المعتمدة دائما على برنامج EViews حصلنا على النتائج التالية :

الشكل رقم (22): نتائج الاختبار

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/07/06 Time: 23:58
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.01E+08	3.66E+09	-0.027611	0.9790
CIF	-0.535929	0.283425	-1.890905	0.1172
CT	-0.424580	8.489505	-0.050012	0.9620
DCL	0.818675	0.390747	2.095152	0.0903
NCI	-183972.4	408388.0	-0.450484	0.6712
DIF	2.061188	3.400403	0.606160	0.5709
INF	-60757.42	66937307	-0.000908	0.9993
M	0.001588	0.007908	0.200802	0.8488
RE	3.383944	9.505151	0.356012	0.7364

R-squared	0.989680	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.973167	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.51E+09	Akaike info criterion	45.36628
Sum squared resid	1.14E+19	Schwarz criterion	45.77710
Log likelihood	-308.5639	F-statistic	59.93465
Durbin-Watson stat	2.704045	Prob(F-statistic)	0.000153

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال كتابة نموذج الانحدار المتعدد على الشكل التالي :

$$\hat{I} = -101000000 - 0.535929CIF - 0.424580CT + 0.818675DCL - 183972.4NCI + 2.061188DIF - 60757.42INF + 0.001588M + 3.383944RE \quad \ldots\ldots\ldots(18)$$

المطلب الثالث : تقييم النموذج

بعد مرحلة تقدير النموذج القياسي يجب علينا المرور إلى مرحلة اختبار أي نموذج قياسي:

2-1 اختبار النموذج:

كما أشرنا سابقا فان عدد المتغيرات من النموذج على أحصائيا.

1- اختبار معنوية المقدرات:

من اختبار الأول : $H_0 : B_j = 0$ ($j = 0 \ldots\ldots 8$) نستعمل اختبار ستودنت.

اختبار معنوية معامل CIF ($H_0 : B_1 = 0$):

لدينا من الجدول أن القيمة المسجلة في: $t_c = -1.89$ أكبر من القيمة المقابلة من القيمة الجدولية (1.96) فإن B_1 معنوي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

?رصيد القدرة الشرائية على المعنوية لنا سبق لنا كتب التالي ملخص النتائج

الجدول رقم (08) نتائج اختبار ستودنت

المتغيرات	الفرضية	t_c	t_t	النتائج
C	H0 : B0= 0	-0.027611	1.96	مرفوض
CIF	H0 : B1= 0	-1.890905	1.96	مرفوض
CT	H0 : B2= 0	-0.050012	1.96	مرفوض
DCL	H0 : B3= 0	2.095152	1.96	مقبول
DEM	H0 : B4= 0	-0.450484	1.96	مرفوض
DIF	H0 : B5= 0	0.606160	1.96	مرفوض
INF	H0 : B6= 0	-0.000908	1.96	مرفوض
M	H0 : B7= 0	0.200802	1.96	مرفوض
RE	H0 : B8= 0	0.356012	1.96	مرفوض

مصدر : من إعداد الطالب

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستعمل اختبار فيشر الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \ldots\ldots\ldots = \beta_8 = 0 \\ H_1 : \exists\, \beta_j \neq 0 \quad j = 0 \ldots\ldots 8 \end{cases}$$

(يوجد على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر)

حيث : k عدد المتغيرات المستقلة في النموذج و n-k درجات الحرية عدد المشاهدات عدد المعالم المقدرة.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة = 59.93 أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية 5% (3.58) و منه نرفض الفرضية العدمية H_0 و نقبل الفرضية البديلة التي تعني المعنوية النموذج.

3- اختبار التوفيق الجودة (R²) : من خلال النتائج المتحصل عليها تقدر قيمة معامل التحديد أي أن 0.989 من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك النهائي للأسر خلال فترة الدراسة يفسرها النموذج المقدر و 2% من التغيرات الحاصلة في الاستهلاك النهائي للأسر خلال فترة الدراسة يفسرها عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج المقدر ($\hat{I}$) السلسلة العشوائية (I) السلسلة المقدرة ($\hat{I}$) تتبع التوزيع الطبيعي.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل رقم 23 مقارنة السلسلة الأصلية و المقدرة بالتمهيد الأسي

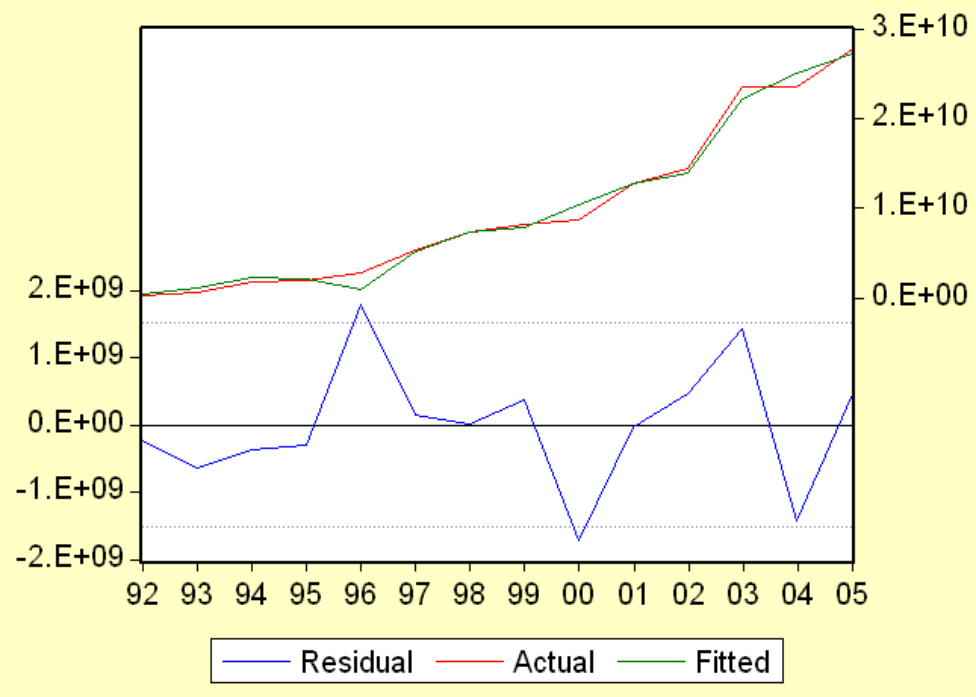

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الشكل السابق يتبين لنا أن السلسلة الأصلية و المقدرة بالتمهيد الأسي متقاربتين جدا.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

نستعمل اختبار DW حيث الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

من الملاحظ أن القيمة المسوبة لـ DW = 2.70 بينما تكون القيمة الجدولية لاختبار ديربن واتسون: $d_1 = 0.56$ و $d_2 = 2.21$ حسب الجدول التالي:

الشكل رقم (24) : مناطق القبول والرفض لاختبار DW

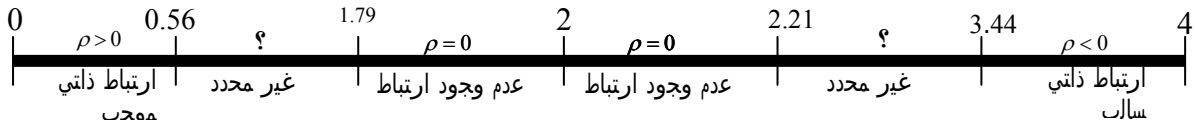

لدينا : d_1-4 = 4- 0.56 = 3.44 و d_2-4 = 4- 2.21 = 1.79 بما أن:

$4 - d_U \leq DW \leq 4 - d_L$ فإن القرار المتخذ أن القوة التفسيرية للنموذج غير محددة.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

4- دالة الارتباط الذاتي للبواقي:

الشكل رقم 25 دالة الارتباط الذاتي للبواقي

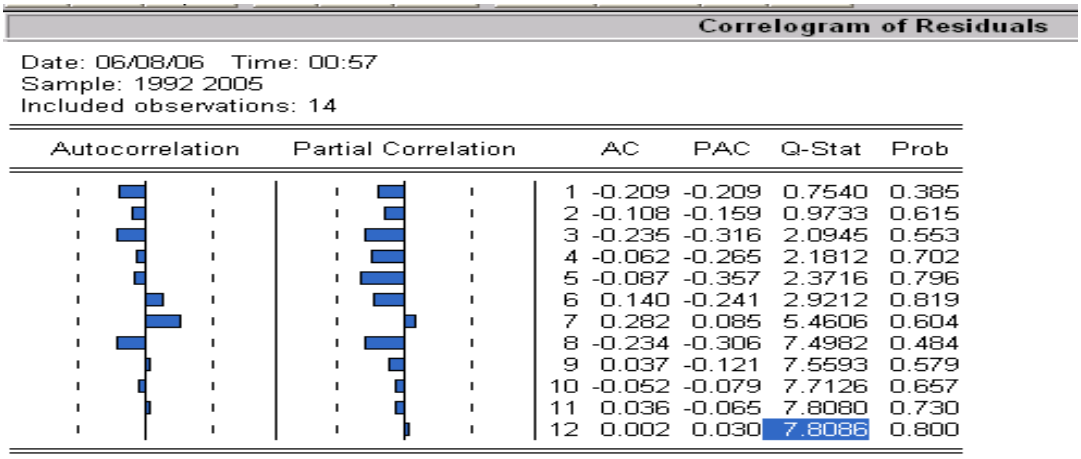
Correlogram of Residuals

Date: 06/08/06 Time: 00:57
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

	Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			1	-0.209	-0.209	0.7540	0.385
2			2	-0.108	-0.159	0.9733	0.615
3			3	-0.235	-0.316	2.0945	0.553
4			4	-0.062	-0.265	2.1812	0.702
5			5	-0.087	-0.357	2.3716	0.796
6			6	0.140	-0.241	2.9212	0.819
7			7	0.282	0.085	5.4606	0.604
8			8	-0.234	-0.306	7.4982	0.484
9			9	0.037	-0.121	7.5593	0.579
10			10	-0.052	-0.079	7.7126	0.657
11			11	0.036	-0.065	7.8080	0.730
12			12	0.002	0.030	7.8086	0.800

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الشكل البواقي ACF و PACF نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي تقع داخل مجال الثقة، وهذا ما يؤكده اختبار Ljung-Box-Pierce المستعمل في برنامج Eviews، حيث لدينا: $k=20$ درجة الحرية، و $Q^* = 7.80$ وهي أصغر من القيمة الجدولية لكاي تربيع $Q = 24.72 = X^2_{12-1,0.01}$ عند مستوى معنوية 1% ودرجة حرية 11، وبالتالي نقرر أن معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تختلف عن الصفر.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المستنتج يحقق الشروط الإحصائية المطلوبة في اختبارات جودة التوفيق حول المعلمة:

- اختبار المعنوية الفردية لكل معلمة $(\hat{B}_6.\hat{B}_4.\hat{B}_0)$ بالاعتماد على احتمال الخطأ المرافق لإحصائية ستودنت.
- القيمة المقدرة للمعلمة $(\hat{B}_8.\hat{B}_7.\hat{B}_6.\hat{B}_5.\hat{B}_4.\hat{B}_2.\hat{B}_1.\hat{B}_0)$ معنوية إحصائيا.

وبعد النقاط السابقة التي تم ارتباط نموذج للنمو السكاني لولاية تبسة، نقوم بالتنبؤ بعدد السكان لأحسن نموذج تم التوصل إليه (09 نقطة تنبؤ) باستخدام الطريقة التحليلية التي تسمح لنا بالتنبؤ الفردي لكل نقطة على حدا:

1) مقارنة القيمة العددية للمقدرة $SE(\hat{B}j)$ بقيمة نصف القيمة العددية للمقدرة $\left(\frac{\hat{B}_j}{2}\right)$ فإذا كانت $SE(\hat{B}j)$ أكبر من $\left(\frac{\hat{B}_j}{2}\right)$ تكون المقدرة غير معنوية إحصائيا ومقبولة، أي $\left(\hat{B}j\right)=0$.

2) R^2_j: يعطي النسبة التي يفسر بها المتغير المستقل (I) المتغير التابع Y، أي مدى مساهمة المتغير المستقل في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، وكلما اقتربت هذه النسبة من 1 كلما كانت أحسن (حيث يكون) وحد على مستقيم واحد عندما تساوي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

معامل التحديد R^2 الجديد المعدل هو معامل التحديد المصحح الذي يأخذ بعين الاعتبار درجات الحرية لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج، وهو أفضل من R^2 عند المقارنة بين نماذج مختلفة (كلما كان أكبر كان أفضل)، وكذلك الخطأ المعياري للمقدرات (كلما كان أقل كان أفضل).

وعلى العموم يمكن اختبار جودة توفيق النموذج من خلال القيمة المحسوبة لـ R^2 ومعنوية النموذج ككل من خلال القيمة المحسوبة لـ R^2 والتي تقارن بالقيمة الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجات حرية معينة، كما يمكن الاعتماد على معايير أخرى مثل معيار أكايكي Akaike ومعيار شوارتز Schwarz وغيرها من المعايير القياسية.

والجدول الموالي يلخص نتائج تقدير النماذج الأولية لدالة الاستثمار :

جدول رقم (09) ملخص نتائج تقدير دالة الاستثمار على المدى الطويل بدلالة المتغير المفسر

المتغير المفسر	النموذج الأولي	t المحسوبة	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري	معيار Akaike
CIF	$I=\alpha_1 CIF+\varepsilon_t$	2.031948	0.713133	1.478643	49.33538
CT	$I=\alpha_2 CT+\varepsilon_t$	2.42926	0.931815	0.497520	46.11153
DCL	$I=\alpha_3 DCL+\varepsilon_t$	28.11420	0.963476	0.043437	45.48727
NCI	$I=\alpha_4 NCI+\varepsilon_t$	12.41333	0.824383	108431.9	47.05760
DIF	$I=\alpha_5 DIF+\varepsilon_t$	1.251171	-1.014629	24.51048	49.49749
INF	$I=\alpha_6 INF+\varepsilon_t$	0.731984	-1.167875	2.21E+08	49.57080
M	$I=\alpha_7 M+\varepsilon_t$	15.53382	0.884609	0.000684	46.63762
RE	$I=\alpha_8 RE+\varepsilon_t$	25.36005	0.955277	0.325345	45.68978

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن أحسن دالة استثمار هي التي تعتمد على متغير الادخار المحلي، وهذا وفقا لمعيار أكايكي Akaike الذي يعتبر أقل ما يمكن، وكذلك لارتفاع قيمة R^2 (0.963) وانخفاض الخطأ المعياري، وبالتالي فإن النموذج الذي يعتمد على متغير الادخار المحلي هو الأفضل، وعليه نقوم بتقدير النموذج التالي:

$$I=\alpha_3 DCL+\mu_t \quad \ldots\ldots\ldots(19)$$

حيث أن القيمة المحسوبة لـ t_c أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (n-2)، وبالتالي فإن المعلمة المقدرة معنوية. I تمثل الاستثمار المحلي الخام، والقيمة المقدرة لـ $\hat{\alpha}_3$ هي 1.22 . والقيمة المقدرة لمعيار Akaike هي 45.48 .

نلاحظ من النتائج المتحصل عليها أن اعتبار DCL كمتغير مستقل يفسر بدرجة كبيرة الاستثمار المحلي. ولتحسين جودة التوفيق الإحصائي يمكن إضافة متغير مفسر آخر للنموذج السابق وهو DCL كمتغير مفسر إضافي للمتغير RE الذي يمثل الإيرادات البترولية، وذلك للتعرف على مدى تأثير الاستثمار المحلي بالإيرادات البترولية (RE على الاستثمار المحلي / tc= 25.36005 /R2=0.955277 / SE=0.325345) ليكون لدينا النموذج الجديد للاستثمار: $I=\theta_1 DCL+\theta_2 RE+\mu_t$

بعد تقدير النموذج تحصلنا على النتائج التالية:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل رقم (26) الانحدار الاستثماري على DCL و RE

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 09:20
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.677636	0.176465	3.840052	0.0024
RE	3.747447	1.194455	3.137369	0.0086

R-squared	0.979935	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.978262	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.36E+09	Akaike info criterion	45.03115
Sum squared resid	2.22E+19	Schwarz criterion	45.12245
Log likelihood	-313.2181	F-statistic	586.0423
Durbin-Watson stat	1.872086	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة المعدلة لـ R^2 تساوي 0.97 وهذا يدل على أن المتغيرين المستقلين DCL و RE يفسران 97% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع I، أما الباقي فيعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ولمعرفة مدى تأثير متغير التكاليف المتعاقبة CT على الاستثمار I نضيف CT إلى النموذج السابق (09) ونحصل على النتائج التالية فيما يخص معامل التحديد المعدل R^2 (0.93) و t_c (2.42) .

وعليه يصبح النموذج القياسي لدينا: $I = \theta_1 DCL + \theta_2 RE + \theta_3 CT + \mu_t$

ونتائج تقدير النموذج الثاني كما يلي:

الشكل رقم (27) الانحدار الاستثماري على DCL و RE و CT

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 09:44
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.695419	0.200655	3.465753	0.0053
RE	2.847655	4.247758	0.670390	0.5164
CT	0.970589	4.380818	0.221554	0.8287

R-squared	0.980024	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.976392	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.42E+09	Akaike info criterion	45.16956
Sum squared resid	2.21E+19	Schwarz criterion	45.30650
Log likelihood	-313.1869	F-statistic	269.8259
Durbin-Watson stat	1.883250	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن القيمة المعدلة لـ R^2 من النموذج لم تتغير كثيرا عن النموذج السابق، كما أن إضافة متغير التكاليف المتعاقبة CT لم يؤثر على المعلمة المقدرة لـ DCL، كما أن المعلمة المقدرة لـ CT غير معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على أن التكاليف المتعاقبة لا تؤثر على الاستثمار.

وعليه نرفض النموذج الذي يتضمن CT ونقبل النموذج الذي يتضمن DCL و RE فقط لتقدير النموذج:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$I = \theta_1 DCL + \theta_2 RE + \theta_3 M + \mu_t$$

نقدير طلب النموذج من الآلة الحاسبة التالية:

الشكل رقم (28) الانحدار الاستثماري على DCL و RE و M

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 13:20
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.682751	0.187327	3.644701	0.0039
RE	3.894003	1.590324	2.448559	0.0323
M	-0.000241	0.001623	-0.148361	0.8847

R-squared	0.979975	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.976334	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.42E+09	Akaike info criterion	45.17201
Sum squared resid	2.22E+19	Schwarz criterion	45.30895
Log likelihood	-313.2041	F-statistic	269.1512
Durbin-Watson stat	1.871363	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

أن الانحدار المقدر لـ M معلمة القدرة التفسيرية للنموذج ككل ضعيفة جدا، كما أن معنوية المعلمة المقدرة لـ I أقل من مستوى المعنوية المقصي 5%

نضيف الآن إلى النموذج السابق NCI ليصبح النموذج على الشكل التالي:

$$I = \theta_1 DCL + \theta_2 RE + \theta_3 NCI + \mu_t$$

الشكل رقم (29) الانحدار الاستثماري على DCL و RE و NCI

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 13:24
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.682702	0.186257	3.665376	0.0037
RE	3.875094	1.439129	2.692667	0.0209
NCI	-28052.32	158335.9	-0.177170	0.8626

R-squared	0.979992	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.976354	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.42E+09	Akaike info criterion	45.17116
Sum squared resid	2.21E+19	Schwarz criterion	45.30810
Log likelihood	-313.1981	F-statistic	269.3849
Durbin-Watson stat	1.853023	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال الآلة الحاسبة نلاحظ أن إضافتنا لـ **NCI** كمتغير مستقل جديد إلى النموذج كما أثر سلبا على القدرة التفسيرية للنموذج ككل، كما أن معنوية المعلمة المقدرة .

لدينا: النموذج القياسي المقدر CIF

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الشكل رقم (30) الانحدار الاستثمار على DCL RES CIF

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 13:29
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.782620	0.159885	4.894895	0.0005
RE	3.324316	1.051665	3.161001	0.0091
CIF	-0.393028	0.175803	-2.235616	0.0471

R-squared	0.986203	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.983695	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.18E+09	Akaike info criterion	44.79944
Sum squared resid	1.53E+19	Schwarz criterion	44.93639
Log likelihood	-310.5961	F-statistic	393.1445
Durbin-Watson stat	2.016658	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من الملاحظ أن كل من الادخار المحلي الإجمالي معنوي للنموذج المقدر حيث زاد معامل التحديد المعدل من أداء النموذج من 0.979 إلى 0.986 بعد إضافة متغير الشمول المالي (CIF) كمتغير مستقل لـ I .

وبالتالي يصبح لدينا نموذج الانحدار المتعدد DIF بعد إضافة متغير النمو الاقتصادي:

$$I = \theta_1 DCL + \theta_2 RE + \theta_3 CIF + \theta_4 CIF + \mu_t$$

بعد تقدير نموذج النمو تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل رقم (31) الانحدار الاستثمار على DCL RES CIF و DIF

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 13:35
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.801289	0.158719	5.048483	0.0005
RE	3.131894	1.052150	2.976662	0.0139
CIF	-0.401160	0.173726	-2.309156	0.0436
DIF	2.615919	2.308706	1.133067	0.2836

R-squared	0.987773	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.984105	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.16E+09	Akaike info criterion	44.82151
Sum squared resid	1.35E+19	Schwarz criterion	45.00410
Log likelihood	-309.7506	F-statistic	269.2873
Durbin-Watson stat	2.194899	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من الملاحظ أن أداة الانحدار DIF كمتغير جديد في النموذج ساهمت في توفير جودة النموذج المقدر حيث زادت قيمة معامل التحديد المعدل.

وبالتالي يصبح لدينا نموذج الانحدار المتعدد INF بعد إضافة متغير النمو الاقتصادي يكون لدينا:

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

$$I = \theta_1 DCL + \theta_2 RE + \theta_3 CIF + \theta_4 INF + \mu_t$$

حيث أن I يمثل الاستثمار الخاص في السنة t، بعد إدخال INF ضمن المتغيرات المفسرة لـ I.

الشكل رقم (32) الانحدار الاستثمار على DCL و RES و CIF و INF

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 13:38
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCL	0.800333	0.166296	4.812689	0.0007
RE	3.198840	1.096098	2.918389	0.0153
CIF	-0.424021	0.186443	-2.274260	0.0462
INF	13795275	20836750	0.662065	0.5229

R-squared	0.986783	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.982817	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.21E+09	Akaike info criterion	44.89940
Sum squared resid	1.46E+19	Schwarz criterion	45.08199
Log likelihood	-310.2958	F-statistic	248.8595
Durbin-Watson stat	2.050022	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول يصبح لدينا نموذج الاستثمار الخاص كتابي في الشكل التالي:

$$I = \alpha_0 + \alpha_1 DCL + \alpha_2 RE + \alpha_3 CIF + \mu_t$$

تقدير النموذج المختار:

بعد تعريفنا لصيغة النموذج الاستثماري الخاص في الشكل السابق نصل إلى مرحلة تقدير معالم ($\alpha_0.\alpha_1.\alpha_2.\alpha_3$) والتي تعرف بمرحلة الصدمة: فنحصل على النتائج التالية:

الشكل رقم (33) نتائج تقدير النموذج الاستثماري

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 14:02
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.28E+08	5.52E+08	1.136780	0.2821
DCL	0.850384	0.168686	5.041226	0.0005
RE	2.640019	1.199888	2.200222	0.0524
CIF	-0.488746	0.192864	-2.534147	0.0297

R-squared	0.987782	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.984117	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.16E+09	Akaike info criterion	44.82077
Sum squared resid	1.35E+19	Schwarz criterion	45.00336
Log likelihood	-309.7454	F-statistic	269.4910
Durbin-Watson stat	2.140025	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

من خلال الجدول أعلاه نستخرج كتابة النموذج المقترح بالصيغة التالية:

$$\hat{I} = 628000000 + 0.850384\ DCL + 2.640019\ RE - 0.488746CIF \quad \cdots\cdots\cdots(20)$$

يعبر الثابت المقدر (628000000) عن قيمة الاستثمار المقدر حينما تكون المتغيرات مساوية للصفر (معدومة).

$\hat{\alpha}_1$ (0.850384) تعبر القيمة المقدرة لـ DCL كلما يزيد الدخل الوطني بوحدة واحدة يقابله زيادة في الاستثمار بـ 0.85 وحدة. من المتوقع أن تكون $\hat{\alpha}_1$ أكبر من الواحد الصحيح لأن الاستثمار في الدول النامية يتأثر بشكل كبير بالدخل الوطني .

$\hat{\alpha}_2$ (2.640019) تعبر القيمة المقدرة لـ RE عن الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية حيث كلما يزيد الدخل الوطني بوحدة واحدة يقابله زيادة في الاستثمار بـ 2.64 وحدة. دائما ما نتوقع أن تكون $\hat{\alpha}_2$ أكبر من الواحد الصحيح.

$\hat{\alpha}_3$ (- 0.488746) تعبر القيمة المقدرة لـ CIF عن الميل الحدي للواردات حيث كلما زاد الدخل الوطني بوحدة واحدة يقابله انخفاض في الواردات بـ نصف وحدة تقريبا ونتوقع أن تكون $\hat{\alpha}_3$ أقل من الواحد الصحيح.

ثانيا: تقدير النموذج المقدر:

1- اختبار معنوية المعالم المقدرة:

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_0$:

H_0 : المعالم المقدرة غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لأن t_c (1.13) < 1.96 لـ

$\hat{\alpha}_0$ المعالم المقدرة معنويا عند الصفر . فان $\hat{\alpha}_0$ منعدمة أو تختلف

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_1$:

H_0 : المعالم المقدرة غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لأن t_c (5.04) > 1.96 لـ

($\hat{\alpha}_1 = 0$) المعالم المقدرة معنويا عند الصفر . فان $\hat{\alpha}_1$ منعدمة أو تختلف

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_2$:

H_0 : المعالم المقدرة غير معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لأن t_c (2.20) > 1.96 لـ

($\hat{\alpha}_1 = 0$) المعالم المقدرة معنويا عند الصفر . فان $\hat{\alpha}_1$ منعدمة أو تختلف

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_3$:

$|-2.53| > 1.96$ لـ t_c أي أن المعالم المقدرة معنويا عند الصفر تقدر قيمة $\hat{\alpha}_3$ إحصائيا

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

اختبار فيشر الموافق لدراسة المعنوية الكلية للنموذج: التالية كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0=\alpha_1=\alpha_2=\alpha_3=0 \\ H_1: \alpha_j\neq 0 \text{ على الأقل } j=0\ldots3 \end{cases}$$

لدينا القيمة الإحصائية المسوبة لفيشر (269.49) أكبر من القيمة الإحصائية الجدولية

$F^{0.05}_{(3.11)} = 08.74$ أي N-K=14-3=11 و K=3 : حيث

نرفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تدل على أن معلمات النموذج تختلف عن الصفر .

3- اختبار التوفيق الجودة :

لدينا ($R^2 = 0.987$) وهي قيمة كبيرة جدا تدل على أن النموذج يفسر لنا 98% من التغيرات الحاصلة في DCL.RE.CIF أي أن النموذج المقدر يعتبر جيد للاستخدام في عملية التنبؤ.

الشكل البياني للسلسلة المقدرة ($\hat{I}$) مع القيم الحقيقية للسلسلة المدروسة للنموذج المقترح القوي الذي يعطي أقل خطأ ممكن " ACTUAL " (I) السلسلة الأصلية (السلسلة الحقيقية) التي لدينا والتي نريد التنبؤ بقيمها المستقبلية على اعتماد النموذج المقترح .

الشكل رقم (34) تمثيل السلسلة المقدرة ($\hat{I}$) مع السلسلة الأصلية (I)

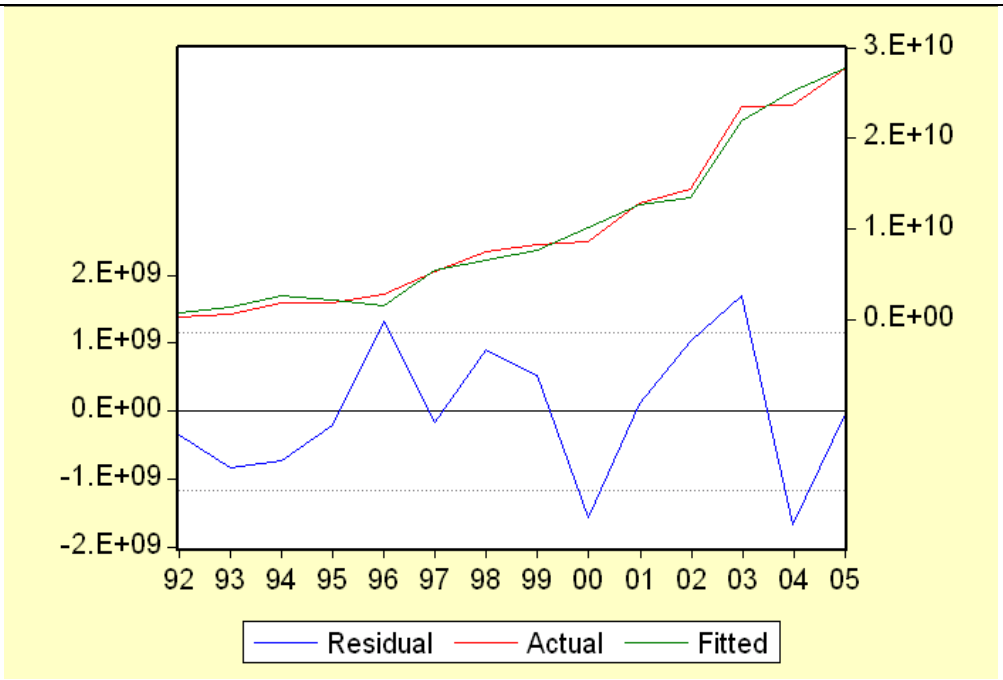

مصدر : من إعداد الطالب

الشكل رقم (35) دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

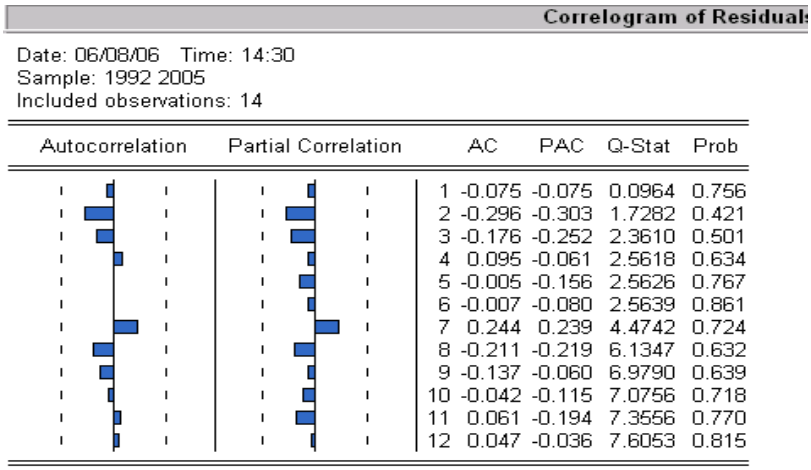
Correlogram of Residuals

Date: 06/08/06 Time: 14:30
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.075	-0.075	0.0964	0.756
		2	-0.296	-0.303	1.7282	0.421
		3	-0.176	-0.252	2.3610	0.501
		4	0.095	-0.061	2.5618	0.634
		5	-0.005	-0.156	2.5626	0.767
		6	-0.007	-0.080	2.5639	0.861
		7	0.244	0.239	4.4742	0.724
		8	-0.211	-0.219	6.1347	0.632
		9	-0.137	-0.060	6.9790	0.639
		10	-0.042	-0.115	7.0756	0.718
		11	0.061	-0.194	7.3556	0.770
		12	0.047	-0.036	7.6053	0.815

مصدر : من إعداد الطالب

4-دراسة البواقي:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

لدينا الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر (35) أخذ (35) مشاهدة لذا نختار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر من الدرجة 12, ونريد اختبار الفرضية H_0 القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر أي أن معاملات الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر غير معنوية عند مستوى المعنوية (0.01) باستعمال إحصائية (Q*) Ljirng – Box-Pierce .

نلاحظ من الجدول أن: Q* = 7.60 < $X^2_{11.0.01}$ =23.20. أي أن H0 يقبل عند مستوى المعنوية (0.01) أي أن معاملات الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر من الدرجة (12) مختلفة عن الصفر (يعني أن السلسلة مستقرة).

- اختبار الارتباط من الدرجة الأولى:

نستعمل اختبار DW من أجل تقدير الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى حيث يعتمد على القيمة 2.14 ونقارنها بالقيم الحرجة من الدرجة الأولى والتي هي : D1 = 0.82 و D2=1.75 .

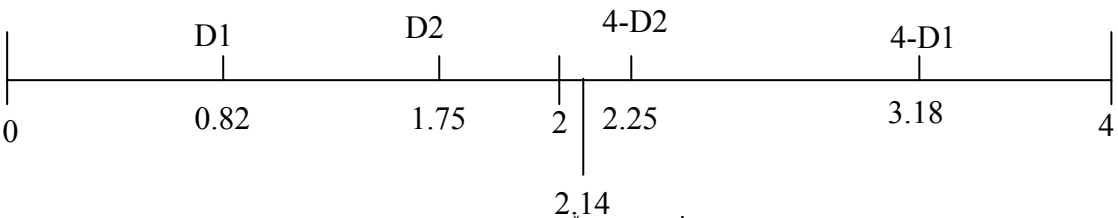

لدينا : 4-D2 > 2.14 > D2 ومنه توجد مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2-2 التفسير الاقتصادي :

يتم بناء النموذج اعتمادا على حقوق الملكية التالية: حقوق الملكية الخاصة (CIF) و التكاليف الكلية (CT) و ديون الملكية (DIF) و ديون الملكية على المدى القصير (DCL) و عدد عمال الملكية (RE) و عدد عمال الملكية (NCI) و معدل التضخم (INF) و النقدية الكلية (M).

نتوقع بعد القيام بالاختبارات الإحصائية أن لنا نموذج يحتوي على أكبر عدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع، و نتوقع أن تكون العلاقة بين حقوق الملكية (CIF) و كل من: ديون الملكية على المدى القصير (DCL) و عدد عمال الملكية (RE) علاقة طردية .

أما فيما يخص الاستقرار الاقتصادي فنتوقع أن يكون لكل من التضخم و البطالة أثر سلبي على حقوق الملكية، كما نتوقع أن تكون العلاقة بين التكاليف الكلية و الديون الكلية علاقة طردية، كما نتوقع أن تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة حقوق الملكية.

نتوقع أن تؤدي زيادة حقوق الملكية إلى زيادة الديون الكلية، كما نتوقع أن تؤدي زيادة النفقات العامة إلى زيادة السيولة النقدية، أما فيما يخص الاستقرار الاقتصادي فنتوقع أن تؤدي زيادة التضخم إلى انخفاض الديون الكلية، كما نتوقع أن تؤدي زيادة البطالة إلى زيادة الديون الكلية، فالبنوك تلجأ للاقتراض من البنك المركزي لتوفير السيولة للقيام بعملياتها الاستثمارية، أما فيما يخص الاستقرار النقدي فنتوقع أن تؤدي زيادة الكتلة النقدية إلى زيادة الديون الكلية، كلما زاد الدخل زاد الادخار و زادت الودائع البنكية و زادت السيولة النقدية المتاحة للاقتراض (كما رأينا سابقا في الفصل الأول) و بالتالي زادت الديون الكلية .

كما أن وجود متغيرات وهمية يعتبر حد فاصل بين فترتين أو أكثر يعتبر أحد أهم أسباب عدم استقرار النموذج و وجود بواقي متغيرة عبر الزمن.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

خلاصة :

تعرضنا في هذا الفصل إلى الدراسة القياسية حيث تعرفنا على أدوات البسيطة التي تساعدنا في تحديد النموذج الأحسن من بين عدة نماذج كما تعرضنا إلى طريقة المربعات الصغرى العادية التي تعتبر من أحسن طرق التقدير .

كما أن بناء النموذج يمر بمراحل التي تتمثل في : مرحلة التعيين مرحلة التقدير مرحلة التقييم (الاقتصادي الإحصائي) هذه المرحلة الأخيرة تعتبر عديمة الفائدة إذا لم تكن النتائج الإحصائية .

في رأينا أن الباحث يواجه عدة صعوبات في بناء النموذج القياسي : تتمثل في عدم توفر المعطيات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات المتعددة في النموذج القياسي عدم توفر عدد كافي من المشاهدات التي تسمح بالتحليل الإحصائي الدقيق .

كما أن عدم توفر الجزائر على سوق مالي مقبول لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة مرفوض إحصائيا فإن حجم الدين العمومي (DCL) يعتبر من بين المتغيرات الأكثر تأثيرا على حقوق السحب الخاصة (RE) وتكلفة التأمين (CIF) تعتبر كمتغيرات مستقلة أما اقتصاديا فرأينا أن هذه العوامل كان لها معنى .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

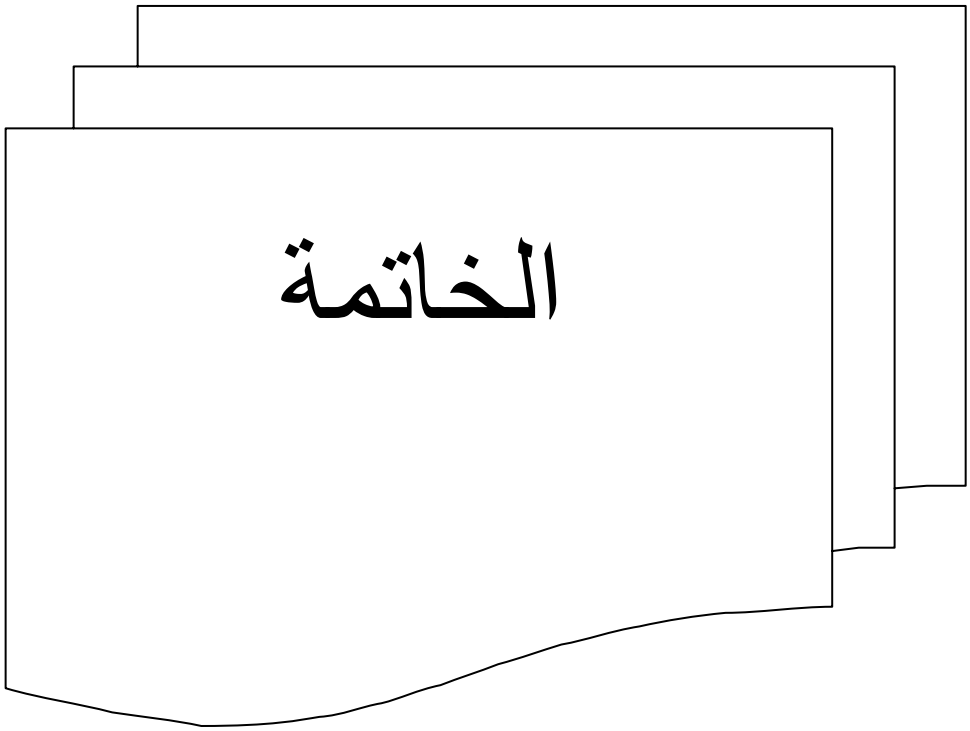

الخاتمة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

-ت-
/ ة ـ ـ ـ

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

تلأم النتائج الكمية والنوعية للدراسة وتحليلها في ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وكذا نتائج الدراسات المشابهة:

النسبة للموالي للبيانات:

1. على الدعامة الاقتصادية في توعية المواطن بأهمية الحفاظ على البيئة والمحافظة عليها.
2. على الأفراد أن يبتعدوا عن الرشوة في أن ينصلوا على الحق.
3. دعوة الأفراد إلى الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الحفاظ على البيئة.
4. على الجزائر للمعاهدات الدولية في مجال البيئة.
5. التوعية في الوقت الحاضر.
6. التنوع الاقتصادي للبيئة الذي يؤدي إلى السعي في تلك الأعمال الحرة لتكوين مستوى الدخل.

على مستوى الدخل:

1. الاقتصادية للبيئة العمومية على الحساب الخاص للبيئة.
2. التقدم في التسيير القوانين عن البيئة في القضاء على التسيير.
3. الجزائر على الأراضي الفلاحية في البيئة.

أفاق البحث:

تعتقد البيئة في البيئة لحد على العديد من الأسباب التي تساهم في تلك الأسباب ... الزكاة

التعمق في البحث كما أن هناك مقارنة أخرى بين البيئة والتنمية أيضا في البيئة النباتية والحيوانية في مجال عديد من الأفكار والاقتراحات.

أن البيئة في البيئة على أحد في البيئة.

عن البيئة في الأنظمة البيئية في البيئة فلنا أن نقول أن البيئة في مجال البيئة.

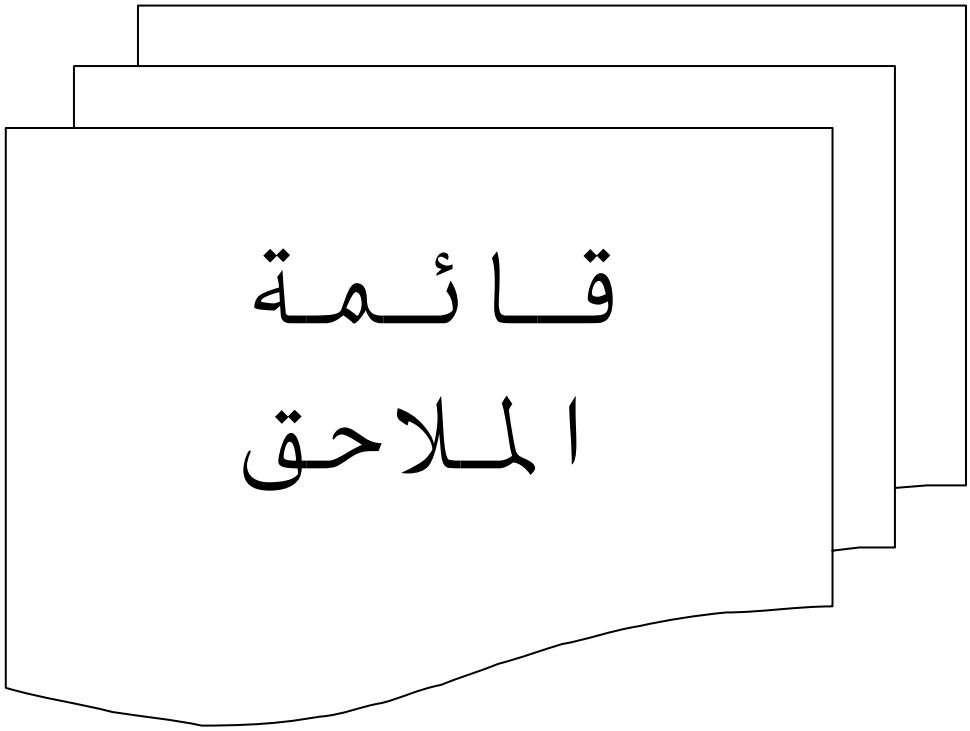

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نموذج رسالة الإخطار بالبضاعة الواردة

يشرفنا أن نعلمكم بأننا نخطركم بالبضاعة الآتي بيانها :

الوزن الصافي :.....سند الشحن:.....الباخرة

:.....

القادمة من :.....المتوجهة الى : .....

و عليه نخطركم منكم تسليمنا البضاعة المبينة أعلاه و التي لا تمانع سند شحنها القانوني .

نتعهد بتسليمكم سند الشحن فور حصولنا عليه كما نلتزم اتجاهكم باحترام كل بنود الواردة فيه و التي تكون عائقا المطالبة بالبضاعة و كل شخص آخر اتجاهكم .

كما نعلمكم ابتداء من الان من كل مسؤولية قد تترتب على الاجراء .

كما نلتزم على تحمل كل التبعات (بما فيه مصاريف و أتعاب المحامين) التي قد تتحملونها نتم شخصيا و أي شخص ربان السفينة و مجهزها على إثر الاجراء اتجاه الغير.

نبلغ البركة الجزائرية يتدخل بموجب الخطاء ككفيل شخصي و متضامن معكم و مع مجهز السفينة و يلتزم بكل ماجاء فيه .

تقبلوا منا سيادتكم عبارات الاحترام و التقدير .

حرر في .... / .... /

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

(نموذج) طـــلـــــب تـــمـــويـــــل

السيد/ الشركة:.....

المقيد بالسجل التجارٌ لدى ولاية:.....تحت رقم: .....

العنوان :.....

رقم الحساب :.....وكالة :.....

.....ٍ ÃÈÈÇÇÆÅÄÃÂÁÀ¿¾½¼»º¹¸·¶µ´³²±°¯®¬«ª©¨§¦¥¤£¢¡ ÙØ×ÖÕÔÓÒÑÐÏÎÍÌËÊÉÈÇÆÅÄÃÂÁÀ¿¾½¼»º¹¸·¶µ´³²±°¯®¬«ª©¨§¦¥¤£¢¡

طلب تمويل / ٍ الموضوع

سيدٌ المدير ٍ بالإشارة إلٌ لأحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بقانون النقد والقرض و لأحكام القانون الأساسي لبنك البركة الجزائرٌ ولاسيما المتعلقة بالتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة و الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائرٌ ٍ يشرفنا أن نطلب منكم منحنا تمويلا نقديا وفق شكل:(1)

مرابحة على عقار .	اعتماد إيجارٌ علىعقار .	استصناع (البناء مستصنع)
مرابحة تمويل استهلاكي .	اعتماد إيجارٌ على منقول .	مضاربة .
مرابحة متوسطة المدى (تجهيزات) .	عقد تأجير عقارٌ منتهي	مشاركة .
مرابحة قصيرة المدى(دورة استغلال) .	استصناع (البناء صانع) .	سلم .

لتسديد جزء من المبلغ : (2)
التاتورة / الفواتير
المشروع
العقد
المرفق (ة) بهذا الطلب .

ونصرح لهذا بأن اطلعنا على الشروط المصرفية السارية المفعول لدى بنك البركة الجزائرٌ والعقود الملحقة بها ٍ ونعلن أننا وافقنا ونصادق على الشروط وأحكام هذه البنود ٍ دون أن يمكننا الرجوع على البنك بشأنها. نصرح أن السلع و البضاعة المشار إليها أعلاه قد تم اختيارها و التفاوض بشأن مواصفاتها من المورد و أعفت البنك صراحة من أية مسؤولية و تبعة بخصوص مواصفات هذه السلع و البضاعة و عيوبها الظاهرة و الخفية و مخالفتها للتنظيم المعمول بها دوليا . و نلتزم بعدم الرجوع على البنك من أجل هذه الحالات بأي حال من الأحوال والتزم بالوفاء بكل الالتزامات المتضمنة في بنود العقود المرفقة بالشروط المصرفية ٍ وتسديد جميع الأقساط المستحقة في الآجال المحددة بموجب السندات لأمر و/أو جدول الاستحقاق الذي نوقع عليهم بهذا الصدد .

حرر بـ.....في..... التوقيع

ÙÙÙ

نموذج رسالة رفض ملف التمويل

بنك البركة الجزائري

وكالة.....

السيد ..... / مسير شركة .....(1)

الساكن بـ..... / الساكن مقرها بـ.....(1)

الموضوع : ملف التمويل

تلقينا طلبكم للتمويل بتاريخ ..... . و بعد دراسة الملف كل جوانبه و يسعدنا أن نخبركم بعدم إمكانية تلبية طلبكم لكون المشروع / أو العملية (1) المطلوب تمويلها (أو) (1) لا يتوفر على الشروط الموضوعية اللازمة للحصول على التمويل المطلوب .

في حالة رغبتكم في الحصول على توضيحات إضافية يمكنكم الاقتراب من مصالحنا قرعنا لمواقاتكم بها .

و نرجو أن تبقوا على ثقتكم بمؤسستنا التي لا تدخر جهدا لتقديم كل الخدمات و التسهيلات المناسبة لوضعية مشاريعكم و احتياجاتها مع مراعاة القواعد و الأعراف و الضوابط المتعارف عليها في مجال العمل و الائتمان المصرفي .

تقبلوا تحياتنا الخالصة

.

توقيع مدير الوكالة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

عقد تمويل عقار (مرابحة)

أمـــــــــر بالشـــــــــــــراء رقـــــم /2005

الـــى بـــنـــك الـــبـــركـــة الـــجـــزائـــري

الاسم و اللقب / الاسم التجاري :
رقم السجل التجاري :
العنوان :

يشرفني أن أطلب منكم شراء العقار المبينة مواصفاته و سعره في طلب التمويل المرفق بهذا الأمر.

ألتزم صراحة و بدون رجعة أن أشتري هذا العقار من البنك بعد تسلمه بمبلغ العقد المذكور أعلاه ، مضاف اليه المصاريف والنفقات و الحقوق والملحقات الأخرى التي تحملها البنك لفائدة هامش ربح قدره.....دلا

كما أتعهد بأن أسدد للبنك مبلغ المرابحة كما حدد أعلاه في مدة أقصاها.....شهرا ابتداء من تاريخ الدفع للمورد حسب جدول التسديد الذي سيوقع بهذا الصدد لاحقا.

كما أتعهد بدفع قيمة .....بالمائة من مبلغ المرابحة كدفعة ضمان جدية.

وأخيرا التزم بتعويض البنك عن كل ضرر قد يلحقه من جراء أي إخلال من طرفي بالتزاماتي بموجب هذا الأمر و كذا أحكام عقد المرابحة المرتبط به..

حرر يوم.....
الخاتم والتوقيع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

عقد تمويل شراÇ تجهيزات (مرابحة)

أمر بالشراء رقم : / .

إلى بنك البركة الجزائري

الاسم التجاري :
رقم السجل التجاري :
العنوان :

يشرفنا أن أطلب منكم شراء و/أو استيراد التجهيزات المبينة كمياتها ومواصفاتها و أسعارها في الفاتورة الأولية المرفقة بهذا الأمر.

ألتزم صراحة و بدون رجعة أن أشتري هذه التجهيزات و /أو البضاعة من البنك بعد تسلمها بثمن يعادل المبلغ المسدد من قبل البنك للمورد ، مضاف إليه المصاريف والنفقات و الحقوق والملحقات الأخرى التي تحملها البنك زائد هامش الربح المحدد في جدول التسديد المرفق بهذا العقد و الذي يعد جزء لا يتجزأ منه .

كما أتعهد بأن أسدد للبنك مبلغ المرابحة كما حدد أعلاه في مدة أقصاها طبقا لجدول الاستحقاق ابتداء من تاريخ الدفع للمورد حسب جدول التسديد الذي سيوقع بهذا الصدد لاحقا.

كما أتعهد بدفع قيمة 20 بالمائة من مبلغ المرابحة كدفعة مسبقة.

وأخيرا التزم بتعويض البنك عن كل ضرر قد يلحقه من جراء أي إخلال من طرفي بالتزاماتي بموجب هذا الأمر و كذا أحكام عقد المرابحة المرتبط به..

حرر يوم

الختم والتوقيع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

عقـد تـمـويل بالمـرابحة قصيرة المدى (دورة استغلال)

أمـر بالشـــــراء رقـــم : / .

إلى بـــنـــك الـــبـــركـــة الـــجـــزائـــري

الاسم و اللقب / الاسم التجاري :
رقم السجل التجاري :
العنوان :

طبقا لأحكام عقد المرابحة المبرم بيننا بتاريخ.....

يشرفني أن أطلب منكم شراء و/أو استيراد السلع و /أو البضاعة المبينة كمياتها ومواصفاتها و أسعارها في الفاتورة الأولية المرفقة بهذا الأمر.

ألتزم صراحة و بدون رجعة أن أشتري هذه السلع و /أو البضاعة من البنك بعد تسلمها بمبلغ العقد أو الفاتورة المذكورة أعلاه ، مضاف إليه المصاريف والنفقات و الحقوق والملحقات الأخرى التي تحملها البنك لفائدة هامش ربح قدره.....دلل خارلل الضريبة.

كما أتعهد بأن أسدد للبنك مبلغ المرابحة كما حدد أعلاه في مدة أقصاها .....شهرا ابتداء من تاريخ الدفع للمورد.

كما أتعهد بدفع قيمة .....بالمائة من مبلغ المرابحة كدفعة ضمان جدية.

وأخيرا التزم بتعويض البنك عن كل ضرر قد يلحقه من جراء أي إخلال من طرفي بالتزاماتي بموجب هذا الأمر و كذا أحكام عقد المرابحة المرتبط به و المشار إليه أعلاه..

حرر يوم.....

الخاتم والتوقيع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

عقد بيع السلع بالوكالة

عقد تمويل بالمرابحة

وصل تسليم وإيداع سلع لحساب البنك

أنا الممضي أسفله.....الذي صرح أن تحت يده مخازن الكائنة بـ..... بالسلع المبينة مواصفاتها وكمياتها وقيمتها في الجدول أدناه و التي هي ملك البنك البركة الجزائري بموجب عقد السلم المبرم بيننا بتاريخ.....و التي لحين تسويقها نيابة عنه بموجب عقد البيع بالوكالة المبرم بيننا بتاريخ.....

السعر الإجمالي	سعر الوحدة	الكمية	التعيين
			المجموع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نموذج التصريح الاكتتابي

نحن الممضون أسفله بناة البركة الجزائرية شركة مساهمة رأسمال اجتماعي قدره 500.000,00 د.ج الكائن مقره الاجتماعي بحي بوشلجة ويد2 بلدية عكنون الجزائر.

الممثلة طرف

السيد.....

من الصفحيات اللازمة لإبرام العقد

نصرح لنا نحن الموقعين شخصيا وتضامنيا

بما يلي.....

أن حدود مبلغ الاكتتاب الخاص بها الأخير بصفتها صاحبة الصفقة التي

مبلغها.....د.ج.

المبرمة

مع.....

والمتعلقة

بـ.....

والتي يصل مبلغها إلى.....ج(بالحروف والأرقام).

استنادا لبند حركية الاتفاقية ينخفض مبلغ كفالة إعادة الدفعة المسبقة وينتهي عندما يتم استرجاع 100% من قبل صاحبة المشروع وفي كل حالة عندما تصل نسبة الأعمال المنجزة 80 %.

نلتزم بدفع المبالغ التي يكون صاحبة الصفقة مدينا بها بموجب الصفقة إلى الشركة المتعاقدة معها بمجرد الأمر بالدفع منها بدون تأجيل الدفع ولا إثارة أية منازعة لأي سبب كان في حدود المبلغ المضمون المشار إليه أعلاه.

حرر في.....في.....

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نموذج رقم 01 خاص بالتعهد

نحن الممضون أسفله ، بنك البركة الجزائر شركة مساهمة رأسمالها الاجتماعي قدره 500.000,00د.ج، الكائن مقرها الاجتماعي بحي بوشلجة زويد 2 بلدية عكنون الجزائر.

الممثلة هنا طرف:

السيد.....(1)

نتعهد الصلاحيات اللازمة لإبرام العقد.

نصرح بأننا نتعهد كفيلا شخصيا و تضامنيا

مع.....(2)

بالنسبة لمبلغ الكفالة الخاضع لها الأخير بصفتها صاحبة الصفقة المبرمة مع.....بتاريخ.....والتي مبلغها.....د.ج

نلتزم بدفع المبالغ التي يكون صاحبة الصفقة مدينا بها بموجب الصفقة إلى الإدارة المتعاقدة معه بمجرد أمر بالدفع منها بدون تماطل ولا يمكنه أية منازعة لأي سبب كان في حدود المبلغ المضمون المشار إليه أعلاه.

نلتزم الالتزام مشروط باستلام بنك البركة الجزائر لحساب الشركة المكفولة للتسبيقة الجزائية.....المحددة في المادة.....من الصفقة موضوع الالتزام.

حرر في.....في.....

(3) توقيع وختم البنك

(1) اسم ممثل البنك

(2) الاسم أو الاسم التجاري للعميل

(3) ختم البنك وتوقيع المسؤول مع كتابة الصيغة التالية* قابل لكفالة شخصية وتضامنية في حدود مبلغ.....دينار جزائري

(.....د.ج .) [بالحروف والأرقام]

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نموذج التفويض

نحن الممضون أسفله بناء البركة الجزائرية شركة مساهمة رأسمال اجتماعي قدره 500.000,00 د.ج، الكائن مقرها الاجتماعي بحي بوالجة ويد2 بلدية عكنون الجزائر.

الممثلة هنا طرف:

السيد.....(1)

أي الصلاحيات اللازمة لإبرام العقد.

نصرح بأننا نتمتع كتابيا شخصيا و تضامنيا

بـ.....(2)

دون حدود مبلغ ..... أي يمثل مبلغ كتالة التعهد المنصوص عنها في دفتر الشروط المتعلقة بالصفقة رقم ... و المزايدة رقم ... بتاريخ ....

بشرط أن يتم إبلاغ المتعهد و المزايد بقبول عرضه في خلال الاجل المحدد لقبول التعهدات : بـ...

1 – انعدام التوقيف و رفض المتعهد توقيف سير الصفقة حسب ما هو مطالب به في دفتر الشروط .

2 – عدم تقديم و رفض تقديم المتعهد كتالة حسن التنفيذ حسب ما هو مطالب به دفتر الشروط .

نلتزم بدفع المبلغ المطالب به و أي يمثل كتالة تعهد الصفقة رقم ...أ صاحب الصفقة ... بمجرد أمر بالدفع منه بدون تأجيل ولا إنارة أية منازعة أيا توفر أحد هذه السببين المذكورين أعلاه و كما هو مجتمعين و في حدود المبلغ المضمون المشار إليه أعلاه.

أن مدة صلاحية الكتالة هو يوما كاملة تسري إبتداء من تاريخ انتهاء قبول التعهدات . كل طلب يقدمها صاحب الصفقة يجب أن يودع لدى البنك في أجل الأربعين يوما المذكورة أعلاه .

حرر بـ.....في.....

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نموذج رقم 10 " D "

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ...

وزارة المالية ...

المديرية الجهوية للجمارك بـ ... "قباضة الجمارك ..."

- نحن الممضون أسفله ..." اسم المستورد و نوع نشاطه الاجتماعي و عنوانه الكامل ..."

نطلب الحصول من قابض الجمارك ... على ترخيص باستخراج البضاعة موضوع التاتورة رقم ... قبل تسديد الحقوق و الرسوم الجمركية المتعلقة بها و المبينة أدناه وصل تسديد الرسوم و الحقوق " D 10 " . و نصرح بأننا نلتزم بأن يودع قابض الجمارك في أجل 15 يوم من تاريخ تسجيل الرسوم و الحقوق الجمركية أدناه سجل التصفية و كراهات التأخير المستحقة قانونا .

نؤكد بأننا قبلنا التسديد في حدود القرض المقدر بـ .... الممنوح لنا من طرف قابض الجمارك المذكور أعلاه .

و في حالة وجود أي خاصة تسبب ارتفاع المبلغ المشار إليه نلتزم بأن يودع المبلغ الإضافي فورا .

- نحن الممضون أسفله بناء البركة الجزائرية شركة مساهمة رأسمال اجتماعي مقره الكائن بـ 500.000,00د.ج، قدرها بأن عون الجمارك المعين بحوزة الاجتماعي بموجب الوثيقة رقم ..... الصالحيات اللازمة لإبرام العقد.

بعد اطلاعنا على التعهد نصرح بأننا نتعهد كتابيا شخصيا و تضامنيا في حدود مبلغ ... الذي يمثل مبلغ كفالة استخراج السلع موضوع التاتورة النهائية رقم .. و وثيقة الجمركة " D 10 " رقم ..طبقا لنص المادة 106 من قانون الجمارك .

نؤكد أن الكفالة صالحة لمدة ...تبتدئ من تاريخ اليوم لا يمكن إلغاؤها من طرف قابض الجمارك بـ ... أو من قبل الأطراف المتعاقدة بعد تسديد كل الحقوق و الرسوم الجمركية المبينة أعلاه .

المستورد
الجزائري
.....
.....
حرر بـ.....في.....

الكفيل المتضامن بناء البركة

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

النموذج الأول: التأسيس

نحن الممضون أسفله بناء البركة الجزائرية شركة مساهمة رأسمالها اجتماعي قدره 500.000,00د.ج، الكائن مقرها الاجتماعي بحي بوالجة ويلايا 2 بلدية عكنون الجزائر.

الممثلة طرف 2 بلدية

السيد.....(1)

قد الصحيات اللازمة لإبرام العقد.

نصرح بأننا نتملك كتيبة شخصيا و تضامنيا حدود مبلغ ..... قدره يمثل المبلغ الاصلي لرسم على القيمة المضافة و غرامات التخير التي قد تحتسب عليها و المتعلقة بالبضاعة المستوردة و المبينة بالفاتورة رقم ... و المعتمدة بلدية الرسم المذكور التي استوردتها الشركة .... الكائن مقرها ...

الالتزام يضمن تحصيل كل المبالغ التي تستحق على شركة ... بخصوص الرسم على القيمة المضافة المبين أعلاه و الذي حدود مبلغ .... المسجل بقرار إدارة الضرائب.

حرر في.....في.....

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نموذج تصريح بالشرف خاص بالمؤلفين

نحن الممضون أسفله ، بناء البركة الجزائرية شركة مساهمة رأسمالها الاجتماعي قدره 500.000,00د.ج، الكائن مقرها الاجتماعي بحي بوالجة رويبة 2 بلدية عكنون الجزائر.

الممثلة في شخص طرف 2:

السيد.....

أن الصحيات اللازمة لإبرام العقد.

نصرح بأننا نتمتع كتابيا شخصيا و تضامنيا بـ.....حدود مبلغ .....أي يمثل مبلغ الضريبة....الخاضع لها الاخير حسب ما هو مبين بجدول التحصيل الصادر عن قباضة الضرائب ... المقر في ... تحت رقم ... و المطلوب تحصيلها بتاريخ ...و التي هي متنازع فيها بموجب الاحتجاج المودع بقباضة الضرائب ... بتاريخ ....

نلتزم بدفع مبلغ الكفالة المحدد بمجرد تلقينا الأمر بالدفع صادر عن مديرية الضرائب ...و قرار المحكمة الادارية بدون تأجيل ولا إثارة أية منازعة لأي سبب كان و تحت طائلة حدود المبلغ المضمون المشار إليه أعلاه.

حرر في ....

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نتائج اختبار السببية لجرانجر في الاستثمار والتكاليف الكلية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:01
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
CT does not Granger Cause I	12	3.34962	0.09537
I does not Granger Cause CT		0.82736	0.47584

نتائج اختبار السببية لجرانجر في الاستثمار وديون البنوك على العملاء

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:01
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DCL does not Granger Cause I	12	4.35774	0.05898
I does not Granger Cause DCL		3.17773	0.10424

نتائج اختبار السببية لجرانجر في الاستثمار وعدد عملاء البنوك

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:02
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
NCI does not Granger Cause I	12	1.96885	0.20970
I does not Granger Cause NCI		4.60240	0.05298

نتائج اختبار السببية لجرانجر في الاستثمار وديون البنوك على المؤسسات المالية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:03
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DIF does not Granger Cause I	12	0.64035	0.55540
I does not Granger Cause DIF		0.10939	0.89788

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نتائج اختبار السببية لجرانجر بين الاستثمار ومعدل التضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:06
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
INF does not Granger Cause I	12	0.26410	0.77522
I does not Granger Cause INF		0.21988	0.80795

نتائج اختبار السببية لجرانجر بين الاستثمار و إيرادات الكلية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:04
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
RE does not Granger Cause I	12	1.22201	0.35058
I does not Granger Cause RE		3.58008	0.08494

نتائج اختبار السببية لجرانجر بين الاستثمار و الكتلة النقدية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/08/06 Time: 16:04
Sample: 1992 2005
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
M does not Granger Cause I	12	11.4982	0.00614
I does not Granger Cause M		7.24232	0.01974

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

قـــائـــمـة
المـــراجـع

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المراجع :

الكتب باللغة العربية :

1. احمد رمضان نعمة الله ، عبد الحميد عبد المطلب ، محمد سعيد عاشور ، النظريات الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، 2003 .
2. احمد عبد الله أبو موسى ، دراسات في الاقتصاد الدولي ، مصر ، 2001 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002 .
3. احمد محمد المصري ، اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1998 .
4. اسماعيل محمد هاشم ، مقدمة في النظرية والسياسة النقدية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1420 هـ ، 1999 .
5. السيد عبد الرحمان الريحاني ، محمد صالح الحناوي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 1999 .
6. الطاهر لطرش ، تسيير البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2004 .
7. المنجد في اللغة والأعلام ، دار المشرق ، بيروت ، ط 34 ، 1984 .
8. بلعزوز بن علي ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 .
9. بن علي بلعزوز ، عبد الكريم قندوز ، اقتصاد المؤسسة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2004 .
10. بن علي بلعزوز ، محمد بوسكين ، اقتصاد النقد والبنك ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2004 .
11. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 1 .
12. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 2 .
13. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 3 .
14. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 4 .
15. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 5 .
16. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 6 .
17. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 7 .
18. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 8 .
19. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 9 .
20. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 10 .
21. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 11 .
22. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 12 .
23. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 13 .
24. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 14 .
25. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 15 .
26. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 16 .
27. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 17 .
28. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 18 .
29. بن علي بلعزوز ، نادية العايب ، الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999 ، ج 19 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

20. رشيد حيمران : مبادئ الاقتصاد العمومية الجزائرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

21. رفعت السيد العوضي : الاقتصاد المصرفي – التوزيع – الترويج – الائتمان المصرفي، دار الفكر العربي للتوزيع والطباعة والنشر، 1410 هـ.

22. رفيق الصالحي : مصر 8 التنمية في أي محاور الريف والبدو والحضر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1407 هـ 1987 م.

23. رمضان حافظ عبد الرحمان : البنوك – الاقتصاد المصرفي – التحليل المالي، ط 1، القاهرة، دار السلام، 1425 هـ 2005 م.

24. عامر مصباح أبو أصبع الصباغ : معايير الرقابة على أعمال المصارف والتأمين، ط 1، عمان، دار اليازوري، 1425 هـ 2004 م.

25. عامي حسن محمود : التمويل المركب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، 38 ص، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1419 هـ 1998 م.

26. عبد الحق بوعتروس : الإحصاء والاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993م.

27. عبد الرحيم بن صالح : تقييم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة، ط 1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1423 هـ 2002 م.

28. عبد العزيز محمد عبد العزيز : الاقتصاد القياسي مدخل لاتخاذ القرارات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.

29. عبد الهادي تادرس قريصة : النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1404 هـ 1984 م.

30. عبد الله بن البنوك والمؤسسات المالية، الجامعة الافتراضية السورية، 1997 م.

31. عبد الله بن الطاهر التحليل الاقتصادي – مدخل مستوى العمال، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990 م.

32. عبد الله بن الطاهر التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م.

33. عدنان محمد رزق : إدارة المشاريع الصغيرة، دار النبيه للنشر والتوزيع، الطبعة العلمية، 2004 م.

34. ـــــــــ : التقنيات الاقتصادية المعاصرة في البورصة، ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1426 هـ 2005 م.

35. ـــــــــ : التقنيات الاقتصادية المعاصرة في البورصة، ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1426 هـ 2005 م.

36. ـــــــــ : البنوك السودانية ودورها الزراعي خصوصا السلم، ط 1، الخرطوم، مطبعة جامعة السودان المفتوحة، 1418 هـ 1998 م.

37. ـــــــــ : القانون الصناعي والتموين في البورصة السودانية (مصارف السودان المركزي)، ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 1418 هـ 1997 م.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

38.عبد الحميد عبد المجيد البلداوي أساليب البحث العلمي والتحليل الإحصائي للعلوم الإدارية والتطبيقية عمان دار الشروق 1997 م.
39.عبد الحميد بسيوني حوض البحر الأبيض المتوسط دار الوفاء للطباعة والنشر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي 1989 – 1409 هـ .
40.عبد الحميد محمود البعلي الإدارة الحضرية والتنمية في الوطن العربي القاهرة دار التوفيق النموذجية للطباعة 1411هـ – 1991 م .
41.عبد الرحمان يسري أحمد اقتصاديات النقود والبنوك الدار الجامعية 2003م.
42.عبد العزيز طريح شرف الإحصاء للتوزيع والنشر ديوان المطبوعات الجامعية 2000م.
43.عبد الغفار حنفي التمويل والإدارة المالية الدار الجامعية الجديدة 2002م.
44.عبد الغفار حنفي رسائل الماجستير – دليل الباحث – كيفية إعداد الأطروحات للدكتوراه – التامة – الدار الجامعية للنشر والتوزيع 2001 م.
45.عبد القادر محمد عبد القادر عطية التجارة الخارجية الدار الجامعية للطباعة والنشر 1997 م .
46.عبد القادر محمد عبد القادر طلبة اقتصاديات البترول العالمية والتنمية دار الجامعات المصرية للنشر والتوزيع والطباعة 1990م.
47.عبد الحميد عبد المنعم البسيوني دراسات اقتصادية في القرارات الاستثمارية في الدار الجامعية للطباعة والنشر 2003 م .
48.عثمان محمد احمد الصناعي التمويل الصيفي لمشروعات الإنتاج الحيواني في السودان (دراسة حالة مشروع الجزيرة للتنمية الحيوانية) 1418هـ – 1997 م .
49.علي حسن عبد القادر دراسات اقتصادية في الاقتصاد المعاصر الدار الجامعية للطباعة والنشر 1401 هـ – 1981 م .
50.علي لزعر الأحمر توفيق الهنيات ديوان المطبوعات الجامعية 2000م.
51.عمر صخري التحليل الاقتصادي الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 2000م.
52.عوض محمود الشرقاوي الاقتصاد في مصر القديمة الدار الجامعية 2000 م .
53.عبد الله داود تعريب علي محمد تقي القزيني النماذج الاقتصادية القياسية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1992م.
54.فكري حسن عزي التنمية الريفية في الوطن العربي دار الشروق 1417 هـ – 1997 م.
55.فريد النجار البورصة والبنوك التجارية دار القياس في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية 1993 م.
56.فوزي أحمد عمان التجارة الاقتصادية عمليات التبادل الاقتصادي في الوطن العربي 1405 هـ – 1985 م .
57.مصطفى أحمد سمارة وآخرون أساسيات الاستثمار والتحليل المالي عمان دار النفائس للنشر والتوزيع 1420 هـ – 2000 م.
58.محسن أحمد الخضيري البنوك الشاملة الطبعة الثالثة ايتراك للنشر والتوزيع 1420 هـ – 1999م.
59.محمد احمد عفيفي التجارة الخارجية في الوطن العربي الطبعة الثانية 1989 م .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

60.محمد شلقامي حسن علوان التوازن الاقتصادي (مشاكل التوازن الاقتصادي في الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 .
61.محمد شريط البنوك في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990 .
62.محمد صالح النقدي، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998.
63.محمد عبد العزيز عبد الله عبدالله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1425 هـ - 2005 .
64.محمد عبد الله العبيدي، محمود عبد الحميد مرعي، دراسات في الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني، التدريب للبنوك المركزية، المؤسسة العربية للتنمية، 1422هـ - 2001 .
65.محمد عبد المنعم عفر، موسوعة الاقتصاد المصرفي، دار الكتاب الحديث، 1406 هـ - 1986 .
66.محمد عمر الشرقاوي، ترجمة محمد صبحي أبو النجا، مقدمة في النقود والسياسة النقدية، الجزء الثاني، فرجينيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، المؤسسة العربية للدراسات المالية والمصرفية، 1410 هـ - 1990 .
67.محمد عمر الشرقاوي، ترجمة محمد زكي السماوي، الجزء الثاني، فرجينيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، المؤسسة العربية للدراسات المالية والمصرفية، 1412 هـ - 1996 .
68.محمد لمين صديقي، ترجمة عائشة احمد بوقندورة، مراجعة الطاهر لطرش عبد العزيز(دكتور) .
69.محمود أحمد السعودي رئيسي، الاقتصاد المصرفي العالمي للمنظمة العربية للمصارف (دكتور) .
70.مختار محمود الهانسي، مقدمة القياس الاقتصادي التطبيقي، الدار الجامعية 1996.
71.مصطفى كمال السيد طايل، القرار الاستثماري في البنوك التجارية، الجزء الثاني، 1419 هـ - 1999 .
72.منير فرفاري السياسات الاقتصادية، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات المالية والمصرفية، التدريب للبنوك المركزية، المؤسسة العربية للتنمية، 1422هـ - 2001 .
73.منير فرفاري، الاقتصاد المصرفي (الجزء الثالث)، المؤسسة العربية للدراسات المالية والمصرفية، التدريب للبنوك المركزية، المؤسسة العربية للتنمية، 1425هـ - 2004 .
74.نبيل الشرايري، اتجاهات مصادر التمويل الخارجية، منشأة المعارف، 1998.
75.نعمة الله نجيب، مبادئ الاقتصاد القياسي، مقدمة، الدار الجامعية 2002.

المراجع باللغة الفرنسية :

1. عبد الستار أبو غدة " التوجه الحديث في المصارف" مجلة **الاقتصاد المصرفي** العدد 173 السنة الخامسة عشر، ربيع الثاني 1416 هـ - سبتمبر 1995 م، ص 58 - 65 .
2. ـــــــــــ " التوجه الحديث في المصارف الإسلامية" مجلة **الاقتصاد المصرفي** العدد 175 السنة الخامسة عشر، جمادى الأولى 1416 هـ - أكتوبر 1995 م، ص 58 - 65 .
3. ـــــــــــ " التوجه الحديث في المصارف الإسلامية" مجلة **الاقتصاد المصرفي** العدد 169 السنة الخامسة عشر، محرم 1416 هـ - يونيو 1995 م، ص 60 - 67 .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

4. منصف شلالي " النظام المصرفي الجزائري و التحولات الاقتصادية " مجلة العلوم القانونية و الإدارية العدد 02 السنة الثانية جوان 2002 ص ص 185 198 .
5. عبد الوهاب نوري و عبد المجيد قدي " دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد " مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد الثاني ماي 2002 ص ص 129 192 .
6. محمد صالحي " التوجه الجديد للجهاز المصرفي الجزائري " مجلة الاقتصاد و المناجمنت العدد 171 للسنة الخامسة أشهر رمضان 1417 هـ الموافق 18 جانفي 1997 ص ص 18 21 .
7. أحمد مصطفى عبد الغني " معايير اختيار الموازنة الاستثمارية " مجلة الاقتصاد و المناجمنت العدد 171 للسنة الخامسة أشهر رمضان 1417 هـ الموافق 18 جانفي 1997 ص ص 44 48.

دراسات و أعمال الملتقيات :

الرسائل و المذكرات :

عائشة شيتور **دراسة السياسة النقدية و المصرفية من منظور إسلامي** مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2000 - 2001 .
نوري منير **دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي** مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2000 - 2001.
بلعزوز بن علي **دراسة مقارنة للسياسة النقدية والمصرفية في الفكر الاقتصادي المعاصر و الفكر الاقتصادي الإسلامي** مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 1993 - 1994.
عرعوة جلول **النمائية المتبادلة بين الاستثمار دراسة قياسية لشركة سوناطراك** (1980-1997) رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 1998 - 1999.
بوكساني محمود فوزي **النسب المالية من منظور التحليل العاملي ـ دراسة و بناء سلم للتصنيف حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية و القطاع الخاص الجافة ورقلة ـ** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 1997 - 1998.
للوشي محمد **انعكاسات المخاطر المصرفية الفروض البنكية تقييم مخاطرها و التحكم فيها** رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية 2001 - 2002.

الندوات :

بن ساسي إبراهيم محمد عبد الحميد مرعي مساهمة محمود عبد الحميد مرعي و إبراهيم بن ساسي في الملتقى الدولي حول التدريب و التنمية في الوطن العربي المنعقد بالتعاون مع جامعة الجزائر(15-19/09/1990 م 26-30 صفر 1411 هـ الموافق 1422 هـ - 2001 م .

المراجع الأجنبية :

القواميس :

1. Ahmed Silem , Jean-Marie Ambertini, Lexique d'économie,6 édition , DALLOZ , 1999.

المراجع :

1. AMMOUR BEN HALIMA , PRATIQUE DES TECHNIQUES BANCAIRES (REFERENCE A LALGERIE) , (ALGER , EDITIONS DAHLAB , 1999).

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

2. JACQUES TEULIE. PATRICK TOPSACALIAN, FINANCE, (PARIS , LIBRAIRIE VUIBERT , 1994) .
3. RACHID BENDIB, ECONOMETRIE THEORIE ET APPLICATIONS, OFFICE DES PUBLICATIONS UNIVERSITAIRES, ALGER, 2001.

: ğ ر اقا ز ا

MUHAMED A. GULAID, PUBLIC SECTOR RESOURCE MOBILIZATION IN ISLAM, **ISLAM IC ECONOMIC STUDIES**, VOL 02, NO 02, MUHARRAM 1416 H (JUNE 1995) , PP 99 104.

: Ǩ ت ر ا ز ا مواقع

http: // WWW.arab-api.org/course 4/c4-2.htm
http://icmkw.org/print.php?id=259&cat=avo_news
http://www.balagh.com/mosoa/eqtsad/011c3vvv.htm

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر DZ
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة الماجستير

تحديد الموقع الاستثماري في البنوك الإسلامية
"دراسة قياسية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائر"

من إعداد الطالب :
عبد العزيز ميلودي

تحت إشراف الدكتور:
محمد فرحي

السنة الجامعية : 2006/05

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المقدمة :

ما ع لا شك فيه أن صلاح الاقتصاد الوطني في زماننا هذا أصبح من الأولويات الكبرى لكل الدول، فالاقتصاد القوي يعزز مكانة الدولة ويرفع من مستوى معيشة مواطنيها، ويوفر لهم فرص العمل والرفاهية، ويمكنهم من مواجهة مختلف التحديات التي تعترض مسيرة حياتهم، فالاقتصاد هو عصب الحياة في المجتمعات الحديثة، وهو الذي يحدد مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على تلبية حاجاتهم وتطلعاتهم المختلفة.

وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة، والتي تتميز بالانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، أصبح من الضروري على الدول النامية أن تعمل على تنويع اقتصادها وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل، وذلك لتجنب الآثار السلبية التي قد تنجم عن تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، والتي غالبا ما تكون خارجة عن سيطرة هذه الدول.

وتعتبر الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة لتنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على قطاع المحروقات، الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة والفلاحة والسياحة، وتوفير المناخ الملائم لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، وتذليل العقبات التي تعترض طريقهم، وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المشاريع الاستثمارية.

إشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر ؟ وما هو النموذج الاقتصادي الأفضل لضمان تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في الأجل الطويل ؟ وما هي الإصلاحات التي يجب القيام بها لتحقيق ذلك ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو المقصود بالاستثمار ؟ وما هي أنواعه ؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له ؟

ما هو النموذج الاقتصادي الجزائري ؟ وما هي أهم خصائصه ؟ وما هي أهم مراحل تطوره ؟

فرضيات البحث:

- أن الاستثمار يعتبر من أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي.
- أن النموذج الاقتصادي الجزائري يتميز بالاعتماد الكبير على قطاع المحروقات .
- أن الاستثمار في البنوك الإسلامية أكثر أمانا من البنوك التقليدية .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

- لقد أصبح مصطلح الاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة من المصطلحات الحديثة التي ظهرت مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبح يشكل أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي الجديد، وأصبحت الدول المتقدمة تعتمد عليه بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

- الرغبة في التعرف على مختلف المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.

- الوقوف على أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

- محاولة تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

وتكمن أهمية دراسة موضوع الاقتصاد الرقمي في كونه يعد من المواضيع الحديثة التي تحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين والمختصين في مجال الاقتصاد، حيث أصبح يشكل أحد أهم ركائز الاقتصاد العالمي الجديد، وأصبحت الدول المتقدمة تعتمد عليه بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث :

التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الرقمي وأهم خصائصه، وكذا التعرف على مختلف مراحل عملية القرار الاستثماري لدى المؤسسات الاقتصادية للعمليات المالية، وكذا يقوم البنك بتوفير الأموال.

المنهج المستخدم:

اعتمادا على طبيعة الموضوع محل الدراسة والذي يتطلب الوصف من جهة والتحليل من جهة أخرى، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من البحث، حيث تم الاعتماد على مختلف المراجع المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي " الاقتصاد القياسي " من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت، وذلك بهدف توضيح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي .

الصعوبات :

- لقد أصبح من الصعب الحصول على المعلومات الدقيقة والحديثة التي يتعامل بها البنك الجزائري في ظل الاقتصاد الرقمي، حيث أصبح يشكل سر مهني لا يمكن الإفصاح عنه بسهولة.

- عدم توفر مصدر وحيد للمعلومات.

- ضيق الوقت الذي حال دون التعمق في الدراسة النظرية والتطبيقية.

مرجعية الدراسة:

اعتمدنا على كل من له صلة بموضوع بحثنا من قريب أو بعيد، حيث تم الاعتماد على مختلف المراجع المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، وكذا على مختلف التقارير والإحصائيات الصادرة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين سنة 1992 و سنة 2005.

مواد البحث:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من المواد و الوسائل التي تخدم موضوع البحث و التي يمكن تقسيمها إلى قسمين :

أما القسم الأول فيتعلق بالمواد المستعملة في الجانب النظري و تتمثل في :

- المصادر : تعرف على مختلف أصناف و أنواع العوامل المؤثرة في تطور الأسعار أما المراجع فتعرف على مختلف النظريات التي تناولت هذا الموضوع .

- المصادر الإحصائية: تتمثل في مختلف الإحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري و التي تعرف على حجم و أنواع العوامل المؤثرة في التضخم و كذا محددات الطلب على النقود .

أما القسم الثاني فيتعلق بالجانب التطبيقي :

- المصادر الإحصائية: تتمثل في مختلف الإحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية : تقدير النموذج القياسي و مختلف الاختبارات .

- المراجع : تتعلق بالجانب النظري و التطبيقي و كذا النماذج القياسية المستعملة في الدراسة.

و تضمن الملحق مجموعة من الجداول الإحصائية و التوصيات و مساعدة في تفسير النتائج المتحصل عليها و كذا صياغة النموذج القياسي المناسب لدراسة موضوع البحث.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

الباب الثاني :

الفصل الثاني : الاستثمار و إشكالية التمويل

تعد عملية تمويل الاستثمار من أهم العمليات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو يعتبر من القواعد الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، كما أنه يعتبر من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي، فقد حظي الاستثمار باهتمام كبير من طرف الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهو

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

المبحث الأول : إشكالية التمويل

عندما تعرفنا على مختلف أشكال الاستثمار وجدنا أن هذه الأخيرة تحتاج إلى أموال معتبرة من أجل تمويلها وتغطية مختلف مصاريفها .

مفهوم التمويل: القاموس الاقتصادي : « عندما تريد من زيادة رأس مالك أو تحسين مشروع قائم أو بدء مشروع جديد أو إعادة تنظيم أعمالك التالية : ... فإنك تحتاج إلى المال. يعتمد على الناحية المالية. كما يعرف التمويل على أنه " توفير الأموال اللازمة لإنشاء المشروع وتشغيله وتنميته وكذلك لمواجهة الالتزامات المالية عند استحقاقها – مادي أو معنوي – أي عند حدوث الخطر المؤمن ضده " .

أ- أهمية التمويل (التمويل) : يمكن تعريف التمويل على أنه توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية الاحتياجات المالية للمشروع الاقتصادي بغرض تحقيق أهدافه المسطرة: تنمية أرصدة المشروع الاقتصادي من الأموال اللازمة لعملية الإنشاء والتوسع وتجديد الآلات والمعدات .

مصادر التمويل: تنقسم مصادر التمويل من حيث مدة بقاء التمويل في المشروع إلى مصادر التمويل الداخلي (الذاتي) ومصادر التمويل الخارجي.

: ÒÝÈ

يعتقد الكثير من المسيرين أن التمويل هو مجرد عملية حسابية بسيطة لتغطية الاحتياجات المالية للمشروع .

فالتمويل يشمل مجموعة من التعاريف المختلفة والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: المجموعة الأولى تركز على الجانب الاقتصادي للتمويل باعتباره مجموعة من الأموال المتاحة في السوق المالية والتي يمكن تدرجها حسب درجة سيولتها من النقود إلى الأصول الثابتة، أما المجموعة الثانية فتركز على الجانب الوظيفي للتمويل باعتباره مجموعة من العمليات التي تهدف إلى توفير الأموال اللازمة للمشروع وتوزيعها على مختلف الاستخدامات .

التمويل هو عملية توفير الأموال اللازمة لتغطية الاحتياجات المالية للمشروع في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالتكلفة المناسبة، وتشمل هذه العملية مجموعة من الوظائف المالية الأساسية مثل: التخطيط المالي، الرقابة المالية، التحليل المالي، إدارة الأصول والخصوم، إدارة المخاطر، إدارة السيولة، إدارة الائتمان، إدارة الاستثمار، إدارة الضرائب، إدارة العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف في تصنيف مصادر التمويل من حيث المدة الزمنية بين الاقتصاديين والمحاسبين، فالاقتصاديون يعتبرون أن مصادر التمويل طويلة الأجل هي التي تتجاوز مدتها السنة، بينما المحاسبون يعتبرون أن مصادر التمويل طويلة الأجل هي التي تتجاوز مدتها الدورة المالية للمشروع والتي عادة ما تكون سنة واحدة، وهذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف الأهداف التي يسعى كل منهما إلى تحقيقها من خلال عملية التمويل .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

مقدمة :

لقد حرمت الشريعة الإسلامية كل أنواع المعاملات المالية التي تحتوي على الربا أو الغرر أو الجهالة أو القمار أو الميسر أو الاحتكار أو الغش أو التدليس أو الغبن أو التغرير أو الضرر أو الإكراه أو الإذعان أو الاستغلال أو الظلم أو الرشوة أو الغصب أو السرقة أو الخيانة أو الاختلاس أو التبذير أو الإسراف أو البخل أو الشح أو الكنز أو الاحتكار

أهداف البنوك التجارية وأنواعها: من خصائص النظام البنكي أنه يسمح لكل بنك بتحديد أهدافه الخاصة به، وهذه الأهداف تختلف باختلاف نوع البنك، فهناك بنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنوك شاملة، وبنوك عامة وبنوك خاصة، وبنوك وطنية وبنوك أجنبية، وبنوك إسلامية وبنوك تقليدية، وبنوك ريفية وبنوك حضرية، وبنوك صناعية وبنوك زراعية، وبنوك عقارية وبنوك سياحية، وبنوك استثمارية وبنوك اجتماعية، وبنوك اقتصادية وبنوك ثقافية، وبنوك دينية وبنوك علمانية.

أنواع البنوك التجارية: تتنوع البنوك التجارية وتتعدد بتعدد وتنوع المعايير المعتمدة في تصنيفها، ويمكن تصنيف البنوك التجارية حسب معايير عديدة نذكر منها:

1/ تصنيف البنوك التجارية حسب طبيعة رأسمالها: يقصد برأسمال البنك تلك الأموال التي يقدمها الملاك عند تأسيس البنك، وتختلف البنوك التجارية من حيث طبيعة رأسمالها فمنها البنوك الخاصة ومنها البنوك العامة ومنها البنوك المختلطة : - البنوك الخاصة: هي البنوك التي يملكها أفراد أو شركات خاصة .

2/ تصنيف البنوك التجارية حسب طبيعة العمليات التي تقوم بها: تنقسم البنوك التجارية حسب طبيعة العمليات التي تقوم بها إلى بنوك متخصصة وبنوك شاملة : - البنوك المتخصصة: هي البنوك التي تقوم بعمليات محددة ومتخصصة في مجال معين من مجالات النشاط الاقتصادي، مثل البنوك الصناعية والبنوك الزراعية والبنوك العقارية والبنوك السياحية والبنوك الاستثمارية والبنوك الاجتماعية والبنوك الاقتصادية والبنوك الثقافية والبنوك الدينية.

3/ تصنيف البنوك التجارية حسب مقدار العمليات التي يقوم بها البنك: فالبنك الذي يقوم بعدد كبير من العمليات المتنوعة يختلف عن البنك الذي يقوم بعدد قليل من العمليات المتنوعة.

4/ تصنيف البنوك التجارية حسب طبيعة الملكية: البنوك الاجتماعية والبنوك الاقتصادية.

5/ تصنيف البنوك التجارية: تعد أصول رأسمال البنك التجاري من أهم المقومات التي تحدد مدى قوة البنك التجاري: فردية ومتعددة.

6 / تصنيف البنوك التجارية حسب القوانين السائدة: في القوانين التي تنظم عمل البنوك التجارية في : القوانين الفرنسية والقوانين الإنجليزية والقوانين الأمريكية والقوانين الإسلامية.

المبحث الثاني: تداول رأس المال الاستثماري في الاقتصاد العالمي

مفهوم رأس المال الاستثماري وتداوله في الاقتصاد العالمي .

رأس المال الاستثماري: يقصد برأس المال الاستثماري كل الأموال التي تستخدم في الاقتصاد العالمي بغرض الاستثمار وتحقيق الربح، وتتكون هذه الأموال من رؤوس أموال الأفراد ورؤوس أموال الشركات ورؤوس أموال الحكومات، وتتحرك هذه الأموال بين الدول والقارات بحثا عن الفرص الاستثمارية المربحة، وتتأثر حركة رأس المال الاستثماري بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية والتكنولوجية والبيئية والقانونية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية والرياضية والفنية والأدبية والعلمية والتكنولوجية والبيئية والقانونية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية والرياضية والفنية والأدبية.

التمويل الدولي: تقصد بالتمويل الدولي عملية توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها الأفراد والشركات والحكومات في مختلف أنحاء العالم، وتتم عملية التمويل الدولي عن طريق البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وشركات التأمين وصناديق الاستثمار والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من المؤسسات المالية العالمية، وتتأثر عملية التمويل الدولي بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والعلمية والتكنولوجية والبيئية والقانونية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والتنفيذية والقضائية والعسكرية والأمنية والدبلوماسية والإعلامية والثقافية والرياضية والفنية والأدبية.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

تحديد المجال الاستثماري في الاقتصاد الريفي:

عند اختيار البنوك لمشروع استثماري ريفي، فإنها تحدد مجالا استثماريا معينا يتناسب مع طبيعة البنوك التي تعتزم الاستثمار فيه، وتتأثر هذه البنوك في اختيارها لمجال الاستثمار بعدة عوامل أهمها: مدى توافر الخبرة الفنية لدى البنوك في مجال الاستثمار الريفي، وم

المراسلة: فالمراسلة هي مصدر للفعل راسل التي تعني التنمية والزيادة أما التعريف الاقتصادي فهو ما ملأ العقد بالمحتوى من زيادة الرقم. أما اصطلاحا فهو أن يقوم البنك المركزي بالسماح لأي شخص أو مؤسسة بالسحب على المكشوف من حسابه الجاري لدى البنك المركزي حتى سقف معين يحدد مسبقا بين البنك المركزي وأحد العملاء حيث يتقدم هذا الأخير بطلب للبنك المركزي يحدد فيه سقف المبلغ المراد سحبه على المكشوف عند حصول البنك على الضمانات الكافية من الزبون لتسديد القيمة للبنك.

السلم: السلم في التقديم هو التعريف الاقتصادي أما في التسليم فهو أن يسلم عوض حاضر بعوض موصوف في الذمة تسلم في مجلس العقد بشروط معينة بين الطرفين . يعرف بأنه بيع معين بصفة معينة إلى أجل معلوم بثمن معجل.

البيع الإيجار: هو عقد يلتزم بموجبه البنك المركزي بتمكين الزبون من الانتفاع بالسلعة التي يملكها البنك المركزي لمدة معينة مقابل أجرة معلومة يدفعها الزبون للبنك المركزي أي أن تستلم السلعة في المستقبل مقابل ثمن معجل في الحاضر أي تقديم الثمن في مجلس العقد مقابل تسليم السلعة في المستقبل.

الإجارة: هي عقد يلتزم بموجبه البنك المركزي بتمكين الزبون من الانتفاع بالعين المؤجرة أي العوض هو كل ما يعرف بالمعلوم أو معلوم .

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي يستخدم للتمويل مجموعة من الأدوات التي يمكن أن نذكر منها:

- الخصم
- السوق النقدي المفتوح

ثانيا: تتلخص أهم النقاط التالية :

1. ان البنك المركزي يختلف عن البنوك التجارية كونه لا يتعامل مع الأفراد.
2. عدم البنك المركزي بعرض النقود لعدم وجود عوامل تدخل في ذلك.
3. تهدف البنك المركزي الى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف.
4. للبنك المركزي الأصالة في إصدار النقود .
5. يهدف البنك المركزي لتسيير أموال الدولة.
6. التمويل في الاقتصاد الوضعي يكون عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية أما في الاقتصاد الإسلامي فيكون عن طريق أحكام الشريعة.
7. ان البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي يتعامل بالقرض الحسن ويحرم التعامل بالربا عديدة أحكام الشريعة الإسلامية .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ø ÍèÝÞÙ Ž ÍèÝÞÙ ÙÞÙ ÙÞÙ Ù

الباب الثاني:

الفصل الأول: عرض عام للبنك

مقدمة:

يعتبر البنك من أهم المؤسسات المالية في النظام المصرفي الجزائري حيث يقوم بدور الوساطة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد أصبحت البنوك في وقتنا الحاضر تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية، وذلك لما تقدمه من خدمات متنوعة ومتطورة، وتعتبر عملية منح القروض من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك: حيث تعتمد عليها في تحقيق أرباحها، وتعتبر في نفس الوقت من أكثر العمليات تعرضا للمخاطر، لذا فإن البنك يقوم بدراسة الوضعية المالية للمقترض قبل اتخاذ القرار النهائي بمنح القرض من عدمه.

أما التمويل المصرفي فيقصد به توفير الأموال اللازمة للمشروعات الاقتصادية، وتعتبر عملية التمويل المصرفي من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية، وتتم هذه العملية بعد دراسة دقيقة ومستفيضة للجوانب المختلفة للمشروع المقترض، وذلك لتحديد مدى جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وماليا.

المبحث الأول: تقديم البنك و مراحل اتخاذ القرار

يعتبر البنك التعاوني الفلاحي من أهم البنوك التي تقوم بعملية التمويل الزراعي والتنمية الريفية، حيث يلعب دورا هاما في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية في القطاع الفلاحي، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على البنك التعاوني الفلاحي وكيف يتم اتخاذ القرار بمنح القرض.

المطلب الأول: تعريف البنك : تأسس البنك التعاوني الفلاحي الجزائري في 20 ماي 1991 بالجزائر العاصمة.

وقد مر البنك في السنوات الأولى من نشأته (1991 - 1994) بصعوبات كبيرة نظرا لحداثة عهده بالنشاط المصرفي، وكذا نقص الخبرة في مجال العمل المصرفي، وقد عرف البنك في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في مختلف المجالات، وأصبح يحتل مكانة هامة في الجزائر، وذلك نظرا للدور الذي يقوم به في تمويل القطاع الفلاحي.

يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 6 أعضاء برئاسة رئيس المجلس، كما أن للبنك مديرا عاما يساعده مجلس مديرية التنفيذي للبنك أيضا مراقب حسابات للمساهمين.

الهيكل التنظيمي للبنك:

- المديرية العامة: تتكون من المدير العام ومساعدين للمديرية العامة: المساعد الأول: يشرف على المديريات التالية: مديرية التمويل الفلاحي، مديرية الدراسات والتنمية الريفية، مديرية التنمية الريفية، المساعد الثاني: يشرف على المديريات التالية: مديرية الموارد البشرية، مديرية الوسائل العامة، مديرية المحاسبة والمالية، مديرية التنظيم والإعلام الآلي، المساعد الثالث: يشرف على مديرية الاستغلال ومديرية التجارة الخارجية، مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، مديرية التدقيق الداخلي.
- مديرية التمويل الفلاحي: تتكون من مديرية التمويل الفلاحي للقطاع الخاص، مديرية التمويل الفلاحي للقطاع العمومي، مديرية التمويل الفلاحي للصيد البحري، مديرية التمويل الفلاحي للصناعات الغذائية، مديرية التمويل الفلاحي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية التمويل الفلاحي للاستثمارات الفلاحية.
- مديرية الدراسات والتنمية الريفية: تتكون من مديرية دراسة المشاريع، مديرية الدراسات الاقتصادية والقطاعية، مديرية التنمية الريفية، مديرية الدراسات القانونية والمنازعات (مديرية المنازعات، مديرية الشؤون القانونية).
- مديرية الاستغلال: تتكون من مديرية الاستغلال والمحاسبة، مديرية الوسائل العامة، مديرية التجارة الخارجية، مديرية الإعلام الآلي، مديرية التنظيم والمناهج، مديرية الموارد البشرية، مديرية التكوين، مديرية التدقيق الداخلي.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

/ ÐÅ: تنقسم التنمية تنفيذ العامة المساعدة المالية
- مديرية التجارة الخارجية للدراسات والتنمية الصناعية
- مديرية التجارة الخارجية للتنمية الصناعية والمعلومات.
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات: تتكون من المديرية الفرعية للشؤون القانونية والمنازعات.
- مديرية الموارد البشرية والوسائل العامة
- المديرية الفرعية للموارد البشرية
- المديرية الفرعية للوسائل العامة
/ كمديرية البنوك تتولى مهام الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.
نشاطات و أهداف البنك: ÐÅ تقوم البنوك العاملة في الجزائر بالعمليات المصرفية العادية كالتسليف والاقتراض والتوفير للمتعاملين الاقتصاديين والأفراد...
: ما هي القوانين المنظمة لعمل البنك أهداف :
1/ تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة التي تحقق العوائد المرتفعة في ظل احترام القواعد التجارية السليمة.
2/ تسيير وسائل الدفع وتطوير استعمالها لتحسين فعالية النظام المالي وتسهيل المبادلات الدولية في إطار التجارة الخارجية.
3/ تحكم في التمويل الداخلي لضمان التوازن الاقتصادي والمالي على المدى البعيد وتحسين أداء الوظيفة المالية للبنك باستخدام التقنيات الحديثة.

عمليات التمويل:

إعداد الملف: يتم التمويل عن طريق البنك بناء على طلب العميل (المستثمر) الذي يتقدم بملف يحتوي على دراسة تقنية واقتصادية ومالية للمشروع المراد إنجازه، وتتضمن هذه الدراسة مزايا المشروع وأهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني، وبعد دراسة الملف من طرف البنك يتم تحديد صيغة التمويل التي تتفق مع طبيعة المشروع.

دراسة الملف: بعد اتخاذ القرار على مستوى البنك يتم تحديد الوسائل المالية اللازمة لإنجاز المشروع، وبعد ذلك تبدأ مرحلة تجسيد المشروع على أرض الواقع.

اتخاذ القرار: في الأخير يقوم البنك بإعلام العميل بقرار التمويل الذي يمكن أن يكون بالرفض أو القبول، وفي حالة القبول يحدد البنك مبلغ التمويل الذي يمكن أن يكون أقل من المبلغ المطلوب.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

فالقرار الذي يكون موضوع الطعن بالنقض أمام مجلس الدولة يتعلق بالتمويل العمومي للحملة الانتخابية، وهو ما يجعل من الصعب على القاضي الإداري الفصل في النزاع دون الرجوع إلى الأحكام الخاصة بالتمويل العمومي للحملات الانتخابية.

المبحث الثاني: التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية :

لقد أدى تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي إلى تدخلها في مختلف المجالات، ومن بينها مجال الاستثمار، حيث أصبحت تلعب دورا هاما في تشجيع الاستثمار وتوجيهه، وذلك من خلال مجموعة من الآليات القانونية والاقتصادية، ومن بين هذه الآليات نجد التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية، الذي يعتبر من أهم الوسائل التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهدافها التنموية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية (المطلب الأول)، ثم إلى أنواع التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية :

الفرع الأول: تعريف التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية : يعتبر التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية من بين أهم الوسائل التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهدافها التنموية، وقد عرفه الدكتور عبد المطلب عبد الحميد بأنه: "مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الدولة من أجل توفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، سواء كانت هذه المشاريع تابعة للقطاع العام أو الخاص، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

الفرع الثاني: أنواع التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية : يمكن تقسيم التمويل العمومي للمشاريع الاستثمارية إلى نوعين رئيسيين، وهما التمويل النقدي والتمويل غير النقدي :

أولا: التمويل النقدي: يقصد بالتمويل النقدي للمشاريع الاستثمارية قيام الدولة بتوفير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية، سواء كانت هذه المشاريع تابعة للقطاع العام أو الخاص، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، ومن بين هذه الآليات نجد الإعانات المالية المباشرة، والقروض الميسرة، والمساهمة في رأس المال، وتخفيض الضرائب والرسوم، وتقديم الضمانات المالية، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع المتعثرة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الناشئة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الكبرى، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع المشتركة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الأجنبية، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الوطنية، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع الجديدة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع القائمة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى حماية البيئة، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق التوازن الجهوي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى خلق مناصب الشغل، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الطاقوي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن المائي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الصحي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الثقافي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الرياضي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن السياحي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الصناعي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن التجاري، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الزراعي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الحيواني، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن السمكي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغابي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن المعدني، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن البترولي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغازي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الكهربائي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن المائي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتقديم المساعدات المالية للمشاريع التي تهدف إلى تحقيق الأمن الطاقو

: ةÒŸh

أن أهم ما يميز الاقتصاد الجزائري هو أن القطاع العمومي يحتل أكثر من 60% من الناتج المحلي الخام و 80% من رأس المال الثابت و 80% من اليد العاملة و 90% من الصادرات و 70% من الواردات و 80% من الإيرادات الجبائية و 90% من الادخار و 80% من الاستثمار و 90% من القروض المصرفية و 90% من الودائع المصرفية و 90% من الأصول المصرفية و 90% من الخصوم المصرفية و 90% من رأس المال المصرفي و 90% من الأرباح المصرفية و 90% من الخسائر المصرفية و 90% من الديون المصرفية و 90% من الفوائد المصرفية و 90% من العمولات المصرفية و 90% من الرسوم المصرفية و 90% من الضرائب المصرفية و 90% من الغرامات المصرفية و 90% من التعويضات المصرفية و 90% من المكافآت المصرفية و 90% من الرواتب المصرفية و 90% من الأجور المصرفية و 90% من المعاشات المصرفية و 90% من التقاعد المصرفي و 90% من الضمان الاجتماعي المصرفي و 90% من التأمين المصرفي و 90% من الخدمات المصرفية و 90% من المنتجات المصرفية و 90% من العقارات المصرفية و 90% من الأراضي المصرفية و 90% من المباني المصرفية و 90% من المعدات المصرفية و 90% من الآلات المصرفية و 90% من السيارات المصرفية و 90% من الطائرات المصرفية و 90% من السفن المصرفية و 90% من القطارات المصرفية و 90% من الحافلات المصرفية و 90% من الشاحنات المصرفية و 90% من الدراجات المصرفية و 90% من الدراجات النارية المصرفية و 90% من الدراجات الهوائية المصرفية و 90% من الدراجات الكهربائية المصرفية و 90% من الدراجات الهجينة المصرفية و 90% من الدراجات الرياضية المصرفية و 90% من الدراجات الجبلية المصرفية و 90% من الدراجات الطرقية المصرفية و 90% من الدراجات الحضرية المصرفية و 90% من الدراجات الريفية المصرفية و 90% من الدراجات الشاطئية المصرفية و 90% من الدراجات الثلجية المصرفية و 90% من الدراجات الصحراوية المصرفية و 90% من الدراجات الاستوائية المصرفية و 90% من الدراجات المعتدلة المصرفية و 90% من الدراجات الباردة المصرفية و 90% من الدراجات الحارة المصرفية و 90% من الدراجات الرطبة المصرفية و 90% من الدراجات الجافة المصرفية و 90% من الدراجات الممطرة المصرفية و 90% من الدراجات المشمسة المصرفية و 90% من الدراجات الغائمة المصرفية و 90% من الدراجات الضبابية المصرفية و 90% من الدراجات الثلجية المصرفية و 90% من الدراجات الجليدية المصرفية و 90% من الدراجات الصقيعية

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

يهدف الباحث من خلال هذا المبحث إلى الوصول إلى النتائج التي يتطلع إليها كل باحث في مجال الدراسات القياسية، وذلك من خلال التعرف على أهم النماذج المستخدمة في الدراسات القياسية، وكذا الطرق المختلفة لتقدير هذه النماذج، بالإضافة إلى أهم الاختبارات التي تجرى على هذه النماذج لتحديد مدى صلاحيتها للدراسة القياسية.

المطلب الأول: النماذج القياسية: يعتبر النموذج القياسي أداة تحليلية تستخدم في الدراسات الاقتصادية لوصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وتتكون النماذج القياسية من متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر، ويعبر عن العلاقة بين المتغيرين بمعادلة رياضية تحتوي على معلمة أو أكثر، وتسمى هذه المعلمة بمعلمة الانحدار، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة، وتسمى هذه المعلمة بمعلمة الانحدار الجزئي، أما إذا كان النموذج يحتوي على أكثر من متغير مستقل فإن المعلمة تسمى بمعلمة الانحدار الجزئي البسيط، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات المستقلة الأخرى، وتسمى هذه المعلمة بمعلمة الانحدار الجزئي المتعدد.

الفرع الأول: نماذج الانحدار البسيط: عندما نريد أن نعبر عن العلاقة بين متغيرين فقط نستخدم نماذج الانحدار البسيط، ويعرف النموذج القياسي البسيط بأنه: (مستقل) (تابع) البسيط هو ذلك النموذج الذي يحتوي على متغير تابع واحد ومتغير مستقل واحد، ويعبر عن العلاقة بين المتغيرين بمعادلة رياضية تحتوي على معلمة أو أكثر، وتسمى هذه المعلمة بمعلمة الانحدار، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة، وتسمى هذه المعلمة بمعلمة الانحدار الجزئي البسيط، أما إذا كان النموذج يحتوي على أكثر من متغير مستقل واحد فإن المعلمة تسمى بمعلمة الانحدار الجزئي المتعدد.

الفرع الثاني: نماذج الانحدار المتعدد: عندما نريد أن نعبر عن العلاقة بين متغيرين فقط نستخدم نماذج الانحدار البسيط، ولكن في الواقع العملي نجد أن هناك أكثر من متغير مستقل يؤثر على المتغير التابع، وبالتالي فإن استخدام نماذج الانحدار البسيط في هذه الحالة يؤدي إلى نتائج غير دقيقة، ولذلك فإن استخدام نماذج الانحدار المتعدد يعتبر أكثر دقة في التعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويعرف النموذج القياسي المتعدد بأنه: النموذج الذي يحتوي على متغير تابع واحد ومتغيرين مستقلين أو أكثر، ويعبر عن العلاقة بين المتغيرات بمعادلة رياضية تحتوي على معلمة أو أكثر، وتسمى هذه المعلمة بمعلمة الانحدار الجزئي المتعدد، وتعبر عن مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل بوحدة واحدة مع ثبات باقي المتغيرات المستقلة الأخرى.

مشاكل الدراسة القياسية: من خلال التقدير القياسي للنماذج القياسية - سواء نماذج الانحدار البسيط أو المتعدد - نجد أن هناك بعض المشاكل التي تعترض الباحث في مجال الدراسات القياسية، ومن بين هذه المشاكل نجد: مشكل التباين غير الثابت للأخطاء العشوائية، ومشكل الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

المبحث الثاني: بناء النموذج

المطلب الأول: تقدير النموذج و اختباره: بعد ما تحدثنا في المبحث السابق عن النماذج القياسية المختلفة، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى كيفية تقدير هذه النماذج، وذلك من خلال التعرف على أهم الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، وكذا الطرق المختلفة لاختبار هذه النماذج لتحديد مدى صلاحيتها للدراسة القياسية.

الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى العادية: تعتبر طريقة المربعات الصغرى العادية من أهم الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، وتعتمد هذه الطريقة على تقليل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية، وتعتبر هذه الطريقة من أبسط الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، وتعتمد على الافتراضات التالية:

1. **الخطأ العشوائي (I)**: يعتبر الخطأ العشوائي من أهم المشاكل التي تواجه الباحث في مجال الدراسات القياسية، ويعرف الخطأ العشوائي بأنه: الفرق بين القيمة الحقيقية للمتغير التابع والقيمة المقدرة له، ويعبر عن هذا الفرق بالرمز ε، ويفترض في الخطأ العشوائي أن يكون له توزيع طبيعي بمتوسط يساوي الصفر وتباين ثابت، وأن يكون مستقلا عن المتغيرات المستقلة، وأن لا يكون هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.
2. **حقوق الملكية الفكرية**: (CIF): تعتبر حقوق الملكية الفكرية من أهم المشاكل التي تواجه الباحث في مجال الدراسات القياسية، وتعرف حقوق الملكية الفكرية بأنها: مجموعة من الحقوق التي تمنح للمؤلف أو المبتكر على إنتاجه الفكري، وتهدف هذه الحقوق إلى حماية المؤلف من الاستغلال غير المشروع لإنتاجه الفكري، وتشمل هذه الحقوق حقوق التأليف والنشر والترجمة والاقتباس والتوزيع والعرض والأداء العلني.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

3. الضرائب على الاستهلاك (CT): يتعلق الأمر بالضرائب على الاستهلاك المحلي والضرائب على التجارة الخارجية (الرسوم الجمركية، الضرائب على التصدير، ...).
4. دين الخزينة (DIF): يتعلق الأمر بالدين العمومي الداخلي.
5. دين الخزينة (DCL): يتعلق الأمر بالدين العمومي الخارجي أي حساب الخزينة لدى البنوك المركزية.
6. الكتلة النقدية (RE): تتمثل في النقود المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب في البنوك التجارية.
7. عدد عمليات الخزينة (NCI): يتعلق الأمر بعدد العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية لصالح الخزينة ...
8. معدل التضخم (INF): يتعلق الأمر بمعدل التضخم السنوي.
9. الكتلة النقدية (M): يقصد بها النقود المتداولة خارج البنوك.
تعتبر سنة 2005 سنة تحول في الاقتصاد الجزائري بعد تبني برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 حيث تم ضخ أموال معتبرة من طرف الخزينة العمومية في الاقتصاد الوطني.
إن ما يميز الاقتصاد الجزائري هو أنه اقتصاد ريعي مستقر فقد عرف الجزائر عدة تقلبات في أسعار البترول خلال فترات متقاربة حيث تعتبر هذه الأخيرة المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وأي تغير في أسعار البترول يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
كما أن أغلب المصادر الإحصائية المعتمدة في بناء السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة هي : الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، بنك الجزائر، وزارة المالية، وزارة الطاقة والمناجم.
تأخذ الدالة المراد تقديرها الشكل التالي :

$$I = B_0 + B_1 CIF + B_2 CT + B_3 DC + B_4 DIF + B_5 NCI + B_6 INF + B_7 M + B_8 RE + \varepsilon_t$$

تقدير النموذج :

هناك عدة طرق لتقدير معادلات الانحدار المتعدد من بينها طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعتبر من أبسط الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، وسنعتمد في دراستنا على برنامج EViews الذي يوفر لنا عدة اختبارات إحصائية وقياسية.

دراسة السببية :

تهدف دراسة السببية إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات (هل هي أحادية أم ثنائية) وتعتبر هذه الخطوة ضرورية قبل تقدير النموذج القياسي للتأكد من وجود علاقة سببية (Feedback -) بين المتغيرات.
1- اختبار جرانجر للسببية :

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

**ÌÇÇÇ

: Ðالتا ÔÒÎ/ا ŽÆالنمو Ćتاكتس ÐÒÇ ÆمنÞ

$\hat{I}$ = – 101000000– 0.535929CIF– 0.424580CT+ 0.818675DCL-183972.4NCI+ 2.061188DIF-60757.42INF+ 0.001588M+ 3.383944RE

تقييم النمو Ž: بعد مرحلة تقدÇ النمو Ž Þ تقدير Ç ÞÒون بÇ Ðصلنا Ð مرحلة ا/ختبار .

ا/ختبار النمو Ž: كما أ/ر/ينا سابقا فان ا/ختبارات عدÐ تحقق ÐÒÇ منا ÐÒ/ا على النمو Ž ا/حصائي.

1- ا/ختبار معنوي Þ ا/عتماÐ على ا/قدر:

نتائج ا/ختبار بÞتودنت

المتغيرات	الفرضية	t_c	t_t	النتائج
C	H0 : B0= 0	-0.027611	1.96	مرفوض
CIF	H0 : B1= 0	-1.890905	1.96	مرفوض
CT	H0 : B2= 0	-0.050012	1.96	مرفوض
DCL	H0 : B3= 0	2.095152	1.96	مقبول
DEM	H0 : B4= 0	-0.450484	1.96	مرفوض
DIF	H0 : B5= 0	0.606160	1.96	مرفوض
INF	H0 : B6= 0	-0.000908	1.96	مرفوض
M	H0 : B7= 0	0.200802	1.96	مرفوض
RE	H0 : B8= 0	0.356012	1.96	مرفوض

مصدر : من إعداد الطالب

2- ا/ختبار ا/عنوي Þ ا/Ò/ي Þ للنمو Ž:

Ç ـن Þ Û(3.58) ÐDZر/ا F ĆيمÞ Ð أÒÈ 59.93 = Ćسو#ا F ĆيمÞ ا#Ç فÇ/ا Ę#الساÐ ÔÒÎ/ا òÝÌ Ðمن Þ Ç ـن Þ Û(3.58) ÐDZر/ا F ĆيمÞ Ð أÒÈ 59.93 = Ćسو#ا F ĆيمÞ ا#Ç فÇ/ا Ę#الساÐ ÔÒÎ/ا òÝÌ Ðمن Þ

Ž# فر Ý Ćي ا/عدÐ H_0 Û Þ ا#الÐ Þ ا/قبÐ Ôا#ÇÞ ا/عنوي Ćالنمو Ž.

3- ا/ختبار ĆودZ التوفيÞ (R^2) : Ðمن òÝÌ/ا ÔÒÎ/ا أ#Ý Ćتقدر Þ#يمت Ç ـ# 0.989 ا/ى أن أكÞ ـر Ðمن Ę#ا ـ/التن Ç ـ# òÝÌ/ا Ðمن ÐDZ/ا ÍØÈ ر/Ţ Þ Û Ž النمو ÍØÈ 8رÙ Ðمن Þ#سر تÞ#ÝÌ/ا Ćا#ÇÞ %98

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

نلاحظ من خلال نتائج اختبار ما بعد كل نموذج والبواقي المتحصل عليها أنها سلسلة عشوائية وهذا ما يؤكده اختبار Ljung-Box-Pierce المستعمل في برنامج Eviews.

لدينا: $k=20$ ومنه القيمة المحسوبة $Q^* = 7.80$ أي أقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي تربيع $Q = 24.72 = X^2_{12-1,0.01}$ عند مستوى معنوية 1% ودرجة حرية 12 وبالتالي نقرر أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا وهذا ما يؤكد صحة النماذج المتحصل عليها.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن النماذج المستعملة في الاختبارات السابقة تتوافق مع الشروط الإحصائية والقياسية لنموذج الانحدار الخطي البسيط، وعليه يمكن القول حول هذه النماذج:

- المعالم المقدرة لنموذج الانحدار $(\hat{B}_6.\hat{B}_4.\hat{B}_0)$ معنوية.
- القيم المقدرة للمعالم $(\hat{B}_8.\hat{B}_7.\hat{B}_6.\hat{B}_5.\hat{B}_4.\hat{B}_2.\hat{B}_1.\hat{B}_0)$ غير معنوية إحصائيا.

بعد النقاط السابقة نلجأ إلى استعمال طريقة التراجع التدريجي لاختيار أحسن نموذج انحدار لتقدير معالمه.

ملخص نتائج الانحدار الأولي للمتغيرات المفسرة

المتغير المفسر	النموذج الأولي	t المحسوبة	معامل التحديد R^2	الخطأ المعياري	معيار Akaike
CIF	$I = \alpha_1 CIF + \varepsilon_t$	2.031948	0.713133	1.478643	49.33538
CT	$I = \alpha_2 CT + \varepsilon_t$	2.42926	0.931815	0.497520	46.11153
DCL	$I = \alpha_3 DCL + \varepsilon_t$	28.11420	0.963476	0.043437	45.48727
NCI	$I = \alpha_4 NCI + \varepsilon_t$	12.41333	0.824383	108431.9	47.05760
DIF	$I = \alpha_5 DIF + \varepsilon_t$	1.251171	-1.014629	24.51048	49.49749
INF	$I = \alpha_6 INF + \varepsilon_t$	0.731984	-1.167875	2.21E+08	49.57080
M	$I = \alpha_7 M + \varepsilon_t$	15.53382	0.884609	0.000684	46.63762
RE	$I = \alpha_8 RE + \varepsilon_t$	25.36005	0.955277	0.325345	45.68978

المصدر : من إعداد الطالب

وفقا لنتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن أحسن نموذج انحدار لتقدير معالمه هو نموذج الانحدار الخطي البسيط:

$$I = \alpha_3 DCL + \mu_t$$

حيث أعلى قيمة لـ R^2 (0.963) تعود للنموذج الذي يحوي المتغير DCL، وبالتالي نقبل الفرضية H1 التي تقول بوجود علاقة ارتباط معنوية بين الاستثمار والادخار المحلي. I تتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث t_c أكبر من t_t عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية 27، كما أن القيمة المقدرة لـ $\hat{\alpha}_3 = 1.22$ أكبر من الخطأ المعياري (0.043) وهي قيمة مقاربة للصفر.

أما معيار Akaike فقيمته 45.48 وهي أقل من القيم المتحصل عليها في النماذج الأخرى.

من النتائج المتحصل عليها نستنتج أن الادخار المحلي مستقر ويفسر الاستثمار.

RE ـلي ـ ـ ـ

Dependent Variable: I
Method: Least Squares
Date: 06/08/06 Time: 14:02
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.28E+08	5.52E+08	1.136780	0.2821
DCL	0.850384	0.168686	5.041226	0.0005
RE	2.640019	1.199888	2.200222	0.0524
CIF	-0.488746	0.192864	-2.534147	0.0297

R-squared	0.987782	Mean dependent var	9.97E+09
Adjusted R-squared	0.984117	S.D. dependent var	9.23E+09
S.E. of regression	1.16E+09	Akaike info criterion	44.82077
Sum squared resid	1.35E+19	Schwarz criterion	45.00336
Log likelihood	-309.7454	F-statistic	269.4910
Durbin-Watson stat	2.140025	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الطالب

من خلال النتائج المتحصل عليها نكتب النموذج القدر التالي:

$$\hat{I} = 628000000 + 0.850384\ DCL + 2.640019\ RE - 0.488746 CIF$$

يعبر الثابت القدر (628000000) عن قيمة الاستثمار حينما تكون المتغيرات المستقلة معدومة (تساوي الصفر).

$\hat{\alpha}_1$ (0.850384) تعبر القيمة المعلمة المقدرة لـ DCL كلما يزيد الدخل الوطني بوحدة واحدة يقابله زيادة قدرها 0.85 وحدة من الاستثمار وذلك بافتراض ثبات باقي المتغيرات الأخرى.

$\hat{\alpha}_2$ (2.640019) تعبر القيمة المعلمة المقدرة لـ RE عن مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة حيث كلما يزيد سعر الفائدة بوحدة واحدة يقابله زيادة قدرها 2.64 وحدة من الاستثمار وذلك بافتراض ثبات باقي المتغيرات الأخرى.

$\hat{\alpha}_3$ (- 0.488746) تعبر القيمة المعلمة المقدرة لـ CIF عن مرونة الطلب على الاستثمار بالنسبة لمعدل التضخم حيث كلما يزيد التضخم بوحدة واحدة يقابله انخفاض في الاستثمار بوحدة واحدة وذلك بافتراض ثبات باقي المتغيرات الأخرى.

2- اختبار النموذج المقدر:

1- اختبار المعنوية المعلمة المقدرة:

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_0$: نلاحظ من خلال الاختبار t (1.13) t_c < 1.96 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل H_0 ونرفض الفرض البديل أي أن $\hat{\alpha}_0$ المقدرة معلمة غير معنوية عند مستوى الصفر .

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_1$: نلاحظ أن اختبار t (5.04) t_c > 1.96 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرض البديل ($\hat{\alpha}_1 = 0$) أي أن المعلمة المقدرة معنوية عند مستوى الصفر .

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_2$: نلاحظ من خلال الاختبار t (2.20) t_c > 1.96 عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض H_0 ونقبل الفرض البديل ($\hat{\alpha}_1 = 0$) أي أن المعلمة المقدرة معنوية عند مستوى الصفر .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

- اختبار معنوية $\hat{\alpha}_3$: تقدر قيمة t_c المحسوبة لـ α_3 بـ |-2.53| و هي أكبر من 1.96 أي أن المعلمة معنوية تختلف معنويا عن الصفر .

2- دراسة المعنوية الكلية للنموذج:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0=\alpha_1=\alpha_2=\alpha_3=0 \\ H_1: \alpha_j\neq 0 \text{ على الأقل من أجل } j=0\ldots3 \end{cases}$$: الفرضيات التالية اختبار الدراسة تتطلب من

لدينا القيمة المحسوبة لفيشر (269.49) أكبر من القيمة المجدولة لفيشر

حيث : $K=3$ و $N-K=14-3=11$ أي : $F^{0.05}_{(3.11)} = 08.74$

نرفض الفرضية الصفرية (H_0) و هذا يدلنا على أن النموذج المعتمد يختلف عن الصفر .

3- اختبار التوفيق الجودة :

لدينا ($R^2 = 0.987$) أي أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 98% من التغيرات الكلية للمتغير التابع DCL.RE.CIF أي أن النموذج يفسر لنا القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة.

الشكل ($\hat{I}$) : السلسلة المقدرة بطريقة المربعات الصغرى للنموذج الجدائي

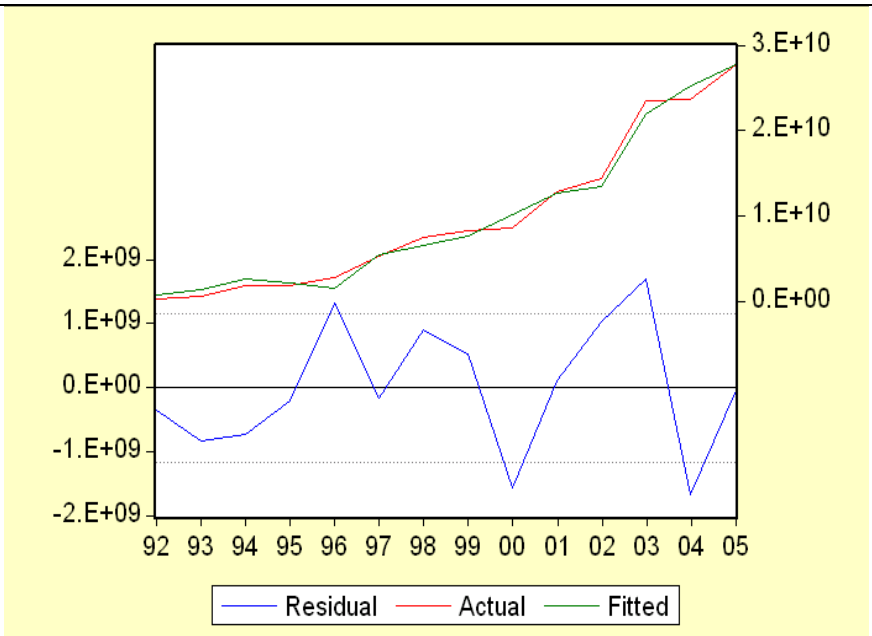

مصدر : من إعداد الطالب

الشكل (I) : السلسلة الأصلية " ACTUAL " (التي تمثل السلسلة الحقيقية) و التي لدينا قيمها الحقيقية و الفعلية خلال فترة الدراسة .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

دالة الارتباط الذاتي للبواقي

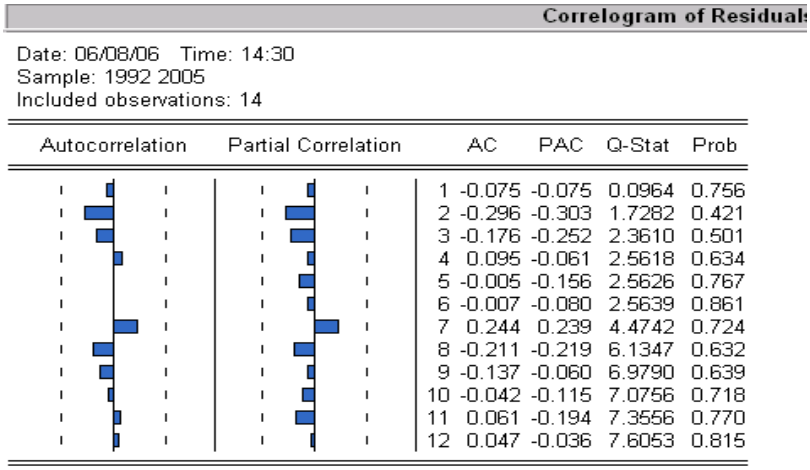
Correlogram of Residuals

Date: 06/08/06 Time: 14:30
Sample: 1992 2005
Included observations: 14

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.075	-0.075	0.0964	0.756
		2	-0.296	-0.303	1.7282	0.421
		3	-0.176	-0.252	2.3610	0.501
		4	0.095	-0.061	2.5618	0.634
		5	-0.005	-0.156	2.5626	0.767
		6	-0.007	-0.080	2.5639	0.861
		7	0.244	0.239	4.4742	0.724
		8	-0.211	-0.219	6.1347	0.632
		9	-0.137	-0.060	6.9790	0.639
		10	-0.042	-0.115	7.0756	0.718
		11	0.061	-0.194	7.3556	0.770
		12	0.047	-0.036	7.6053	0.815

مصدر : من إعداد الطالب

4- دراسة البواقي:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من خلال دالة الارتباط الذاتي للبواقي نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي (35) تقع داخل مجال الثقة 95% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي عند مستوى معنوية 5% ، 12 درجة حرية ، أي أن النموذج المقدر للسلسلة الأصلية يستعمل لأغراض التنبؤ (اختلاف معنوي عن الصفر) وهذا ما يؤكده اختبار Ljirng – Box-Pierce (Q*) .

$Q^* = 7.60 < \chi^2_{11.0.01} = 23.20$. نقبل الفرضية العدمية H0 أي أن معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تختلف معنويا عن الصفر (بمعنى أن السلسلة مستقرة).

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية DW تساوي 2.14 حيث تقع في مجال القبول الذي يعتمد على اختبار التقدير الذاتي وهذا ما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي حيث : D1 = 0.82 و D2=1.75 .

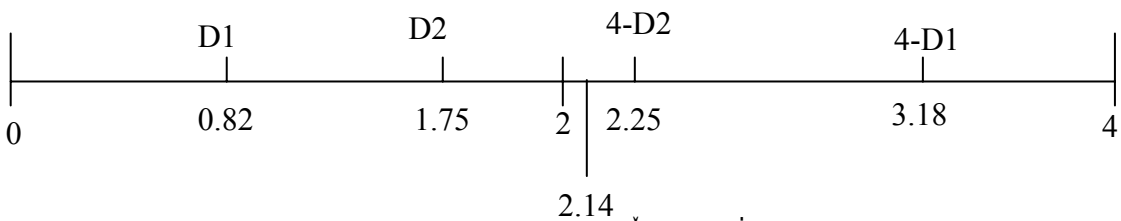

لدينا : 4-D2 > 2.14 > D2 وهذا يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

التفسير الاقتصادي :

Ž بداية النمو مع اعتماد على التالية: حقوق البنك على رأس المال (CIF) ـ التأمين والنقل
الخصوم المالية (CT) ديون البنك على المؤسسات (DIF) ديون البنك على العملاء (DCL)
الموارد المالية (RE) عدد عملاء البنك (NCI) معدل التضخم (INF) النقدية المتاحة (M).
ي الأمر الذي يستدعي القيام بدراسة حصائية للمتغيرات لنا أن نبين العلاقة بين القيمة
يقوم البنك الجزائري بمنح القروض للعملاء (DCL) حقوق البنك على رأس المال
المالية (CIF) والموارد المالية (RE) .

أما من الناحية الاقتصادية فإن أي زيادة في حقوق البنك على رأس المال
تؤدي إلى تقليص حجم الديون من الخصوم المالية المتداولة كما تعمل على
تأكيد الثقة الاقتصادية.

على رأس المال حقوق البنك كما تعمل العلاقة الموجبة بين معدل النمو
المالية المتداولة زيادة حجم القروض الممنوحة للعملاء مما يؤدي إلى
المالية المتداولة حجم القروض الممنوحة للعملاء أما العلاقة السالبة
بين حقوق البنك وديون المؤسسات فإن ارتفاع حقوق البنك يؤدي إلى
الديون تؤدي زيادة حجم القروض الممنوحة للعملاء مما يستدعي
يستدعي زيادة حجم القروض الممنوحة للعملاء كما أن العلاقة
التبعية بين حجم القروض الممنوحة للعملاء كلما زاد الطلب على
(كما رأينا سابقا) حجم البطالة من جهة أخرى كلما زاد
للتضخم على الاقتصاد الوطني.

كما أن تحديد حجم القروض الممنوحة للعملاء يعتمد على حقوق البنك
عدد متعاملي البنك في المدى البعيد.

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

: ةÒŸh

تعرفنا على مختلف القياسات الدراسة التي قمنا بها حيث تعرفنا على البسيط الدار الأول من الفصل الثاني كما تعرفنا على مختلف الطرق المتعددة في التقدير .

أما في الفصل الثالث أن النمو يمر بمراحل مختلفة في : مرحلة التعريف مرحلة التقدير مرحلة التقييم (اقتصادي اجتماعي) حسابية .

رأينا أن البلدان النامية : تتميز بمعدل نمو ديمغرافي مرتفع جدا مقارنة بالبلدان المتطورة مما يؤدي إلى تباين في معدل النمو الديمغرافي بين البلدان النامية امتداد الفترة التي تغطيها الدراسة .

كما لاحظنا أن عدد سكان الجزائر في تزايد مستمر مقارنة مع الدول المتطورة حيث أن الجزائر تعاني من مشكل ديون البنك الدولي (CIF) تعتمد على البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) وصندوق النقد الدولي (FMI) وبنك الجزائر (BA) كما تعاني من مشكل البطالة أما اقتصاديا فرأينا أن الصادرات كان العوامل الرئيسي .

Document téléchargé depuis www.pnst.cerist.dz CERIST

ÁÇÏÇÌ العامة:

ÕÈ ÜÊÙÛÙÙ ÕÈÌÊ KÇ ÝÙÞ ŞÍ ÐÌÙÑ ŞÍ ÐÌÖÑ ÝÌŢÞ ÈÙÍ ÝÌŢÙ ÙØŽÞ ÛÙÝÈÇÌ ÝÌŢÙ ÙÊÙÛÙÙ ÕÈÌÊ KÇ ÝÙÞ ŞÍ ÐÌÖÑ ÝÌŢÞ ÈÙÍ ÝÌŢÙ ÙØŽÞ ÛÙÝÈÇÌ ÝÌŢÙ ÙÊÙÛÙÙ ÕÈÌÊ KÇ ÝÙÞ ŞÍ ÐÌÖÑ ÝÌŢÞ ÈÙÍ ÝÌŢÙ ÙØŽÞ ÛÙÝÈÇÌ ÝÌŢÞ ŞÍ ÐÌÖÑ ÝÌŢÞ ÈÙÍ ÝÌŢÙ ÙØŽÞ ÛÙÝÈÇÌ ÝÌŢÞ ŞÍ ÐÌÖÑ ÝÌŢÞ ÈÙÍ ÝÌŢÙ ÙØŽÞ ÛÙÝÈÇÌ ÝÌŢÞ

التعاملات المالية في العصور الحديثة وتطورها في الجزائر، لا سيما منذ الاستقلال، وذلك لمدة لا تقل عن 14 سنة على الأقل.

ويتعين على المترشح للحصول على الاعتماد أن يقدم للبنك المركزي الجزائري ملفا يتضمن، على الخصوص، ما يأتي:

- دراسة تبين الحاجة الاقتصادية والمالية لإنشاء البنك، مع تحديد السوق المستهدفة وآفاق التنمية،
- مخطط عمل يحدد الأهداف والاستراتيجية والوسائل المادية والبشرية،
- تقديرات مالية للسنوات الثلاث الأولى،
- هوية المساهمين وطبيعة مساهماتهم،
- هوية المسيرين المقترحين وسيرهم الذاتية،
- أي معلومة أو وثيقة أخرى يطلبها البنك المركزي الجزائري.

ويمكن البنك المركزي الجزائري أن يطلب من المترشح تعديل أو استكمال الملف خلال أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إيداعه.

المادة 4 : يمنح الاعتماد بعد دراسة الملف من طرف البنك المركزي الجزائري، الذي يتحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه.

ويمنح الاعتماد بقرار من محافظ البنك المركزي الجزائري، بعد أخذ رأي مجلس النقد والقرض.

ويبلغ القرار المتضمن منح الاعتماد أو رفضه إلى المعني خلال أجل شهرين (2) من تاريخ إيداع الملف الكامل.

المادة 5 : يتم الاعتماد على مرحلتين:

- مرحلة دراسة أولية تتوج بمنح الاعتماد المبدئي،
- مرحلة نهائية بعد استكمال الشروط المحددة في الاعتماد المبدئي.

ويمنح الاعتماد المبدئي لمدة أقصاها سنة واحدة، قابلة للتجديد مرة واحدة بطلب معلل من المعني.

المادة 6 : يجب على البنك الحاصل على الاعتماد أن يشرع في ممارسة نشاطه الفعلي خلال أجل أقصاه سنة واحدة من تاريخ تبليغ القرار النهائي.

ويعتبر الاعتماد لاغيا إذا لم يشرع البنك في نشاطه خلال هذا الأجل، ما لم يمدد البنك المركزي الجزائري هذا الأجل بناء على طلب معلل.

المادة 7 : يجب على البنك أن يحتفظ، طوال مدة نشاطه، بالشروط التي أدت إلى منح الاعتماد.

ويجب عليه أن يخطر البنك المركزي الجزائري فورا بكل تغيير يطرأ على هذه الشروط.

المادة 8 : يجب على البنك أن يحترم، في جميع الأوقات، النسب الاحترازية والقواعد الحذرية المطبقة على البنوك.

ويجب عليه أن يقدم للبنك المركزي الجزائري، في الآجال المحددة، جميع المعلومات والوثائق المحاسبية والإحصائية التي يطلبها.

المادة 9 : يمكن البنك المركزي الجزائري أن يعلق أو يسحب الاعتماد، بعد إعذار المعني، في الحالات الآتية:

- عدم احترام الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه،
- عدم الشروع في النشاط خلال الأجل المحدد،
- تقديم معلومات أو وثائق غير صحيحة،
- الامتناع عن الخضوع لمراقبة البنك المركزي الجزائري،
- أي مخالفة خطيرة للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويبلغ قرار التعليق أو السحب إلى المعني بالأمر، ويتضمن الأسباب التي أدت إليه.

المادة 10 : يمكن المعني بالأمر أن يطعن في قرار التعليق أو السحب أمام مجلس النقد والقرض، خلال أجل شهر واحد من تاريخ تبليغ القرار.

ويفصل المجلس في الطعن خلال أجل شهرين (2) من تاريخ إخطاره.

المادة 11 : يترتب على سحب الاعتماد حل البنك وتصفيته، وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

ويعين البنك المركزي الجزائري مصفيا أو أكثر، ويحدد سلطاته وأجل التصفية.

المادة 12 : يجب على البنك المصفى أن يوفي، بالأولوية، ديون المودعين وحقوق البنك المركزي الجزائري (DCL) والصندوق الوطني للتأمين عن الودائع المصرفية (FGDB) وشركة ضمان الودائع المصرفية (SGDB) والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC